

363

شرح

العلامة الشيخ محمد بن قاسم الغزي المسمى فتح القريب
المجيب على الكتاب المسمى بالتقريب للامام
العلامة أحمد بن الحسين الشهير
بأبي شجاع رحمهما الله تعالى
ونفع بعلمهما
آمين

(وبهامشه المتن المذكور)

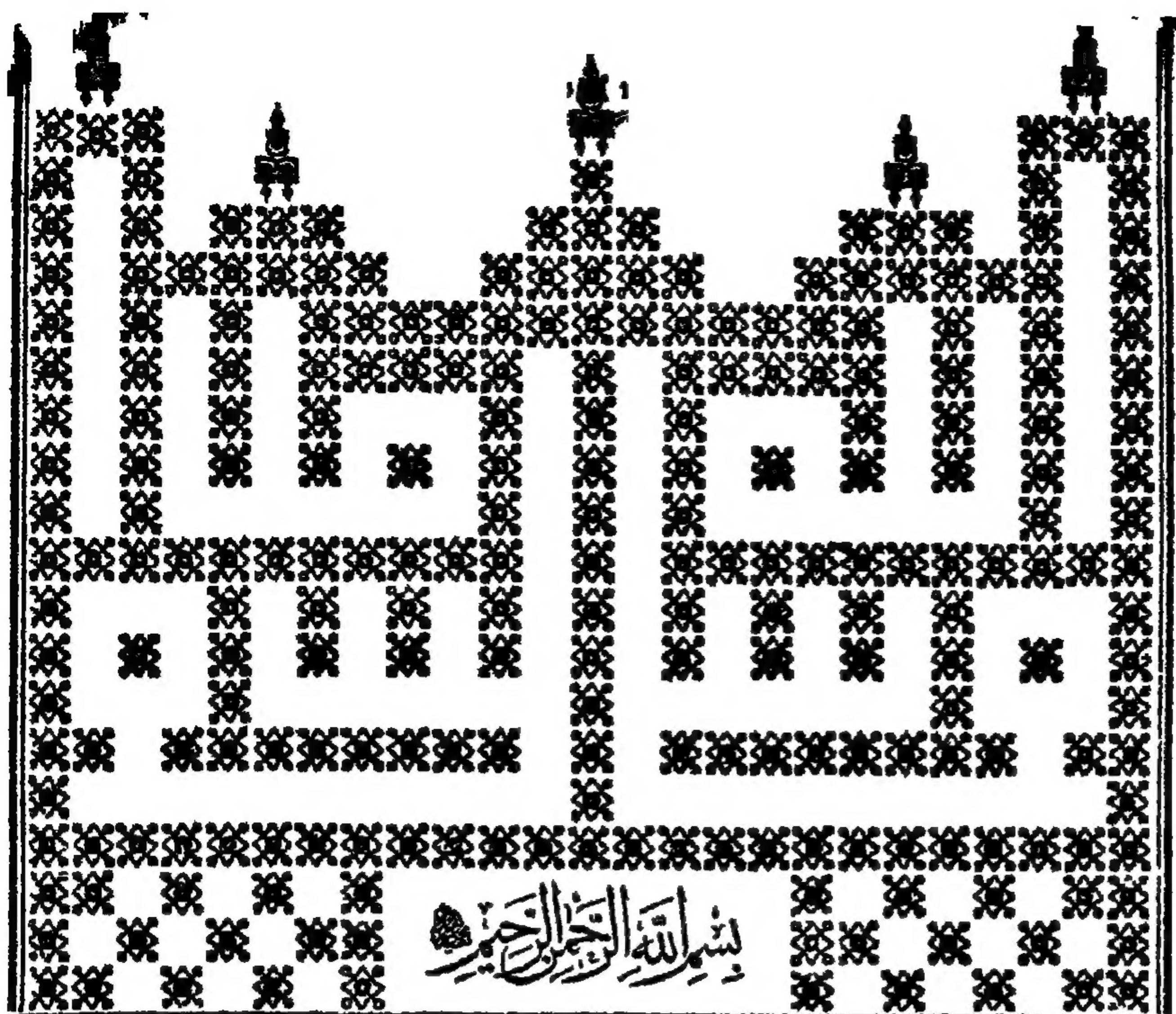
طبع بمطبعة دار الخبايا للكتاب الغنية بمصر

(على نفقة أصحابها)

عيسى الببائي الحبيبي وشركاه

بجوار سيدنا الحسين بمصر

١٢ - ١ ذو الحجة سنة ١٣٤٦



(بسم الله الرحمن الرحيم)
 الحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا
 محمد النبي وآله
 الطاهرين وصحابته
 أجمعين قال القاضي أبو
 شجاع أحمد بن الحسين
 ابن أحمد الأصفهاني
 رضي الله تعالى عنه
 سألت بعض الأصدقاء
 حفظهم الله تعالى أن
 أعمل مختصراً في الفقه

قوله في المتن قال القاضي
 لم يكن بالشرح ولعلها
 نسخة لم يشرح عليها
 الشارح وهكذا كثيراً
 ما يوجد الاختلاف بين
 ما في الهامش والشرح
 فليحمل على تعدد
 النسخ

قال الشيخ الإمام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي تَعَمَّده الله برحمته ورضوانه آمين
 الحمد لله نبركاً بفتح الكتاب لأنها ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء مجاب وآخر دعوى المؤمنين في الجنة
 دار الثواب أحمده أن وفق من أراد من عبادته للتفقه في الدين على وفق سراه وأسلم على أفضل خلقه
 محمد سيد المرسلين القائل من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه مدة ذكر الزاكرين وسهو
 الغافلين (وبعد) هذا كتب في غاية الاختصار والتهذيب وضعته على الكتاب المسمى بالتقريب ليتنفع
 به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين ليكون وسيلة لنجاح يوم الدين ونفع العباد المسلمين
 أنه سمع دعاء عباده وقريب مجيب ومن قصده لا يخيب وإذا سألك عبادي عني فاني قريب واعلم أنه
 يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسمية تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميت
 باسمين أحدهما فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار
 قال الشيخ الإمام أبو الطيب ويشتهر أيضاً بأبي شجاع شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني
 سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فراديس الجنان (بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدى كتابي
 هذا بسم الله وأوجب الوجود والرحمن أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو الثناء على الله تعالى بالجليل على
 جهة التعظيم (رب) أي مالك (العالمين) بفتح الهمزة وهو كمال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لاجع
 ومفرد عالم بفتح اللام لأنه اسم عام للمساوي الله والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد
 النبي) هـ الهمة وتركه إنسان أوحى إليه بشرع يعمله به وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمره بتبليغه فبني ورسول
 يندو المعنى ينشئ الصلاة وسلام عليه ومحمد عليه منقول من اسم مفعول المضاعف العين والنبي بدل منه أو عطف
 بيان عليه (و) على (آية زهير بن) هم كمال لشافعي أقاربه المؤمنين من بني هاشم وبني المطلب وقيل
 واختاره النووي أنهم تركوا مسدداً لعله قوله الطاهر بن منزع من قوله تعالى ويظهركم آية هـ (و) على (صحابته)
 جمع صاحب النبي وقوله (أجمعين) كـ لـ أصحابه ثم ذكر المصنف أنه مسؤول في تليف هذا المختصر بقوله
 (سألت بعض الأصدقاء) جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصراً) هو ما قل لفظه
 وأكثر معناه (في الفقه) هـ لغة فقهه اصطلاحاً أعني بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها

التفصيلية (عليه منسوب الإمام) الأعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة خمسين ومائة ومات (رحمة الله تعالى عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ووصف المصنف مختصره بأوصاف منها أنه (في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والإيجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لفرع الفقه (درسه ويسهل على المبتدئ حفظه) أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصر في الفقه (و) سألني أيضا بعض الأصدقاء (أن أذكر فيه) أي المختصر (من التقسيمات) للأحكام الفقهية (و) من (حصر) أي ضبط (الحصل) الواجبة والمنسوبة وغيرهما (فاجبته إلى) سؤاله في (ذلك طالباً للثواب) من الله جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغباً إلى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر (و) في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطأ (أنه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (و) بعباده لطيف خبير بأحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من أسماءه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها يطلق أيضاً بمعنى الرفيق بهم فأنه تعالى عالم بعباده و بخواص حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء أخبرته فأنابه خبيراً أي عليم قال المصنف رحمه الله تعالى

﴿ كتاب أحكام الطهارة ﴾

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحاً اسم جنس من الأحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وأما شرعاً ففيها تفاسير كثيرة منها قولهم فعل تستباح به الصلاة أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة للطهارة استطرده المصنف لأنواع المياه فقال (المياه التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبع مياه ماء السماء) أي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) أي المالح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر) وماء العين وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء أو نبع من الأرض على أي صفة كان من أصل اختلافه (ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكر) واستعماله وهو الماء المطلق (عن قيد لازم) فلا يضر القيد المنفك كماء البئر في كونه مطلقاً (و) الثاني (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (مكر) واستعماله (في البدن لا في الثوب) (وهو الماء المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه وإنما يكره شرعاً بقطر حار في أثناء منطبع إلا ناء النعدين لصفاء جوهرهما وإزالة البرد والسكرامة واختار النووي عدم الكراهة مطلقاً ويكره أيضاً شديد السخونة والبرودة (و) القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر لغيره) وهو الماء المستعمل (في رفع حدث) وإزالة نجس إن لم يتغير ولم يزد وزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتباره بما ينشر به المغسول من الماء (والتغير) أي ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه (بما) أي بشئ (خالطه من الطاهرات) تغيراً يمنع إطلاق اسم الماء عليه فإنه طاهر غير ظهور حسياً كان التغير أو تقديره كما أن اختلاط بالماء يوافق في صفاته كماء الورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل فإن لم يمنع إطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر يسيراً أو بما يوافق المانع في صفاته وقدر مخالطه لم يتغير فلا يسلب ظهوره فهو مطهر لغيره واحترز بقوله خالطه عن الطاهر المجاور له فإنه باق على ظهوره ولو كان التغير كثيراً وكذا التغير بمخالط لا يستغني الماء عنه كطين وطحلب وما في مقمره وممره والتغير بطول المكث فإنه ظهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أي متنجس وهو قسمان أحدهما (وهو الذي حلت فيه نجاسة) غير أم لا (وهو) أي وإحال أنه ماء (دون القلتين) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لأدم لها سائل عند قتلها أو شق عضو منها كالدباب إن لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها لأطرف فكل منهما لا ينجس الماء ويستثنى أيضاً صور مذكورات في المبسوطات وأشار للقسم

على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى عليه ورضوانه في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز يقرب على المتعلم درسه ويسهل على المبتدئ حفظه وإن أذكر فيه من التقسيمات وحصر الحصول فاجبته إلى ذلك طالباً للثواب راغباً إلى الله سبحانه وتعالى في التوفيق للصواب أنه على ما يشاء قد يروى بعباده لطيف خبير

﴿ كتاب الطهارة ﴾

المياه التي يجوز التطهير بها سبع مياه ماء السماء وماء البحر وماء النهر وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد ثم المياه على أربعة أقسام طاهر مطهر غير مكر واستعماله وهو الماء المطلق وطاهر مطهر مكر واستعماله وهو الماء المشمس وطاهر غير المستعمل والتغير بما خالطه من الطاهرات وماء نجس وهو الذي حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين

الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتين) فأكثر (فتغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان جسمان) بالبدن
بالبغدادى تقرىبا في الاصح) فيهما والرطل البغدادى عند النوى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم وترك المصنف قسما خامسا وهو الماء المطهر الحرام كالوضوء بماء مغسول أو مسيل للشرب
(فصل) في ذكر شئ من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها بالبدن وما لا يطهر (وجلود الميتة) كلها (تطهر
بالدباغ) سواء في ذلك ميتة مأكول اللحم وغيره وكيفية الدباغ أن ينزع فضول الجلد عما يعفنه من دم ونحوه
بشئ عريض كعقوص ولو كان الحريف نجسا كزرق جام كفي في الدباغ (الاجلد الكلب والخنزير وما تولد
منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة أيضا نجسة
وأرديها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حيث ذكئ الجنين الذكاة إذا خرج من بطن أمه ميتا لأن ذكاته
في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في المبسوطات ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الا الأدمى) أى
فإن شعره طاهر كبقية

أو كان قلتين فتغير
والقلتان جسمان
بالبغدادى تقرىبا في
الاصح

(فصل) وجلود الميتة
تطهر بالدباغ الاجلد
الكلب والخنزير وما تولد
منهما أو من أحدهما
وعظم الميتة وشعرها
نجس الا الأدمى

(فصل) ولا يجوز
استعمال أوانى الذهب
والفضة ويجوز استعمال
غيرهما من الاوانى

(فصل) والسواك
مستحب في كل حال الا
بعد الزوال للصائم وهو
في ثلاثة مواضع أشد

استحبابا عند تغير القم
من أزم وغيره وعند
القيام من النوم وعند
القيام الى الصلاة

(فصل) وفروض
الوضوء ستة اشياء
النية عند غسل الوجه
وعسل لونه

(فصل) في بيان ما يحرم استعماله من الاوانى وما يجوز وبدأ بالاول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو
امرأة (استعمال) شئ من (أوانى الذهب والفضة) لافى أكل ولا في شرب ولا غيرهما ولا يحرم استعمال ما ذكر
يحرم اتخاذه من غير استعمال في الاصح ويحرم ايضا الاناء المطلق بذهب أو فضة ان حصل من الطلاء شئ بعرضه
على النار (ويجوز استعمال) اناء (غيرهما) أى غير الذهب والفضة (من الاوانى) النفيسة كانه ياقوت ويحرم
الاناء المصنوب بفضة كبيرة عرفالزينة فان كانت كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة أو صغيرة عرفالزينة
كرهت أو لحاجة فلا تكره أما صبغة الذهب فتحرم مطلقا كما صححه النوى

(فصل) في استعمال آلة السواك وهو من سنن الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به من أراك
ونحوه (والسواك مستحب في كل حال) ولا يكره تنزيها (الابعد الزوال للصائم) فرضا او نقلا وتزول
الكراهة بغروب الشمس واختار النوى عدم الكراهة مطلقا (وهو) أى السواك (في ثلاثة مواضع اشد
استحبابا) من غيرها احدها (عند تغير القم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل وانما قال (وغيره)
ليشمل تغير القم غير أزم ككل ذى ريح كريحه نوم وبصل وغيرهما (و) الثانى عند (القيام) أى الاستيقاظ (من
النوم) الثالث (عند القيام الى الصلاة) فرضا او نقلا ويتأكد ايضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذكور في
المطلوبات كقراءة القرآن واصفرار الانسان ويسن ان ينوى بالسواك السنة وان يستاك بيمينه ويبدأ
بالجانب الايمن من فمه وان يمره على سقف حلقه مرارا لطيفا وعلى كراسى أضراسه

(فصل) في فروض الوضوء وهو ضم الى وفي الاشهر اسم للفعل وهو المراد هنا بفتح الواو اسم لما يتوضأ به
ويشتمل الاول على فروض وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة اشياء) احدها
(النية) رتبة يقبض شرعا قية شئ مقترن بفعله فن تراعى عنه سمي عزما وتكون النية (عند غسل) اول جزء
من (الوجه) أى مائة مرة بذلك الجزء لا حده يعبه ولا بما لا يلهو ولا بما بعده فينوى التوضى عند غسل ما ذكر رفع
الحسن من أحد - نه ونوى ستة - فتشترى وضوءا وينوى فرض الوضوء أو وضوءا فقط والطهارة عن
النجاسة فيقول عن الحدث لا يجوز ذنوبى معتبر من هذه النيات وشرك مع نية تنظف أو تبرد وضوءه
(و) لثاني (عشر) ح (الوجه) رتبة طول ما بين منابت شعر الرأس غالبا وآخره الجبين وهما العظمان
الذين ينبت عليهما لا سنن لثني يجتمع معهما في الذقن ومؤخرهما في الاذن وحده عرضا ما بين الاذنين
وان كان على الوجه شعر خفيف وكثيف يجب ايضا الماء ليه مع البشرة التي تحته وأما الحية الرجل الكسفة
بأن لم ير الخاطب بشرتها من حلا في كفى غسل ظاهرها بخلاف الحقيقة وهي ما يرى الخاطب بشرتها فيجب

ايصال الماء لبشرتها وبخلاف لحية امرأة وخنثى فيجب اصال الماء لبشرتها ولو كشفتها ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الذقن (و) الثالث (غسل اليدين الى المرفقين) فان لم يكن له مرفقان اعتبر قدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة وأصبع زائدة وأظافر ويجب ازالة ما تحتها من وسخ يمنع وصول الماء (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس ولا تعين اليد للمسح بل يجوز بخرقة وغيرها ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز ولو وضع يده المبالولة ولم يحركها جاز (و) الخامس (غسل الرجلين الى الكعبين) ان لم يكن المتوضي لابسا للخفين فان كان لابساها وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل ما عليها من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق في اليدين (و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) أي الوجه الذي (ذكرناه) في عد الفروض فلو نسي الترتيب لم يكف ولو غسل أربعة أعضاء دفعة واحدة بأذنه ارتفع حدث وجهه فقط (وسننه) أي الوضوء (عشرة أشياء) وفي بعض نسخ المتن عشر خصل (التسمية) أوله وقلها باسم الله واكملها باسم الله الرحمن الرحيم فان ترك التسمية أوله أتى بها في أثنائه فان فرغ من الوضوء لم يأت بها (وغسل الكفين) الى الكوعين قبل المضمضة ويغسلهما ثلاثا ان تردد في طهرهما (قبل ادخالهما لائلاء) المشتمل على مادون القلتين فان لم يغسلهما كره غمسهما في الاثناء وان يقن طهرهما لم يكره غمسهما (والمضمضة) بعد غسل الكفين ويحصل اصل السنة فيها بادل الماء في الفم سواء اداره فيه ومجها ام لا فان اراد الاكل كمل به (والاستنشاق) بعد المضمضة ويحصل اصل السنة فيه بادل الماء في الانف سواء جذب به بنفسه الى خياشيمه ونزله ام لا فان اراد الاكل كمل بثبوته والمبالغة مطلوبة في المضمضة والاستنشاق والجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرف يتمضمض من كل منهما ثم يستنشق افضل من الفصل بينهما (ومسح جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح اما مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولو لم يرد نزح ماء على رأسه من عمامة ونحوها كمل بالمسح عليها (ومسح) جميع (الاذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد) اي غير ملل الرأس والسنة في كيفية مسحهما ان يدخل مسبحتيه في صاخيه ويد يرها على المعاف ويبر بهاميه على ظهورهما ثم يمسح كفيه وهما بولتان بالاذنين استظهارا (وتخليل اللحية الكثة) بثلاثة من الرجل اما لحية الرجل الخفيفة ولحية المرأة والخنثى فيجب تخليلهما كيفية ان يدخل الرجل اصابعه من اسفل اللحية (وتخليل اصابع اليدين والرجلين) ان وصل الماء اليها من غير تخليل فان لم يصل اليها كاصابع المذقة وجب تخليلها وان لم يأت بتخليلها لالتحامها حرم فقها للتخليل وكيفية تخليل اليدين التشبيك والرجلين بان يبدأ بخصر يده اليسرى من اسفل الرجل مبتدئا بخصر الرجل اليمنى خاتما بخصر اليسرى (ونقح يمين اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما اما العضوان اللذان يسهل غسلهما معا كالخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهر ان ذوة واحدة وذكر المصنف سنة تليث العضو المغسول والممسوح في قوله (والطهارة ثلاثا) في مسح السخ والتسكرا راي للعسور والمسح (والموالاة) ويعبر عنها بالتابع وهي ان لا يحل بين العضوين تفريق كثير بل يطهر العضو بعد العضو بحيث لا يجنب المغسول قبله مع اعتدال الهواء وزاج والزمان واذا لم تكن الاغتسال لاخر غسلة وانما تنسب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة اساهر فالموالاة واجبة في حقه وتقي وضوءه من اخرى منه كورت في المطلوبات (فصل) في الاستنجاء وآداب فضي الحاجة (والاستنجاء) وهو من نجوت التي هي قطعه فكان المستنجي يقطع به الاذى عن نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) الماء اراخبر وما في معناه من كل جامد ظاهر قلع غير محترم (و) لكن (الافضل ان يستنجي) أولا (بالاحجار ثم يتبعها) ثانيا (بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة اطراف حجر واحد (و يجوز ان يقتصر) السنة حتى (على الماء أو على ثلاثة أحجار يبقى

وغسل اليدين الى
المرفقين ومسح بعض
الرأس وغسل الرجلين
الى الكعبين والترتيب
على ما ذكرناه وسننه
عشرة أشياء التسمية
وغسل الكفين قبل
ادخالهما لائلاء المضمضة
والاستنشاق ومسح
جميع الرأس ومسح
الاذنين ظاهرهما
وباطنهما بماء جديد
وتخليل اللحية الكثة
وتخليل اصابع اليدين
والرجلين ونقح يمين
اليمنى على اليسرى والطهارة
ثلاثا ثلاثا والموالاة
(فصل) والاستنجاء
واجب من البول والغائط
والافضل أن يستنجي
بالاحجار ثم يتبعها بالماء
و يجوز أن يقتصر على
الماء أو على ثلاثة أحجار
يبقى

(من المحل) ان حصل الانتفاء بها والازاد عليها حتى ينقضي ويسعد ذلك التلايث (فاذا اراد الانتفاء بها
 احدهما فالماء افضل) لأنه يزيل عين النجاسة وانرها وشرط اجزاء الاستنجاء بالحجر ان لا يحف الخارج
 النجس ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر اجنبى عنه فان اتى شرط من ذلك فعين الماء
 (ويجتنب) وجوبا قاضى الحاجة (استقبال القبلة) الآن وهي الكعبة (واستدبارها في الصحراء) ان لم يكن
 بينه وبين القبلة سائر أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغها وبعدها أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الأدمى كما قاله
 بعضهم والبيان في هذا كالصحراء بالشرط المذكور إلا البناء المعد لقضاء الحاجة فلا حرمه فيه مطلقا وخروج
 بقولنا الآن ما كان قبلة أو لا كييت المقدس فاستقبله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدبا قاضى الحاجة
 (البول) والغائط (في الماء الراكد) أما الجاري فيصكره في القليل منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه
 ومحت النووى تحريره في القليل جاري أو راكدا (و) يجتنب أيضا البول والغائط (تحت الشجرة المثمرة)
 وقت الثمر وغيره (و) يجتنب ما ذكر (في الطريق) المسالك للناس (و) في موضع (الظل) صيفا وفي موضع
 الشمس شتاء (و) في (الثقب) في الأرض وهو المنزل المستدير ولفظ الثقب ساقط من بعض نسخ المان (ولا
 يتكلم) أدبا لغير ضرورة قاضى الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة إلى الكلام مكن رأى حية
 تقعد انسانا لم يكره الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أى يكره له ذلك حال قضاء
 حاجته كن النووى في الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارهما ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك
 استقبالهما واستدبارهما سواء أى فكون مباحا وقال في التحقيق ان كراهة استقبالهما لا اصل لها وقوله
 لا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المان

(فقد) والذي يوجب
انواع ستة أشياء ثلاثة
تترك فيها الرجال
والنساء وهي الرقاء
الخبائين والزنا على

(فصل) في نواقض الوضوء المسماة أيضا بأسباب الحدث (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء خمسة أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد (اللبين) أي القبل والدبر من متوضي حتى واضح معتادا كان الخارج قبول وغائط أو نادرا كدم وحصا نجسا كهذه الآلة أو طاهرا كدود الالتهى الخارج باحتلام من متوضي يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والمشكل إنما ينقض وضوءه بالخارج من فرجيه جميعا (و) الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض بمقهود والأرض ليست بقيد وخرج بالممكن ماله ثم قاعد غير متمكن أو نام ثم أوعلى قفاه ولو متمكنا (ر) الثالث (زوال العقر) أي اللمبة عليه (بسكر أو مرض) أو جنون أو انغماء أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والراة ذكر أو أنثى بلغا حد الشهرة عرفا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع أو مهور أو قوله (من غير حائل) يخرج ما كان هناك حائل فلا نقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج آدمي ببص لكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا حيا أو ميتا ولفظ آدمي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (مس حلتة دبره) أي آدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض مس الحلقة والمراد بها الملقى المنفذ وباطن الكف الراحة مع بطون الأصابع وخرج بباطن الكف ظاهره وحرفه ورؤس الأصابع وما بينهما فلا تنقض بذلك أي بعدالة حامل البشير

افلى فى وحب غسل وتغسل بعة سيلان الماء على الشئ مطلقا وشرعاسيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة
(ومن وحب اغسل بة شئ ذلة) منها (تسترك فيها الرجال والنساء وهى التقاء الخناين) ويبر عن
هــا التقاء الزوجين وخرج غيب حشفة الذكركر منه او قدرها من مقطوعها فى فرج ويصير لآدمى المروج
فيه جنباً ذرج كرسايت فلا يعاد غسله بابلاج فيه واما الخشيش الشكل فلا غسل عليه بابلاج حشفته ولا
بابلاج فى آبله او من استترك (نزل) اى خروج (المني) من شخص بغير ابلاج وان قل المنى كقطرة ولو كانت
على لون ندم ولو كـ خدرج شعاع وغيره فى قمصة او نوم بشهوة او غيرها من طريقه المعتاد او غيره كان

والموت وثلاثة

بها النساء وهي الحيض

والنفاس والولادة

(فصل) وفرائض

الغسل ثلاثة أشياء النية

وازالة النجاسة ان كانت

على بدنه وايصال الماء

الى جميع الشعر والبشرة

وسننه خمسة أشياء

التسمية والوضوء قبله

وامرار اليد على

الجسد والموااة وتقديم

اليمنى على اليسرى

(فصل) والاغتسالات

المسنونة سبعة عشر

غسلا غسل الجمعة

والعدين والاستسقاء

والخسوف والكسوف

والغسل من غسل

الميت والكافر اذا

أسلم والمجنون والمغنى

عليه اذا أفاقا والغسل

عند الاحرام ولدخول

مكة وللوقوف بعرفة

وللمبيت بمزدلفة ولرمي

الجار الثلاث وللطواف

والسعى ولدخول

مدينة رسول الله صلى

الله عليه وسلم

(فصل) والمسح على

الخفين جائز بثلاثة

شرايط أن يتسدى

لبسهما بعد كمال الطهارة

وأن يكونا ساترين

نحل غسل الفرض من

القدمين وأن يكونا

انكسر عليه فخرج منه (و) من المشترك (الموت) الا في الشهيد (وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض)

أي الدم الخارج من امرأة بلغت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فانه موجب للغسل

قطعا (والولادة) المصحوبة بالبلل موجبة للغسل قطعا والمجردة عن البلل موجبة في الاصح

(فصل) وفرائض الغسل ثلاثة أشياء (أحدها) النية فيتنوي الجنب رفع النجاسة أو الحدث الا كبر ومحو ذلك

وتنوي الحائض أو النفاس رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول ما يغسل

من أعلى البدن أو أسفله فلو تنوى بعد غسل جزء وجب إعادته (وازالة النجاسة ان كانت على بدنه) أي

المغسل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء

بغسلة واحدة عنهما ومحلها اذا كانت النجاسة حكمية اما اذا كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنهما

(وايصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره

ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنقض وجب نقضه والمراد

بالبشرة ظاهرا جلدا ويجب غسل ما ظهر من صماخي أذنيه ومن أنف مجدوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال

الماء الى ماتحت القلفة من الاقلف والى ما يبدو من فرج المرأة عند فعودها لقضاء حاجتها وما يجب غسله

المسرية لانها تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسننه) أي الغسل (خمس أشياء التسمية

والوضوء) كاملا (قبله) وينوي به المغسل سنة الغسل ان تجردت جنايته عن الحدث الأصغر والأنوى به

الأصغر (وامرار اليد على) ما وصلت اليه من (الجسد) ويعبر عن هذا الامرار بذلك (والموااة) وسبق

معناها في الوضوء (وتقديم اليمنى) من شقيه (على اليسرى) وبقى من سنن الغسل أمور مذكورة في المبسوطات

منها التثليث وتخليل الشعر

(فصل) والاغتسالات المسنونة سبعة عشر غسلا غسل الجمعة لحاضرها ووقتها من الفجر الصادق (و) غسل

(العدين) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أي طلب السقيان من الله

(والخسوف) للقمر (والكسوف) للشمس (والغسل من) أجل (غسل الميت) مسلما كان أو كافرا

(و) غسل (الكافر اذا أسلم) ان لم يجنب في كفره ولم تحض الكافرة والاوجب الغسل بعد الاسلام في

الاصح وقيل يسقط اذا أسلم (والمجنون والمغنى عليه اذا أفاقا) ولم يتحقق منهما انزال فان تحقق منهما انزال

وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) إرادة (الاحرام) ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين

مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول مكة) لمحرم بحج أو عمرة

(وللوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (وللمبيت بمزدلفة ولرمي الجار الثلاث) في أيام التشريق الثلاثة فيغتسل

لرمي كل يوم منها غسلا أما رمي جرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زمنه من غسل الوقوف (و) الغسل

(للطواف) الصادق بطواف قدوم وإفاضة وداع وبقي الاغتسال المسنونة مذكورة في المطولات (٧)

(فصل) والمسح على الخفين جائز في الوضوء لاني غسل فرض أو نفل ولا في ازالة نجاسة فلو أجنب أو دميت

رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشعر قوله جائز أن غسل الرجلين أفضل من

المسح وإنما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط الا أن يكون فدا الأخرى (بثلاثة شرائط أن يتسدى) أي

الشخص (لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلا وألبسها خفها لم فعل بالأخرى كذلك لم يكف ولو ابتداء

لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجز المسح (وأن يكونا) أي الخفان (ساترين

لحل غسل الفرض من القدمين) بكعبيهما فلو كانا دون الكعبين كالداس لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر

هنا الحائل لمانع الرؤية وأن يكون الستر من أسفل ومن جوانب الخفين لامن أعلاهما (وأن يكونا) أي يمكن

تتابع المشي عليهما (لتردد مسافر في حوائجه من حذو ورحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما موبين بحيث

يمكن تتابع المشي عليهما (٧) هكذا نسخ اشرح وقد أسقط من المتن بقية الاغتسال اه مصححه

يُتَعَنُّ بِقُوْذِ الْمَاءِ وَيَشْتَرَطُ أَيْضاً طَهَارَتُهُمَا وَلَوْ لَيْسَ خِفَافٌ فَوْقَ خَفِّ لَشِدَّةِ الْبُرْدِ مَثَلًا فَإِنْ كَانَ الْأَعْلَى صَاحِلًا لِلْمَسْحِ دُونَ الْأَسْفَلِ صَحَّ الْمَسْحُ عَلَى الْأَعْلَى وَإِنْ كَانَ الْأَسْفَلُ صَاحِلًا لِلْمَسْحِ دُونَ الْأَعْلَى فَسَحَّ الْأَسْفَلُ صَحَّ أَوَّالًا عَلَى فَوْصِلِ الْبَلَلِ لِلْأَسْفَلِ صَحَّ إِنْ قَصِدَ الْأَسْفَلُ أَوْ قَصِدَ هُمَا مَعَالَا إِنْ قَصِدَ الْأَعْلَى فَقَطْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا بَلَّ قَصْدُ الْمَسْحِ فِي الْجُمْلَةِ أَجْزَأُ فِي الْأَصَحِّ (وَيَمْسَحُ الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَ) يَمْسَحُ (الْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِمْ) الْمُتَّصِلَةُ بِهَا سَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ (وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ) تَحْسِبُ (مِنْ حِينَ يَحْدُثُ) أَيُّ مِنْ اقْتِضَاءِ الْحَدَثِ السَّكَانِ (بَعْدَ) تَمَامِ (لِبَسِ الْخَفَيْنِ) لِأَمِنْ ابْتِدَاءِ الْحَدَثِ وَلَا مِنْ وَقْتِ الْمَسْحِ وَلَا مِنْ ابْتِدَاءِ اللَّبَسِ وَالْعَاصِي بِالسَّفَرِ وَالْهَائِمُ بِمَسْحَانِ مَسْحٍ مَقِيمٍ وَدَائِمٍ الْحَدَثِ إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ لِبَسِ الْخَفِّ حَدَثًا آخَرَ مَعَ حَدَثِهِ الدَّائِمِ قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَ بِهِ فَرَضًا يَمْسَحُ وَيَسْتَبِيحُ مَا كَانَ يَسْتَبِيحُهُ لَوْ بَقِيَ طَهْرُهُ الَّذِي لَبَسَ عَلَيْهِ خَفِيهِ وَهُوَ فَرَضٌ وَنَوَافِلٌ فَلَوْ صَلَّى بِطَهْرِهِ فَرَضًا قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ مَسْحًا وَاسْتَبَاحَ النَّوَافِلَ فَقَطْ (فَإِنْ مَسَحَ) الشَّخْصُ (فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ أَوْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ ثُمَّ أَقَامَ) قَبْلَ مَضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (أَتَمَّ مَسْحَ مَقِيمٍ) وَالْوَاجِبُ فِي مَسْحِ الْخَفِّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَاهِرِ الْخَفِّ وَلَا يَجْزِي الْمَسْحُ عَلَى بَاطِنِهِ وَلَا عَلَى عِقْبِ الْخَفِّ وَلَا عَلَى حَرْفِهِ وَلَا عَلَى أَسْفَلِهِ وَالسَّنَةُ فِي مَسْحِهِ أَنْ يَكُونَ خَطُوطًا بَيْنَ يَرْجِ الْمَاسِحِ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَلَا يَضْمُهَا (وَيَبْطُلُ الْمَسْحُ) عَلَى الْخَفَيْنِ (بِثَلَاثَةِ) أَشْيَاءَ بَخْلَعَهُمَا أَوْ خَلَعَ أَحَدَهُمَا أَوْ انْخَلَعَهُمَا أَوْ خَرَجَ الْخَفُّ عَنْ صِلَاحِيَةِ الْمَسْحِ كَتَخْرُقِهِ (وَاقْتِضَاءُ الْمُدَّةِ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ مَدَّةُ الْمَسْحِ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لِمَقِيمٍ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا لِمَسَافِرٍ (و) بِعَرُوصٍ (مَا يَوْجِبُ الْغُسْلُ) كَمَجْنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ تَغَالُثٍ لِلْبَاسِ الْخَفِّ

وَيَمْسَحُ الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً
وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
بِلَيَالِيهِمْ وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ
مِنْ حِينَ يَحْدُثُ بَعْدَ
لِبَسِ الْخَفَيْنِ فَإِنْ مَسَحَ
فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ أَوْ
مَسَحَ فِي السَّفَرِ ثُمَّ أَقَامَ
أَتَمَّ مَسْحَ مَقِيمٍ وَيَبْطُلُ
الْمَسْحُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ
بَخْلَعَهُمَا وَاقْتِضَاءُ الْمُدَّةِ
وَمَا يَوْجِبُ الْغُسْلُ

(فَصْلٌ) فِي التَّيْمِمْ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَتَنِ تَقْدِيمُ هَذَا الْفَصْلِ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ وَالتَّيْمِمْ لَغَةٌ الْقَصْدُ وَشَرْعًا إِصَالُ تَرَابِ طَهْوَرٍ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِدَلَا عَنْ وَضوءٍ أَوْ غُسْلٍ أَوْ غَسْلِ عَضْوٍ شَرَايِطُ مَخْصُوصَةٌ (وَشَرَايِطُ التَّيْمِمْ خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ) وَفِي بَعْضِ نُسَخِ امْتِنَانٍ خَمْسٌ خَصَالٌ أَحَدُهَا (وَجُودُ الْعَنْدَرِ بِسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَ) الثَّانِي (دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ) فَلَا يَصِحُّ التَّيْمِمْ لَهَا قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا (و) الثَّلَاثُ (طَلَبُ الْمَاءِ) بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ أَذِنَ لَهُ فِي طَلَبِهِ فَيَطْلُبُ الْمَاءَ مِنْ زَحْلِهِ وَرَفْقَتِهِ فَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا نَظَرَ حَوْلَ يَدَيْهِ مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ إِنْ كَانَ بِمَسْتَوٍ مِنَ الْأَرْضِ فَإِنْ كَانَ فِيهَا رَتْقٌ وَانْخِفَاضٌ تَرَدَّدٌ رَنَظَرُهُ (و) الرَّابِعُ (تَعَذُّرُ اسْتِعْمَالِهِ) أَيُّ الْمَاءِ بِأَنْ يَخَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ عَلَى ذَهَابِ نَفْسٍ أَوْ مَنْفَعَةِ عَضْوٍ وَيَدْخُلُ فِي الْعَنْدَرِ مَا لَوْ كَانَ يَحْرِبُهُ مَاءٌ وَخَافَ لَوْ قَصَدَهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ عَدَاوَةٍ أَوْ عَلَى مَالِهِ مِنْ سَارِقٍ أَوْ غَاصِبٍ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَتَنِ فِي هَذَا الشَّرْطِ زِيَادَةٌ بَعْدَ تَعَذُّرِ اسْتِعْمَالِهِ وَهِيَ (وَاعَوَاظُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ) الْخَامِسُ (التَّرَابُ الطَّاهِرُ) أَيُّ الطَّهْوَرِ غَيْرِ الْمُنْدَى وَيَصْدُقُ الطَّاهِرُ بِالْمَغْسُوبِ وَتَرَابٌ مَغْبُورٌ لَمْ تَنْبَسْ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ زِيَادَةٌ فِي هَذَا الشَّرْطِ وَهِيَ (لَهُ) غُبَارٌ فَإِنْ خَاطَهُ حَصٌّ أَوْ مِلٌّ لَمْ يَجْزِ (وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْزَبِ وَالتَّصْحِيحِ لَكِنَّهُ فِي الرُّوْضَةِ وَالْفَتْاوَى جُوزَ ذَلِكَ وَيَصِحُّ التَّيْمِمْ أَيْضًا بِمِلٍّ فِيهِ غُبَارٌ وَخَرَجَ يَقُولُ الْمَصْنِفُ التَّرَابُ غَيْرُهُ كَنُورَةٍ وَسَحَابَةٍ خُفٍّ وَخَرَجَ بِالطَّاهِرِ النَّجَسِ وَأَمَّا التَّرَابُ اسْتِعْمَلُ فَلَا يَصِحُّ التَّيْمِمْ بِهِ (وَفَرَاغُهُ أَوْ بَعْثُ أَشْيَاءٍ) أَحَدُهَا (السَّنَةُ) وَفِي بَعْضِ نُسَخِ امْتِنَانٍ أَرْبَعُ خَصَالٍ نِيَّةُ الْفَرَضِ فَإِنْ نَوَى التَّيْمِمْ الْفَرَضَ وَالْفُلَّ اسْتَبَاحَهُمَا أَوْ الْفَرَضَ فَقَطْ سَتَبَحَ مَعَهُ السَّعْلُ وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ أَيْضًا وَالتَّغْلُ فَقَطْ لَمْ يَسْتَبَحْ مَعَهُ الْفَرَضُ وَكَذَا لَوْ نَوَى لَصَدَّقَ وَيَجِبُ قَرْنُ نِيَّةِ التَّيْمِمْ قَرْنُ تَرَابٍ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَتَسْتَدِمُّ هَذِهِ النِّيَّةُ إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ وَلَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ قَرْنِ تَرَابٍ يَمْسَحُ بِذَلِكَ التَّرَابِ بِإِنْقِلَابِهِ (و) الثَّانِي وَالثَّلَاثُ (مَسْحُ الْوَجْهِ وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمَرْفَقَيْنِ) وَفِي بَعْضِ نُسَخِ امْتِنَانٍ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَيَكُونُ مَسْحُهُمَا نَضْرِبَتَيْنِ وَلَوْ وَصَعَ يَدَهُ عَلَى تَرَابٍ نَاعِمٍ فَعَلَّقَ بِهِ تَرَابًا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ كُنِيَ (و) الرَّابِعُ (الترتيب) فَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَسْحِ الْوَجْهِ عَلَى مَسْحِ الْيَدَيْنِ سَوَاءٌ تَيْمِمَ عَنْ حَدَثٍ أَوْ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ وَلَوْ تَرَبُّعًا تَرَبُّعًا مُبْصَحًا وَأَمَّا خُذَ التَّرَابَ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِ تَرْتِيبٌ فَلَوْ

(فَصْلٌ) وَشَرَايِطُ
التَّيْمِمْ خَمْسَةٌ أَشْيَاءَ
وَجُودُ الْعَنْدَرِ بِسَفَرٍ أَوْ
مَرَضٍ وَدُخُولُ وَقْتِ
الصَّلَاةِ وَطَلَبُ الْمَاءِ
وَتَعَذُّرُ اسْتِعْمَالِهِ
وَاعَوَاظُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ
وَالْتَّرَابُ الطَّاهِرُ الَّذِي لَهُ
غُبَارٌ فَإِنْ خَالَطَهُ حَصٌّ
أَوْ مِلٌّ لَمْ يَجْزِ وَفَرَاغُهُ
أَوْ بَعْثُ أَشْيَاءٍ لِنِيَّةِ وَمَسْحُ
الْوَجْهِ وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ
مَعَ الْمَرْفَقَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ

ضرب يديه دفعة على ترليه ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز (وسنته) أي التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم اليمنى) من اليدين (على اليسرى) منهما وتقديم أعلى الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء وبقي للتيمم بين أخرى مذكورة في المطولات تعني نزع التيمم خاتمة في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزع الخاتم فيها (والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحداها (كل ما أبطل الوضوء) وسبق بيانه في أسباب الحدث فمضى كان متيمما ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة يبطل تيممه فإن رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو بما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو فلا وإن كان تيمم الشخص لمرض ومحوه ثم رأى الماء فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الاسلام وإذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو فإن لم يكن عليه سائر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب أما المحدث فأنما يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل فإن كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب الجبار) جمع جيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب تسوى وتشعل على موضع الكسر لينضم (يسمح عليها) بالماء إن لم يمكنه نزعها لخوف ضرر مما سبق (ويتيمم) صاحب الجبار في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي ولا إعادة عليه إن كان وضعها) أي الجبار (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم والإعادة وهذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع إن إطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها بشرط في الجيرة إن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك والصوق والعصابة والمرهم ونحوها على الجرح كالجيرة (ويتيمم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع بين صلاتي فرض تيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطوافين جماعة وخطبتها وللرأفة إذا تيممت لتمكين الخليل إن فعله مرارا وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل) ساقط من بعض نسخ المتن

(فصل) في بيان النجاسات وآزالها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة الشئ المستقذر وشرعا كل عين حرم تناوله على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل ودخل في الإطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فأنها تبيح تناول النجاسة وبسهولة التمييز أكل الدود الميت في جبن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لحرمتها ميتة الآدمي وبعدم الاستقذار المتى ونحوه وبني الضرر الحجر والنبات المضر بيدن أو عقل ثم ذكر المصنف ضابطا للنجس الخارج من القبل والدبر بقوله (وكل مائع خرج من السبيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط والنادر كالدم والقيح (الالتي) من آدمي أو حيوان غير كلب وخنزير وما تولد منها أو من أحد هما مع حيوان طاهر وخرج بمائع الدود وكل متصلب لا تحيله المعدة فليس بنجس بل هو متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج لانتهاض المضارع واسقاط مائع (وغسل جميع الأبوال والأرواث) ولو كان من مأكل اللحم (واجب) وكيفية غسل النجاسة إن كانت مشاهدة بالعين وهي إسباغ العينين تكرار بزوال عيناها ومحاولة زوال أو صافها من طعم أوله إن أوريح فإن بقي طعم النجاسة ضرأولون أوريح عسر زواله يضر وإن كانت النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكمية فيكفي جري الماء على استنجس بها ولو مرة واحدة ثم استثنى المصنف من الأبوال قوله (الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي لم يتناول ما كولا ولا مشروبا على جهة التغذية (فأنه) أي بول الصبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش ميلان الماء فإن أكل الصبي الطعام على جهة التغذية غسل بوله قطعا وخرج بالصبي السبية والخنثى فيغسل من بولهما ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه إن كان قريبا من عكس لم يطهر أما الماء الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو موردا (ولا يعنى عن

وسنته ثلاثة أشياء
التسمية وتقديم اليمنى
على اليسرى والموالة
والذي يبطل التيمم
ثلاثة أشياء ما أبطل
الوضوء ورؤية الماء
في غير وقت الصلاة
والردة وصاحب الجبار
يسمح عليها ويتيمم
ويصلي ولا إعادة عليه
إن كان وضعها على طهر
ويتيمم لكل فريضة
ويصلي بتيمم واحد
ما شاء من النوافل
(فصل) وكل مائع خرج
من السبيلين نجس إلا
المنى وغسل جميع
الأبوال والأرواث
واجب الأبوال الصبي
الذي لم يأكل الطعام
فأنه يطهر برش الماء
عليه ولا يعنى عن

الالبسة والخنزير وما
تولد منهما أو من أحدهما
والميتة كلها نجسة إلا
السماك والجراد والادمي
ويغسل الأنا من ولوغ
الكلب والخنزير سبع
مرات أحداهن
بالتراب يغسل من سائر
النجاسات مرة واحدة
تأتي عليه والثلاث
أفضل وإذا تخللت الخجرة
بنفسها طهرت وإن تخللت
بطرح شيء فيها لم تطهر
(فصل) ويخرج من
الفرج ثلاثة دماء دم
الحيض والنفاس
والاستحاضة فالحيض
هو الخارج من فرج
المرأة على سبيل الصحة
من غير سبب الولادة
ولونه أسود محتدم
لذاع والنفاس هو
الخارج عقيب الولادة
والاستحاضة هو الخارج
في غير أيام الحيض
والنفاس وأقل الحيض
يوم وليلة وأكثره
خمس عشرة يوما وغالبه
ست أو سبع وأقل
النفاس لحظة وأكثره
ستون يوما وغالبه
أربعون يوما وأقل
أدته بين الحيضتين
خمس عشرة يوما ولا حد
لاكثر وأقل زمن
تحيض فيه امرأة نسيم

شيء من النجاسات الألبسة من الدم والقيح) فيعني عنهما في ثوب أو بدن ونصح الصلاة معهما (و) إلا (ما) أي
شيء (لا نفس له مسألة) كذباب وغل (إذا وقع في الأنا عومات فيه فإنه لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذامات في الأنا
وأفهم قوله وقع أي بنفسه أنه لو طرح ما لا نفس له مسألة في المائع ضرر وهو ما جزم به الرافعي في الشرح الصغير ولم
يتعرض لهذه المسألة في الكبير وإذا كثرت ميتة ما لا نفس له مسألة وغيرت ما وقعت فيه نجسته وإذا نشأت هذه
الميتة من المائع كدود بخل وفا كته لم تنجسه قطعا ويستثنى مع ما ذكرهنا مسائل مذكورة في المبسوطات
سبق بعضها في كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع
حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك (والميتة كلها نجسة إلا السمك
والجراد والادمي) وفي بعض النسخ وابن آدم أي ميتة كل منها فاتها طاهرة (ويغسل الأنا من ولوغ الكلب
والخنزير سبع مرات) بماء طهور (أحداهن) مصحوبة (بالتراب) الطهور يعم المحل المتنجس فإن كان
المتنجس بما ذكر في ماء جار كندر كفي مرور سبع جريات عليه بلا تعقير وإذا لم تزل عين النجاسة الكلبية
الابست غسولات مثلا حسبت كلها غسلة واحدة والارض الترابية لا يجب التراب فيها على الأصح (ويغسل من
سائر) أي باقى (النجاسات مرة واحدة) وفي بعض النسخ مرة (تأتي عليه والثلاث) وفي بعض النسخ
والثلاثة بالتاء (أفضل) وأعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المحل المغسول طاهرة إن انفصلت غير متغيرة ولم يزد
وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء هذا إن لم تبلغ قلتيه فان بلغت
فالشروط علم التغير هو ما فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من
صفة إلى صفة أخرى فقال (وإذا تخللت الخجرة) وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخجرة أم لا ومعنى
تخللت صارت خلا وكانت صيرورتها خلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخللت بنقلها من شمس إلى ظل وعكسه
(وان) لم تخلل الخجرة بنفسها بل (خلت بطرح شيء فيها لم تطهر) وإذا طهرت الخجرة طهر دنها تبعالها
(فصل) في بيان أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس
والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) في سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من فرج المرأة على سبيل
الصحة) أي لا لعلية بل للجبلية (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محتدم لذاع) ليس في أكثر نسخ المتن
وفي الصحاح احتدم الدم اشتدت حمته حتى أسود ولده عته انما حتى أحرقت (والنفاس هو الدم الخارج عقيب
الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الباء في عقيب لغة قليلة والأكثر حذفها (والاستحاضة)
أي دمها (وهو) الدم (الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمنا (يوم وليلة)
أي مقدار ذلك وهو أربع وعشرون ساعة على الأقل المتعاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما) بليلاتها
فإن زاد عليها فهو استحاضة (وغالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقرار (وأقل النفاس لحظة) وأريد
بها زمن يسير وبتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون يوما) والمعتمد في ذلك
الاستقرار أيضا (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوما) واحترز المصنف بقوله بين الحيضتين
عن التماس بين حيض ونفس إذا قلنا بالأصح أن الحامل تحيض فإنه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوما (ولا
أكثره) أي النهر فقد تمكث المرأة دهرها بلا حيض أما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فإن كان
الحيض ستة أشهر أربع وعشرون يوما وكان الحيض سبعا فطهر ثلاثة وعشرون يوما (وأقل زمن تحيض
فيه امرأة) وفي غير النسخ الجارية (تسع سنين) قرية فلورثة قبل تمام التسع بزمان يضيق عن حيض وطهر
نهم حيض والأقل (وأقل خل) زمنا (سته أشهر) ولحظتان (وأكثره) زمنا (أربع سنين وغالبه) زمنا
(سبعة أشهر) أربعته في ذلك لوجود (ويحرم بالحيض) وفي بعض النسخ ويحرم على الحائض (ثمانية
ساعات) (فرض) أو تغل وكذا سجدة التوبة والسكر (و) الثاني (الصوم) فرضا أو نفلا

(و) الثالث (قراءة القرآن و) الرابع (مس المصحف) وهو اسم المكتوب من كلام الله تعالى بين الدفتين (وجهه) الا اذا خافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) للحائض ان خافت تلويثه (و) السادس (الطواف) فرضاً أو نفلاً (و) السابع (الوطء) ويسن لمن وطئ في اقبال الدم التصديق بدینار ولن وطئ في ادبار الدم التصديق بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع بما بين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المذهب ثم استطراد المصنف انه كرمها حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الغسل فقال (و) يحرم على الجنب خمسة أشياء (أحدها) الصلاة (فرضاً أو نفلاً) (و) الثاني (قراءة القرآن) أي غير منسوخ النلاوة آية كان أو حرفاً أو جهر أو خر ج بالقرآن التوراة والانجيل أما ذكر القرآن فنحل لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف ووجهه) من بلب أو لى (و) الرابع (الطواف) فرضاً أو نفلاً (و) الخامس (اللبث في المسجد) لجنب مسلم الا لضرورة كمن اجتمع في المسجد وتعرض عليه خر وجهه منه تخوف على نفسه أو ماله أما عبور المسجد لارابه من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح وتردد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرجه بالمسجد المدارس والربط ثم استطراد المصنف أيضاً من أحكام الحدث الاكبر الى أحكام الحدث الاصغر فقال (و) يحرم على المحدث حدثاً أصغر (ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف ووجهه) وكذا خريطة وصندوق فيهما مصحف ويحل جله في أمتعة وفي تفسيراً كثر من القرآن وفي دنائير ودراهم وخواتم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحرم من مس مصحف ولوح لمراسته وتعلم قرآن

﴿ كتاب أحكام الصلاة ﴾

وهي لغة الدعاء وشرعاً كما قال الرافي أقوال وأفعال مفتوحة بالكبير محتزمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة (خمس) يجب كل منها بأول الوقت وجوباً موسعاً الى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيضيق حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لانها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الامر بل لما ينظر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل الى جهة المشرق بعد تنهاى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وأخره) أي وقت الظهر (اذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي غير (ظل الزوال) والظل لغة الستر تقول أنا ظل فلان أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر وجودي يخلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاته وسميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل) وللعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشار له المصنف بقوله (وأخره في الاختيار الى ظل المثلين) والثالث وقت الجواز وأشار له بقوله (وفي الجواز الى غروب الشمس) والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مvenir الظل المثلين الى الاصفرار والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها الى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها (والغروب) أي صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت الغروب (ووقتها واحد وهو غروب الشمس) أي بجميع قرصها ولا يضر بقاء شعاع بعده (و) بمقدار ما يؤذن الشخص (ويتوضأ) أو يقيم (ويستر العورة) ويقوم الصلاة ويصلي خمس ركعات وقوله (و) بمقدار الخ ساقط من بعض نسخ المتن فن انقضى المقدار المذكور خرج وقتها هذا هو القول الجديد والقديم ورجحه النووي أن وقتها يتم الى مغيب الشفق الاخر (والعشاء) بكسر العين ممدود اسم لأول الظلام وسميت الصلاة بذلك لتعلها فيه (وأول وقتها اذا غاب الشفق الاخر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق العشاء في حق أهله أن يمضي بعد الغروب من يغيب فيه شفق أقرب البلاد اليهم ولها وتدن أحدهما اختياراً وشاره المصنف بقوله (وأخره) يتمد (في الاختيار الى ثلث الليل) والثاني جواز وأشار له بقوله (وفي الجواز الى طالع الفجر الثاني) أي الصادق وهو منتشر ضوء معتزلاً بالافق وأما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لامعتزلاً بل مستطيلاً ذاهباً في السماء ثم يزول ويعقبه ظلمة ولا

وقراءة القرآن ومس
المصحف ووجهه ودخول
المسجد والطواف والوطء
والاستمتاع بما بين
السرة والركبة ويحرم
على الجنب خمسة أشياء
الصلاة وقراءة القرآن
ومس المصحف ووجهه
والطواف واللبث في
المسجد ويحرم على
المحدث ثلاثة أشياء
الصلاة والطواف ومس
المصحف ووجهه

﴿ كتاب الصلاة ﴾

الصلاة المفروضة خمس
الظهر وأول وقتها زوال
الشمس وآخرها اذا صار
ظل كل شيء مثله بعد ظل
الزوال والعصر وأول
وقتها الزيادة على ظل
المثل وأخره في الاختيار
الى ظل المثلين وفي
الجواز الى غروب
الشمس وانقرب وقتها
واحد وهو غروب
الشمس وبمقدار
ما يؤذن ويتوضأ ويستر
العورة ويقوم الصلاة
ويصلي خمس ركعات
والعشاء وأول وقتها اذا
غاب الشفق الاخر
وأخره في الاختيار الى
ثلث الليل وفي الجواز
الى طلوع الفجر الثاني

والصبح وأول وقتها
 طلوع الفجر الثاني
 وآخره في الاختيار إلى
 الأسفار وفي الجواز
 إلى طلوع الشمس
 (فصل وشرائط وجوب
 الصلاة ثلاثة أشياء)
 الإسلام والبلوغ والعقل
 وهو حد التكليف
 والصلوات السنوية خمس
 العيدان والكسوفان
 والاستسقاء والسنن
 التابعة للفرائض سبعة
 عشر ركعة ركعتا الفجر
 وأربع قبل الظهر
 وركعتان بعده وأربع
 قبل العصر وركعتان
 بعد المغرب وثلاثة بعد
 العشاء يوتر بواحدة
 منهن وثلاث نوافل
 مؤكدة صلاة الليل
 وصلاة الضحى وصلاة
 التراويح
 (فصل) وشرائط
 الصلاة قبل الدخول
 فيها خمسة أشياء طهارة
 الأعضاء من الحدث
 والنجس وستر العورة
 بلباس ساتر ولو قف
 على مكان مظهرهم
 بدخول الوقت واستقم
 القبلة ويجوز تركه في
 حالتي شدة
 الخوف

يتعلق به حكمه ذكر الشيخ أبو حامد أن العشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي صلاته وهو
 لغة أول النهار وسميت الصلاة بذلك لفعلها في أوله ولها كالعصر خمسة أوقات أحدها وقت القضية وهو أول
 الوقت والثاني وقت اختياره ذكره المصنف في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره في الاختيار إلى
 الأسفار) وهو الاضاعة والثالث وقت الجواز وإشارته المصنف بقوله (وفي الجواز) أي بكراهة (إلى طلوع
 الشمس) والرابع جواز بلا كراهة إلى طلوع الجرة والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت
 ما لا يسعها

(فصل وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) أحدها (الإسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا
 يجب عليه قضاؤها إذا أسلم وأما المردة فتجب عليه الصلاة وقضاؤها إن عاد إلى الإسلام (و) الثاني (البلوغ) فلا
 تجب على صبي وصبية لكن يؤمران بها بعد سبع سنين إن حصل التمييز بها ولا بعد التمييز ويضربان على
 تركها بعد كل عشر سنين (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (وهو حد التكليف) ساقط في بعض
 نسخ المتن (والصلوات السنوية) وفي بعض النسخ السنونات (خمس العيدان) أي صلاة عيد الفطر وعيد
 الأضحى (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر (والاستسقاء) أي صلاته (والسنن
 التابعة للفرائض) ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبية وهي (سبعة عشر ركعة ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر
 وركعتان بعده وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد العشاء يوتر بواحدة منهن) الواحدة هي
 أقل الوتر وأكثره إحدى عشرة ركعة ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر فلا يوتر قبل العشاء عمدا أو سهواً
 بعنده والراتب المؤكد من ذلك كله عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء (وثلاث نوافل مؤكدة) غير تابعة للفرائض (أحدها صلاة
 الليل) والنفل المطلق في الليل أصل من ذلك المطلق في النهار والنفل وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل وهذا من
 قسم الليل أثنان (و) الثاني (صلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ركعة ووقته من ارتفاع
 الشمس إلى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون
 ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان وجلتها خمس تر ويحتوي نوى الشخص في كل ركعتين منها سنة
 التراويح أو قيام رمضان ولو على أربع منها بدسليمه واحدة لم تصح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر
 (فصل وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء) والشروط جمع شرط وهو لغة العلامة وشروطها ما توقف
 صحة الصلاة عليه وليس جزأ منها يخرج بهما القيد الركن فإنه جزء من الصلاة الشرط الأول (طهارة الأعضاء من
 الحدث) لا صغروا ولا كبر عند القدرة أما قد الظهور بين فصلاته صحيحة مع وجوب الإعادة عليه (و) طهارة
 (النجس) الذي لا يعني عه في ثوب وبدن ومكان وسيد ذكر المصنف هذا الأخير قريبا (و) الثاني (ستر) لون
 (العورة) عند القدرة ولو كان لشخص خالياً وفي ظلمة فإن عجز عن سترها على عار يلا يومئ بالركوع
 والسجود يتمهم ولا إعادة عليه ويكون ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضاً في غير الصلاة عن
 نفس وفي الخلوة إلا الحاجة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره إليها وعورة المذكر
 ما بين مرتدور كبتة وكنة الامة وعورة الحرة في الصلاة ما سوى وجهها وكفها طاهر أو باصاً إلى الكوعين أما
 عورة الحرة خارج الصلاة لجميع بدنه وعورتها في الخلوة كالتذكر والعورة لغة النقص وتطلق شرعاً على ما يجب
 ستره من رءوسه وشره ما يحرم بضره وذكره الأصحاب في كتاب السكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان
 مشر) ذكره صاحب الصلاة شخص يأتي بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و) الرابع
 (ممدح) (وقت) ومن دحونه بالاجتهاد فهو على غير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس
 (استقبال القبلة) أي الكعبة سميت قبلة لأن المصلي يقابلها وكعبة لا ارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر
 عليه واستثنى المصنف ذكره قوله (و) يجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة (في حالتي شدة الخوف)

في قتال مباح فرضا كانت الصلاة أو نقلا (وفي النافلة) في السفر على الراحة فالسافر سفر ارباحا ولو قصيرا التنفل صوب مقصوده وراكب الدابة لا يجب عليه وضع جبهته على سرجها مثلا بل يومي بركوعه وسجوده ويكون سجوده أخفض من ركوعه وأما الماشي فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيها ولا يمشي الا في قيامه وتشهده

(فصل في أركان الصلاة وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعا (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركنا) أحدها (النية) وهي قصد الشيء مقترنا بفعله ومحلها القلب فان كانت الصلاة فرضا وجب نية الفرضية وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلا وكانت الصلاة نفلا ذات وقت كراتبة أو ذات سبب كالاستسقاء وجب قصد فعلها وتعيينه لانية النافلة (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فان عجز عن القيام قعد كيف شاء وقعوده منترشا أفضل (و) الثالث (تكبيرة الاحرام) فيتعين على القادر النطق بها بان يقول الله أكبر فلا يصح الرحمن أكبر ونحوه ولا يصح فيها قديم الخبر على المبتدأ كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطق بها بالعربية ترجم عنها بأي لغة شاء ولا يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير وأما النووي فاختر الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفا انه مستحضر للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلهما من لا يحفظهما فرضا كانت الصلاة أو نقلا (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كاملة ومن أسقط من الفاتحة حرفا أو تشديدا أو أبدا حرفا منها بحر فلم تصح قراءته ولا صلواته ان تعمدوا ولا وجب عليه إعادة القراءة ويجب ترتيبها بان يقرأ آياتها على نظمها المعروف ويجب أيضا موالاتها بان يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل الا بقدر التنفس فان تخلل الذكريات موالاتها قطعها الا ان يتعلق الذكريات بملحة الصلاة كآمين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة امامه ذنه لا يقطع الموالاته ومن جهل الفاتحة وتعذرت عليه لعدم معلم مثلا أو أحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضا عن الفاتحة أو متفرقة فان عجز عن القرآن أتى بذكر بدلها عنها بحيث لا ينقص عن حرفها فان لم يحسن قرا لا دكر أو وقف قبل الفاتحة وفي بعض النسخ وقراء الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس (الركوع) وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع معتدل الخاتمة سليم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه بركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فان لم يقدر على هذا الركوع انحنى بقدره أو مأ بطرفه أو أكمل الركوع تسوية الراكع ظهره وعنقه بحيث يصيران كصفحة واحدة ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الاركان ركنا مستقلا ومشى عليه النووي في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة لاركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائما على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قدر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأنينة فيه) أي الاعتدال (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأوله مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجوده من الأرض أو غيرها أو كماله أن يكبر طويلا به للسجود بل ارفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنته (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أي السجود بحيث ينال موضع سجوده ثقل رأسه ولا يكتفي امساس رأسه موضع سجوده بل يتحمل بحيث لو كان تحته قطن مثلا لا ينكس وظهر أثره على يده لو فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قنما أو قعدا أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه وأكمله لزياة على ذلك بالدعاء أو ارد فيه فلو لم يجلس بين السجدين بل صار الى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الاخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي في الجلوس الاخير وأقل تشهد - التحيات - سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد - أن لا اله الا الله وأشهد - أن محمدا رسول الله وأكمل التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله

وفي النافلة في السفر على
الراحة

(فصل في أركان الصلاة

ثمانية عشر ركنا

النية والقيام مع القدرة

وتكبيرة الاحرام وقراءة

الفاتحة وبسم الله

الرحمن الرحيم آية منها

والركوع والطمأنينة

فيه والرفع والاعتدال

والطمأنينة فيه والسجود

والطمأنينة فيه

والجلوس بين

السجدين والطمأنينة

فيه والجلوس الاخير

والتشهد فيه

والصلاة على النبي ﷺ فيه والتسليم الأولى ونية الخروج من الصلاة وترتيب الأركان على ما ذكرناه وستقبل الدخول فيها شيان الأذان والأقمتو بعد الدخول فيها شيان التشهد الأول والقنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان وهياتها خمسة عشر خصلة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع والرفع منه ووضع اليدين على الشمال والتوجه والاستعاذة والجهر في موضعه والاسرار في موضعه والتأمين وقراءة السورة بعد الفاتحة والتكبيرات عند الخفض والرفع وقول سمع الله لمن حمده بنا لك الحمد والتسبيح في الركوع والسجود ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس يبسط اليسرى ويقبض اليمنى الالمسبحة نه يشير بها متهندا والاقتراش في جميع الجلسات والتورك في الجلسة الأخيرة

وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي ﷺ فيه) أي في الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي ﷺ اللهم صل على محمد وأشعر كلام المصنف أن الصلاة على الآل لا تجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكملها السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الاخير والصلاة على النبي ﷺ فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة الآية لتكبير الاحرام ومقارنة الجلوس الاخير للتشهد والصلاة على النبي ﷺ (و) الصلاة (ستقبل الدخول فيها شيان الأذان) وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة فريضة وألفاظه مثني الا لتكبير أو لافاربع والا لتوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهو مصدر أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لانه يقيم الى الصلاة وانما يشترع كل من الأذان والاقامة للكتابة وأما غيرها فينادي لها الصلاة جامعة (و) سننها (بعد الدخول فيها شيان التشهد الأول والقنوت في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) القنوت (في) آخر (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو قنوت الصبح المتقدم في محله ولفظه ولا تتعبدن كأمات القنوت الحسابية فلو قنت بآية تتضمن دعاء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهيئاتها) أي الصلاة وأراد بهيئاتها ما ليس ركناً فيها ولا بعضا يجبر بسجود السهو (خسة عشر خصلة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام) الى حذو منكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) عند الرفع منه و (وضع اليدين على الشمال) ويكبران تحت صدره وفوق سرته (والتوجه) أي قول المصلي عقب التحريم وجهته للذي فلما السماوات والأرض الخ والمراد أن يقول المصلي بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها مما ورد في الافتتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو الصبح وأول المغرب والعشاء والجمعة والعيدان (والاسرار في موضعه) وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أي قول آمين عقب الفاتحة لقارئها في صلاة وغيرها لكن في الصلاة آكد ويؤمن المأموم مع تأمين امامه ويحج به (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لمام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها ونكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قسم السورة عليها لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أي رفع العقب من الركوع (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمد الله سمع له كفي ومعنى سمع الله لمن حمده تعقل الله منه حمده وجاهزه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) اذا انتصب قائماً (والتسبيح في الركوع) وأدنى السكال في هذا التسبيح سبحانه ربّي العظيم ثلاثاً (و) التسبيح في (السجود) وأدنى السكال فيه سبحانه ربّي الاعلى ثلاثاً والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس للتشهد) الأول والاخير (يبسط) اليد (اليسرى) بحيث تسامت رؤس أصابعها الركبة (و) قبض (اليمنى) أي أصابعها (الامسبحة) من اليمنى فلا يقبضها (فانه يشير بها) رافعا لها حال كونه (متشهداً) وذلك عند قوله لا إله الا الله ولا يحركها ان حركها كره ولا تبطل صلاته في الأصح (والاقتراش في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة كجنوس الاستراحة والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الأول والاقتراش أن يجالس الشخص على كعب اليسرى جاعلاً ظهره للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع الأرض أطراف أصابعها جهة اليمين (والتورك في الجلسة الأخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس التشهد الاخير والتورك مثل الاقتراش الآن المصلي يخرج يساره على هيئته في الاقتراش من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض أما المسبوق والساهي فيغير شأن ولا يتورك (والتسليم الثانية) أما الأولى فسبق أنهما من أركان الصلاة

فصل والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي مرفقيه عن جنبه ويقل بطنه عن خديه في الركوع والسجود ويجافي في موضع الجهر وإذا نابته شيء في الصلاة سبغ وعورة الرجل ما بين سرتة وركبته والمرأة تقم بعضها إلى بعض

(١٥)

وتخفض صوتها بحضرة الرجال الأجانب وإذا نابها شيء في الصلاة صفت وجيع بدن الحرة عورة الأوجهها وكفيها والامة كالرجل في الصلاة

(فصل) والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئاً الكلام العمد والعمل الكثير والحدث وحدوث النجاسة وانكشاف العورة وتغيير النية واستبدال القبلة والاكل والشرب والقهقهة والردة

(فصل) * وركعات الفرائض سبعة عشر ركعة فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجهلة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركناً في الصبح ثلاثون ركناً وفي المغرب اثنان وأربعون ركناً وفي الرابعية أربع وخمسون ركناً ومن عجز عن القيام في الفريضة صلى جالساً ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا

(فصل) في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر المصنف ذلك بقوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي أي يرفع مرفقيه عن جنبه ويقل بطنه عن خديه في الركوع والسجود ويجافي في موضع الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (وإذا نابته أي أصابه شيء في الصلاة سبغ) فيقول سبحان الله بقصد الذكر فقط أو مع الاعلام أو أطلق لم تبطل صلاته والاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين سرتة وركبته) أماهما فليس من العورة لهما فوقهما (والمرأة) تخالف الرجل في الجنس المذكور فاتها (تضم بعضها إلى بعض) فتأصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها (وتخفض صوتها) إن صلت بحضرة الرجال الأجانب (فإن صلت منفردة عنهم جهرت) وإذا نابها شيء في الصلاة صفت بضرب بطن اليمنى على ظهر اليسرى فلا وضربت بطنها بطن بقصد اللعب ولو قليلا مع علم التحريم بطلت صلاتها واغتشى كالمرأة (وجميع بدن) المرأة (الحرة عورة الأوجهها وكفيها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع بدنها (والامة كالرجل) فتكون عورتها ما بين سرتها وركبتها

(فصل) * في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل) به (الصلاة أحد عشر شيئاً الكلام العمد) الصالح خطاب الآدميين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أو لا (والعمل الكثير) المتوالي كثلاث خطوات عمداً كان ذلك أو سهواً أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الأصغر والأكبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فتفيض ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشاف العورة) عمداً فإن كشفها الريح فترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير النية) كأن ينوي الخروج من الصلاة (واستبدال القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيراً كان المأكول والمشروب أو قليلاً لأن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلاً بمحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل (فصل) * في عدد ركعات الصلوات (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر اليوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشرة تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجهلة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركناً في الصبح ثلاثون ركناً وفي المغرب اثنان وأربعون ركناً وفي الرابعية أربع وخمسون ركناً) إلى آخره ظاهر غنى عن الشرح (ومن عجز عن القيام في الفريضة) لمشقة تلحقه في قيامه (صلى جالساً) على أي هيئة شاء ولكن اقترأه في موضع قيامه أفضل من تركه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فإن عجز عن الاصطجاع صلى مستلقياً على ظهره ورجلاه للقبلة فإن عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه فونوى بقلبه ويجب عليه استقباله بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده فإن عجز عن الإيماء برأسه أو ما أبجفانه فإن عجز عن الإيماء بها أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله نابها والمصلى قاعداً لا قضاء عليه ولا ينقص أجره لأنه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد فحمل على النقل عند القدرة

(فصل) والمتر وكمن الصلاة ثلاثة أشياء فرض) ويسمى بالركن أيضاً (وسنة وهيئة) هما ماعدا الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل إن ذكره أي الفرض وهو في الصلاة أتى به وتمت صلاته أو ذكره بعد السلام) والزمان قريب أي بهوئى عليه ما في من الصلاة (وسجد السهو) وهو سنة كما سيأتي لكن عند تركها أمور به في الصلاة أو فعل منهى عنه فيها (والسنة) أن تركها المكلى (لا يعود إليها

(فصل) * والمتر وكمن الصلاة ثلاثة أشياء فرض وسنة وهيئة فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل إن ذكره والزمان قريب أي بهوئى عليه وسجد السهو والسنة لا يعود إليها

لكنه يسجد للسجودها
والهيئة لا يعود اليها بعد
تركها ولا يسجد للسجود
عنها واذا شك في عدد
ما أتى به من الركعات نبي
على اليقين وهو الاقل
وسجد للسجود وسجد
السجود سنة وعمله قبل
السلام
(فصل) وخمسة أوقات
لا يصلي فيها الا صلاة
لهما سبب بعد صلاة
الصبح حتى تطلع
الشمس وعند طلوعها
حتى تتكامل وترتفع
قصور ومع اذا استوت
حتى تزول وبعد صلاة
العصر حتى تغرب
الشمس وعند الغروب
حتى تتكامل غروبها
* (فصل) * وصلاة
الجماعة سنة مؤكدة
وعلى المأموم أن ينوي
الاتهام دون الامام
ويجوز أن يأتي الحر
بالعبد والبالغ بالمرأه
ولا تصح قدوة رجل
بامرأة ولا قارئ بأبي
وأى موضع صلى في
المسجد بصلاة الامام
فيه وهو عالم بصلاته
أجزأه ما لم يتقدم عليه
وان صلى في المسجد
والمأموم خارج المسجد
قريباً منه وهو عالم
بصلاته ولا حائل هناك جاز

بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد الأول مثلاً قد كره بعد اعتداله مستوياً لا يعود اليه فان عاد اليه علماً
عالمًا بتحريره بطلت صلاته أو ناسياً أنه في الصلاة أو جاهلاً فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكرة وان كان
مأموماً وجوباً بالتابعة امامه (لكنه يسجد للسجود عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسياً أو أراد المصنف
بالسنة الأبعاض الستة وهي التشهد الأول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من
رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول والصلاة على الآل في التشهد
الآخر (والهيئة) كالسجود ونحوها مما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي اليها (بعد تركها ولا يسجد للسجود
عنها) سواء تركها عمداً أو سهواً (واذا شك) المصلي (في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثاً
أو أربعاً (نبي على اليقين وهو الاقل) كالثلاثة في هذا المثال وأتى بركعة (وسجد للسجود) ولا ينفعه غلبة الظن
أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره له انه صلى أربعاً ولو المغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجد للسجود سنة) كما
سبق (وعمله قبل السلام) فان سلم المصلي عامداً عالمًا بالسجود أو ناسياً أو طال الفصل عرفاً فالتحليل وان قصر الفصل
عرفاً لم يفت وحيث نذر فيه السجود وتركه

* (فصل) * في الأوقات التي تكره الصلاة فيها تحريماً كما في الروضة وشرح المذهب هنا وتنزيهاً كما في التحقيق
وشرح المذهب في نواقص الوضوء (وخمسة أوقات لا يصلي فيها الا صلاة لها سبب) امامتقدم كالفائتة أو مقارن
كملاة الكسوف والاستسقاء فالاول من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر
إلى الكراهة (حتى تطلع الشمس) والثاني الصلاة (عند طلوعها) فاذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر رمية)
في رأي العين (و) الثالث الصلاة (اذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا
تكره الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكره الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء
صلى سنة الطواف أو غيرها (و) الرابع (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس (عند الغروب
للشمس اذا دنت للغروب) حتى تتكامل غروبها

* (فصل وصلاة الجماعة) * للرجل جال في القرائن غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعي والاصح عند
النووي أنها فرض كفاية ويدرك المأموم الجماعة مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة الاولى وان لم يقعد
معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب (على المأموم أن ينوي الاتهام) أو
الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل كفي الاقتداء بالخاضع ان لم يعرفه فان عينه وأخطأ بطلت صلاته الا ان
انضمت اليه اشارة بقوله نويت الاقتداء بزید هذا فبان عمر اقتضاه (دون الامام) فلا يجب في صحة الاقتداء
به في غير الجمعة نية الامامة بل هي مستحبة في حقه فان لم ينو فصلاته فرادى (ويجوز أن يأتي الحر بالعبد والبالغ
بالمرأه) أما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا بخنثي مشكل ولا خنثي
مشكل بامرأة ولا بمشكلاً (ولا قارئاً) وهو من يحسن الفاتحة أي لا يصح اقتداؤه (بأبي) وهو من يخل بحرف
أو شديدة من الفاتحة ثم أشار المصنف لشروط القدوة بقوله (وأى موضع صلى في المسجد بصلاة الامام فيه)
أي في المسجد (وهو) أي المأموم (عالم بصلاته) أي الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض صف
(أجزأه) أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (ما لم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بعقبه في جهته لم تنعقد صلاته
ولا ضرر مساراة لمامه وينبغي تخلفه عن امامه قليلاً ولا يصير بهذا التخلّف منقراً عن الصف حتى لا يجوز
فضيلة الجماعة (وان صلى) الامام (في المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قريباً منه) أي الامام بأن
لم يزد مسافة ما يسره اعلى ثلثاً ذراعاً تقريباً (وهو) أي المأموم (عالم بصلاته) أي الامام (ولا حائل هناك) أي
بين الامام والمأموم (جاز) الاقتداء به وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم في غير
المسجد اما فناء أو بناء بشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلث ذراعاً وأن لا يكون بينهما حائل

* (فصل) * في قصر الصلاة وجعلها (ويجوز للمسافر) أي التلبس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرهما من
 ثمانية وثلاثية وحوار قصر الصلاة الرباعية (بخمسة شرائط) الأولى (أن يكون سفره) أي الشخص (في غير
 معصية) هو شامل للواجب بكيفية دين وللمندوب كصلة الرحم وللباح كسفر تجارة أما سفر المعصية كسفر
 لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا يجمع (و) الثاني (أن تكون مسافته) أي السفر (سنة عشر فرسخا)
 تحديدا في الاصح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال وحيفتد فجموع الفراسخ ثمانية
 وأربعون ميلا والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالأميال الهاشمية (و) الثالث (أن
 يكون) القاصر (مؤدبا للصلاة الرباعية) أما الفاتنة - ضرافلا تقضى فيه مقصورة والفاتنة في السفر تقضى فيه
 مقصورة لا في الحضر (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الاحرام) بها (و) الخامس (أن لا
 يأتي) في جزء من صلاته (بمقيم) أي عن يمينه صلى صلاة تامة يشمل المسافر المتم (ويجوز للمسافر) سفر أطول ولا
 مباحا (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر والعصر) تقديم أو تأخير أو هو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) أن يجمع
 بين صلاتي (المغرب والعشاء) تقديم أو تأخير أو هو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة
 الأولى أن يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلا لم يصح
 ويعيدها بعدها إن أراد الجمع * والثاني نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن تقدر نية الجمع بتحررها فلا يكفي
 تقديمها على الحرام ولا تأخيرها عن السلام من الأولى وتجوز في أثناءها على الاظهر * والثالث الموالاة
 بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فأن طال عرفا ولو بعذر كنوم وجب تأخير الصلاة الثانية إلى
 وقتها ولا يضر في الموالاة بينهما فصل يسير عرفا وأما جمع التأخير فيجب فيه أن يكون بنية الجمع وتكون النية
 هذه في وقت الأولى ويجوز تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو اتدنت فيه كانت أداء ولا يجب في
 جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للحاضر) أي المقيم (في) وقت
 (المطر أن يجمع بينهما) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) إن بل
 المطر أعلى الثوب وأسفل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضا وجود المطر في أول
 الصلاتين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى منهما ويشترط أيضا وجوده عند السلام من الأولى سواء استمر
 المطر بعد ذلك أم لا وتختص رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد
 عرفا وتأذى الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه
 (فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل) وهذه شروط أيضا لغير الجمعة من
 الصلوات (والحرية والكورية والصحة والاستيطان) فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون ورفيق
 وأثنى ومريض ونحوه ومسافر (وشرائط) صحة (فعلها ثلاثة) الأولى دار الإقامة التي تستوطنها العدد
 المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تتخذونها عبرا للمنفع عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصرا
 كانت البلد (أوقرية) الثاني (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلا (من أهل الجمعة) وهم
 المكلفون الذكور الأحرار المستوطنون بحيث لا يظهرون عما استوطنوه شتاء ولا صيفا إلا الحاجة (و)
 الثالث (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر
 عنها بأن لم يبق منه ما يسمع الذي لا بد منه فيها من خطبتها أو ركعتيها ما يتطهر (فإن خرج الوقت أو عذمت
 الشروط) أي جميع وقت الظهر يقينا أو ظنا أو هم فيها (صليت ظهرا) بناء على ما فعل منها وفاتت الجمعة سواء
 أذكر أو امنها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها أتموها الجمعة على الصحيح (وفرائضها) ومنهم من
 عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيتها (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما) ويجلس بينهما قال المتولي
 بقدر السمانينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز لاقتداء به ولو مع
 الجهل بحاله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكتة لا باضطجاع وأركان الخطبتين خمسة حد الله تعالى

(فصل) (ويجوز للمسافر
 قصر الصلاة الرباعية
 بخمسة شرائط أن يكون
 سفره في غير معصية وأن
 تكون مسافته ستة عشر
 فرسخا وأن يكون مؤدبا
 للصلاة الرباعية وأن
 ينوي القصر مع الاحرام
 وأن لا يأتي بمقيم ويجوز
 للمسافر أن يجمع بين
 الظهر والعصر في وقت
 أيهما شاء بين المغرب
 والعشاء في وقت أيهما
 شاء ويجوز للحاضر
 في المطر أن يجمع بينهما
 في وقت الأولى منهما
 (فصل) وشرائط
 وجوب الجمعة سبعة
 أشياء الاسلام والبلوغ
 والعقل والحسرة
 والذكورية والصحة
 والاستيطان وشرائط
 فعلها ثلاثة أن تكون
 البلد مصرا أو قصرية
 وأن يكون العدد
 أربعين من أهل الجمعة
 وأن يكون الوقت باقيا
 فإن خرج الوقت أو
 عذمت الشروط صليت
 ظهرا وفرائضها ثلاثة
 خطبتان يقوم فيهما
 ويجلس بينهما

ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقظها متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لاربعة تنعقد بهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعذر بطلت ويشترط فيهما ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلي) يضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فانها قبل الخطبتين (وهي أتمها) وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (الفعل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقيم أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقر به من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها تيمم بنية الغسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) بإزالة الريح الكريه منه كصنان فيتعاطى ما يزيله من مرتك ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض) فانها أفضل الثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) ان طال والشعر كذلك فينتفأ بطنه وقص شاربه ويحلق عاتقه (والطيب) باحسن ما وجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور مذكورة في المطولات منها انذار أعمى أن يقع في بئر ومن دب اليه عقرب مثلاً (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتغير المصنف بدخل يفهم أن الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة أولاً ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعلها حرام أو مكروه لكن النووي في شرح المهذب صرح بالحرمة ونقل الاجماع عليها عن الماوردي

(فصل وصلاة العيدين) أي الفطر والاضحى (سنة مؤكدة) وتشترط جماعة ولمنفرد ومسافر وحر وعبد وخنثى وامرأة لاجيلة ولا ذات هيئة أما العجوز فتحضر العيد في ثياب يتيها بلطيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) أي صلاة العيد (ركعتان) يحرم بهما بنية عيد الفطر أو الاضحى ويأتي بدعاء الافتتاح (و) يكبر (في) الركعة (الاولى سبعا سوى تكبيرة الاحرام) ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة ق جهراً (و) يكبر (في) الركعة (الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام) ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقتربت جهراً (ويخطب) ندباً (بعدهما) أي الركعتين (خطبتين يكبر في) ابتداء (الاولى تسعاً) ولاء (و) يكبر (في) ابتداء (الثانية سبعا) ولاء ولو فصل بينهما بتحميد وتهليل وتناء كان حسناً والتكبير على قسمين مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها وبدأ المصنف بالاولى فقال (ويكبر) ندباً كل من ذكر أو أنثى وحاضر ومسافر في المنازل والطرق والمساجد والأسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد) أي عيد الفطر ويستمر هذا التكبير (الى أن يدخل الامام في الصلاة) للعيد ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلاة ولكن النووي في الاذكار اختار أنه سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبر (في) عيد (الاضحى خلف الصلوات المفروضة) من مؤداة وقائفة وكذا خلف راتبة ونقل مطلق وصلاة جنازة (من) صباح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيراً والله أكبر كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده

(فصل وصلاة الكسوف) للشمس وصلاة الخسوف للقمر كل منهما (سنة مؤكدة فان فاتت) هذه الصلاة (لم تقض) أي لم يشرع قضاؤها (ويصلى لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) يحرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً أخف من الذي قبله ثم يعتدل ثانياً يسجد السجدة الأولى بطمأنينة في الكل ثم يصلى ركعة ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطوله وهو أحد

وجهاين

ويخطب بعدهما خطبتين ويسرى في كسوف الشمس ويجهري في خسوف القمر ﴿فصل﴾ وصلاة الاستسقاء سنوية فيأمرهم الله بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام ثم يخرج بهم (١٩) في اليوم الرابع في ثياب بدلة واستكانة

وتضرع ويصلي بهم
ركعتين كصلاة العيدين
ثم يخطب بعدهما ويحول
رداءه ويكثر من الدعاء
والاستغفار ويدعو
بدعاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم اللهم
اجعلها سقيا رحمة ولا
تجعلها سقيا عذاب ولا
حق ولا بلاء ولا هدم
ولا غرق اللهم على
الظراب والآكام
ومناكب الشجر وبطون
الأودية اللهم حولينا
ولا علينا اللهم اسقنا
غيثا مغيا هنيئا مريئا
مريئا سحاما غدا
طبقا مجلا دائما الى
يوم الدين اللهم اسقنا
الغيث ولا تجعلنا من
القائطين اللهم ان
بالعباد والبسادة من
الجهد والجوع والضعف
مالا نشكو الا اليك
اللهم أنبت لنا الزرع
وأدر لنا الضرع وأنزل
علينا من بركات السماء
وأنت لنا من بركات
الارض واكشف عنا
من البلاء مالا يكشفه
غيرك اللهم اننا نستغفرك
انك كنت غفارا

وجهاين لكن الصحيح انه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الامام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهري) بالقراءة (في خسوف القمر) وتقوم صلاة كسوف الشمس بالإنجلاء للنكسف وبغروبها كاسفة وتقوم صلاة خسوف القمر بالإنجلاء وطاوع الشمس لا بطاوع الفجر ولا بغروبها خاسفا فلا تقوم الصلاة

﴿فصل﴾ في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقي من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء سنوية) لمقيم ومسافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثر من ذلك ان لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم الامام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال امره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنب واجبة أمر الامام بها أولا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام) قبل ميعة الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صياما غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بدلة) بموحدة مكسورة وذال معجمة ساكنة وهي ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستكانة) أي خشوع (وتضرع) أي خضوع وقذل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز والبهائم (ويصلي بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة العيدين) في كيفيتهما من الافتتاح والتعود والتكبير سبعاً في الركعة الاولى وخمساً في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم يخطب) ندبا خطبتين كخطبتين العيدين في الأركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير أو يلتمس في خطبة العيدين فيفتتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعا وصيغة الاستغفار أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان (بعدهما) أي الركعتين (ويحول) الخطيب (رداءه) فيجعل يمينه يساره وأعلاه أسفله ويحول الناس أروديتهم مثل تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سرا وجهرا حيث أسرا الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيث جهرا أمنوا على دعائه (و) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ المان زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقيا رحمة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا بحق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب والآكام ومناكب الشجر وبطون الأودية اللهم حولينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيا هنيئا مريئا مريئا سحاما غدا طبقا مجلا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القائطين اللهم ان بالبلاء والجوع والضعف مالا نشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا يرسل السماء علينا مدرارا ويغتسل في الوادي اذا سال ويسبح للرعدي والبرق) انتهى الزيادة وهي لطولها لا تناسب حال المان من الاختصار والله أعلم

﴿فصل﴾ في كيفية صلاة الخوف وانما أفردها المصنف عن غيرها من الصلوات بترجئة لانه يحتمل في اقامة الفرض في الخوف مالا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أصرب كما في صحيح مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة أصرب أحدها ان يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو) تحرسه (وفرقة تقف خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه للركعة الثانية (تم لنفسها) بقية صلاتها (وتمضي) بعد فراغ صلاتها (الى وجه العدو) تحرسه (وتأتي الطائفة الاخرى) التي كانت حارسة في

فارسل السماء علينا مدرارا ويغتسل في الوادي اذا سال ويسبح للرعدي والبرق ﴿فصل﴾ وصلاة الخوف على ثلاثة أصرب أحدها ان يكون العدو في غير جهة القبلة فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو وفرقة خلفه فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم تم لنفسها وتمضي الى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى

فيصلي بهاركة وتم
لنفسها ويسلم بها والثاني
أن يكون في جهة القبلة
فيه فهم الامام صفيان
ويحرم بهم فاذا سجد
سجد معه أحد الصفيان
ووقف الصف الآخر
يحرسمهم فاذا رفع
سجدوا ولحقوه
والثالث أن يكون في
شدة الخوف والتحام
الحرب فيصل في كيف
أمكنه راجلا أو راكبا
مستقبل القبلة وغير
مستقبل لها

فصل في محرم على
الرجال لبس الحرير
والتختم بالذهب ويحل
للنساء وقليل الذهب
وكثيره في التحريم
سواء وإذا كان بعض
الثوب ابريسما وبعضه
قطنا أو كتنا أجاز لبسه
مالم يكن ابريسم غالبا
فصل في ويلزم في
الميت أربعة أشياء
غسله وتكفينه والصلاة
عليه ودفنه واثنتان
لا يغسلان ولا يصلي
عليهما الشهيد في معركة
المشركين والسقط الذي
لم يستهل صارخا
ويغسل الميت وترا
ويكون في أول غسله
صدر وفي آخره شيء من
كافور ويكفن في ثلاثة

الركعة الاولى (فيصلي) الامام (بهاركة) فاذا جلس الامام للتشهد تفرقه (وتم لنفسها) ثم ينتظرها الامام
ويسلم بها وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رفعوا فيها راياتهم وقيل
غير ذلك (والثاني أن يكون في جهة القبلة) في مكان لا يسترهم عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة
تحتل تفرقهم (فيصفيهم الامام صفيان) مثلا (ويحرم بهم) جميعا (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجد
معه أحد الصفيان) سجدتين (ووقف الصف الآخر يحرسهم فاذا رفع) الامام رأسه (سجدوا ولحقوه)
ويتشهد الامام بالصفيان ويسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان وهي قرية في طريق
الحاج المصري بينها وبين مكة مرحلتان سميت بذلك لعصف السيول فيها (والثالث أن يكون في شدة
الخوف والتحام الحرب) هو كناية عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا
يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرون على النزول ان كانوا ركبا ولا على الانحراف ان كانوا مشاة
(فيصلي) كل من القوم (كيف أمكنه راجلا) أي ماشيا (أو راكبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها)
وبعدون في الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربان متوالي

فصل في اللباس (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتختم بالذهب) والقز في حال الاختيار وكذا يحرم
استعمال ما ذكر على جهة الافتراء وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه للضرورة كحر
وبردمه لكين (ويحل للنساء) لبس الحرير واقتراشه ويحل للولي اللباس العبي الحرير قبل سبع سنين
وبعدا (وقليل الذهب وكثيره) أي استعمالهما (في التحريم سواء) وإذا كان بعض الثوب ابريسما أي
حرير (وبعضه) الآخر (قطنا أو كتنا) مثلا (جاز) للرجل (لبسه مالم يكن ابريسم غالبا) على غيره فان
كان غير ابريسم غالبا حل وكذا ان استويا في الاصح

فصل فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض الكفاية
(في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وان لم يعلم بالميت الا
واحد تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حرييا كان أو ذميا ويغمر غسله في الحالين
ويجب تكفين الذي ودفنه دون الحرب والمرتبوا ما المحرم اذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجه المحرمة وأما
الشهيد فلا يصلي عليه كما ذكره المصنف بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلي عليهما) أحدهما (الشهيد في معركة
المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتل كافر مطلقا أو مسلم خطأ أو عاد ملاحه اليه أو سقط
عن دابته أو نحو ذلك فان مات بعد قضاء القتال بجرأة فيه قطع بموته منها فغير شهيد في الاظهر وكذا لو
مات في قتال البغاة أو مات في القتال لا بسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستهل) أي لم يرفع صوته (صارخا)
فان استهل صارخا أو بكى فحكمه كالكبير والسقط ثلث السين الولد البنات قبل تمامه مأخوذ من السقوط
(ويغسل الميت وترا) ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك ويكون في أول غسله سدر أي يسن أن يستعين الغاسل
في العسل الاولى من غسلات الميت بسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم
(شيء) غليل (من كافور) بحيث لا يغير الماء واعلم أن غسل الميت تعميم بدنه بالماء مرة واحدة وأما أكمله
في كور في المسوطات (ويكفن) الميت ذكر كان أو أنثى بالغ كان أو لا (في ثلاثة أثواب بيض) وتكون
كألفائف متساوية طولا وعرضا تأخذ كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها قبص ولا عمامة) وان كفن
الذكر في خمسة فهي الثلاثة المذكورة وقبص وعمامة والمرأة في خمسة فهي ازار وخمار وقبص ولقافتان
وأقر الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويخلف قدره بذكورة
الميت وأتوته وتكرن الكفن من جنس ما يلبسه الشخص في حياته (ويكبر عليه) أي الميت اذا صلى عليه
(أربع تكبيرات) منها كبرة الاحرام ولو كبر خصالا تطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره
ليسلم معه وهو أصل (يقرا) أصلي (الفاتحة بـ) التكبيرة (الاولى) ويجوز قراءتها بعد غير الاولى

و يصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو للميت بعد الثالثة فيقول اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روحه الى رب
وسعتا ومحبوبه وأحباه وفيها الى ظلمة القبر وما هو لاقه كان يشهد ان لا اله الا انت وحدك (٢١) لا شريك لك وان محمد عبدك ورسولك

وانت اعلم به منا اللهم انما
نزل بك وانت خير منزل
به واصبح فقيرا الى رحمتك
وقايت غنى عن عذابه
وقلت حشاك راغبين
اليك شفعا له اللهم ان
كان محسنا فزد في
احسانه وان كان سيئا
فتجاوز عنه ولقاه برحمتك
رضاك وقه فنته القبر
وعذابه وافسح له في
قبره وجاف الارض عن
جنبيه ولقاه برحمتك
الامن من عذابك حتى
تبعه آمنة الى جنتك
برحمتك يا ارحم الراحمين
ويقول في الرابعة اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتنا
بعده واغفر لنا وله ويسلم
بعد الرابعة ويدفن في
لحد مستقبل القبلة
ويسلم من قبل رأسه
برفق ويقول الذي
يلحده بسم الله وعلى
مأثر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويضع
في القبر بعد أن يعمق
قامته وبسطه ويسطح
القبر ولا يبنى عليه ولا
يحصص ولا بأس بالبكاء
على الميت من غير نوح
ولاشق جيب ويعزى
أهله الى ثلاثة أيام من
دفنه ولا يدفن اثنان في

(ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) التكبير (الثانية) وأقل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اللهم
صل على محمد (ويدعو للميت بعد الثالثة) وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له وأكمل له مذكوره في قول
المصنف في بعض نسخ المتن وهو (اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها
وسعتها ومحبوبه وأحباه وفيها الى ظلمة القبر وما هو لاقه كان يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وأن محمد
عبدك ورسولك وانت اعلم به منا اللهم انه نزل بك وانت خير منزل به واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني
عن عذابه وقد سئناك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان سيئا فتجاوز
عنه ولقاه برحمتك في القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبيه ولقاه برحمتك
الامن من عذابك حتى تبعه آمنة الى جنتك برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره
ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله ويسلم) (بعد) التكبير (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الجنازة
في كيفيته وعديده لكن يستحب هنا زيادة درجة الله وبركاته (ويدفن) الميت (في لحد مستقبل القبلة)
واللحد بفتح اللام وضمة هاء وسكون الحاء فما يحفر في أسفل جانب القبر من جهة القبلة قدر ما يسع الميت ويستريحه
والدفن في اللحد أفضل من الدفن في الشق ان علبت الارض والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر وينى جانبه
ويوضع الميت بينهما ويسق عليه بلبن ونحوه ويوضع الميت عند خرج القبر وفي بعض النسخ بعد مستقبل
القبلة زيادة وهي (ويسلم من قبل رأسه) أي سلا (برفق) لا بعنف (ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى
مأثر رسول الله ﷺ ويضع في القبر بعد أن يعمق قامته وبسطه) ويكون الاضجاع مستقبل القبلة على جنبه
الايمن فلو دفن مستبرا للقبلة أو مستلقيا بنش أو وجه للقبلة مالم يتغير (ويسطح القبر) ولا يبنى (ولا يبنى
عليه ولا يحصص) أي يكره تخصيصه بالحصص وهو النورة المسماة بالخير (ولا بأس بالبكاء على الميت) أي يجوز
البكاء عليه قبل الموت وبعده ويتركه أولى ويكون البكاء عليه (من غير نوح) أي رفع صوت بالنذب (ولا شق
ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص (ويحزى أهله) أي الميت صغيرهم وكبيرهم
ذكرهم وأشاهم الا الشابة فلا بعز بها الا محارمها والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (الى ثلاثة أيام من) بعد
(دفنه) ان كان المعزى والمعزى حاضرين فان كان أحدهما غائبا تعزيت التعزية الى حضوره والتعزية لغة
التسلية لمن أصيب بمن يعز عليه وشرعا الامر بالصبر والحث عليه بوعده الأجر والدعاء للميت بالمغفرة وللصاب
بجبر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحد (الاحاجة) كضيق الارض وكثرة الموتى

كتاب أحكام الزكاة

وهي لغة التمام وشرعا اسم مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة
(تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواتي) ولو عبر بالعم لكان أولى لأنها أخص من المواتي والكلام هنا في
الاخص (والايمان) وأريد بها الذهب والفضة (والزروع) وأريد بها الاقوات (والثمار وعروض التجارة)
وسياحي كل من الخمسة مالا (فاما المواتي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الأبل والبقر والغنم) فلا
تجب في الخيل والرقائق والمزاد لملايين غنم وطيء (وشرائط وجوهها ستة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست
خصل (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي وأما المرتد فالصحيح ان له موثوقا فان عاد الى الاسلام وجبت
عليه والا فلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (والملك التام)
أي فالملك الضعيف لا زكاة فيه كالمشترى قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تبعاً لمقرول القديم
لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلا نقص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في كلام مباح فلو
علقت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان علقت بصفة فقل قدر اعيان بدو به بلا ضرر بين وجبت زكاتها

قبر الاحاجة (كتاب الزكاة) تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواتي والايمان والزروع والثمار وعروض التجارة فاما المواتي فتجب
الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الأبل والبقر والغنم وشرائط وجوهها ستة أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول والسوم

وأما الأيمان فشيتان الذهب والفضة ومثرا تطوجب الزكاة فيها خمسة أشياء الأسلام والحرية والملك التام والصلب والحوال وأما الزروع فتحجب الزكاة فيها بثلاثة مشرا ان يكون (٢٢) مما يزرعه الآدميون وان يكون قوتا مديخرا وان يكون نصا باو هو خمسة اوسق لا قشر عليها

وأما المأثر فتجب الزكاة
 في شيتين منها ثمرة
 للمتحصل وثمره الكرم
 وشرايط وجوب الزكاة
 فيها أربعة أشياء الاسلام
 والحرية والملك التام
 والنصاب وأما عروض
 التجارة فتجب الزكاة
 فيها بالشرايط المذكورة
 في الأثمان
 (فصل) وأول نصاب
 الأبل خمس وفيها شاة
 وفي عشر شاتان وفي خمسة
 عشر ثلاث شياه وفي
 عشر من أر بع شياه
 وفي خمس وعشرين
 بنت مخاض من الأبل
 وفي ست وثلاثين بنت
 لبون وفي ست وأربعين
 حقة وفي إحدى وستين
 ثنية جذعة وفي ست وسبعين
 بنتا لبون وفي إحدى
 وتسعين حقتان وفي
 مائة وأحدى وعشرين
 ثلاث بنات لبون ثم في
 كل أربعين بنت لبون
 وفي كل خمسين حقة
 (فصل) وأول نصاب
 البقر ثلاثون وفيها بيع
 وفي أربعين سنة وعلى
 هذا أبدا فقس
 (فصل) وأول نصاب
 الغنم أربعون وفيها شاة
 جذعة من الضأن أو ثنية
 من المعز وفي مائة

والإفلا (وأما الأمان فشيآن الذهب والفضة) مضرويين كأننا أولاً وسيأتي نصابهما (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الأمان (خمس أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والأحول) وسيأتي بيان ذلك (وأما الزرع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير وعس وأرز وكذا ما يقتات اختياراً كذرة وحب (فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط أن يكون مما يزروع) أي يستقبت به (الآدميون) فإن ثبت بنفسه بحمل الماء أو هواء فلا زكاة فيه (وأن يكون قوماً مدخراً) وسبق قريناً بيان المقتات وخرج بالقوت مما لا يقتات من الأبنار نحو الكيمون (وأن يكون نصاباً وهو خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ وأن يكون خمسة أوسق باسقاط نصاب (وأما الثمار فتجب الزكاة في شيتين منها ثمرة النخل وثمره البكرم) والمراد بهاتين الثمرتين التمر والزبيب (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب) فتي أتى شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة) سابقاً (في الأمان) والتجارة هي التي يلبس في المال لغرض الربح

(فصل وأول نصاب الابل خمس وفيها ايشاة) أي جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية معز لها ستان ودخلت في الثالثة وقوله (وفي عشر شياتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) الخ
ظاهر غنى عن الشرح و بنت المخاض لها سنة ودخلت في الثانية و بنت اللبون لها سنتان ودخلت في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل اى ثم بعد زيادة التسع على مائة وحدى وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة وأربعون يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وأربعين حقتان و بنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا -

(فصل أول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ وفيه أى النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في ثمانية سمي بذلك لتبعه أمه في المرحى ولو أخرج تبعة أجزأت بطريق الأولى (و) يجب (في أر بعين مسنة) لها ستين ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أر بعين تبيعان أجزأ على الصحيح (وعلى هذا أبداً فقص) وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات وأربعة أتبعه

فصل وأول نصاب الغنم أر بعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز وسبق بيان الجذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد وعشرين شتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أر بع مائة أر بع شياه ثم في كل مائة شاة) الخ ظاهر غني عن الشرح

(فصل والخيالان في كيان) بكسر الكاف (زكاة) الشخص (الواحد) والخلطة قد تعيد الشر يمكن تخفيفا
 ن يملك كائنا من شاة بالسوية بينهما في از مهمما شاة وقد تعيد ثقيلان يملك كأربعين شاة بالسوية بينهما في از مهمما
 شاة وقد تعيد تخفيفا على أحدهما و ثقيل على الآخر كان يملك كاسنين لأحد هما ثلثها والآخر ثلثها وقد لا تعيد
 تخفيفا ولا ثقيل كان يملك كائني شاة بالسوية بينهما وانما يز كيان زكاة الواحد (ب سبع شرائط اذا كان) وفي
 بعض النسخ ان كان (المراح واحد) وهو يضم الميم مأوى الماشية ليلا (والمسرح واحد) المراد بالمسرح
 الموضع الذي تسرح اليه الماشية (والرعي) والرعي (واحد والفحل واحد) أي ان اتحد نوع الماشية فان
 حلتب نوعها كضأن ومعز فجوز ان يكون لكل منهما فحل بطرق ماشيته (والمشرب) أي الذي تشرب منه
 الماشية كعين أو نهر أو غيرهما (واحد) وقوله (والحالب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم

واحدى وعشرين شانان فى مائتين وواحدة ثلاث شياه وفى اربع مائة شاة ﴿فصل﴾ والخليطان الاتحاد
بزكيات فكة الواحد بسبع شرائط اذا كان المراح واحد والمسرح واحد والمرعى واحد والفحل واحد والمشرىب واحد والحالب واحد

بحسابه ونصاب الورق مائتا درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد بحسابه ولا يجب في الحلي المباح زكاة (فصل) ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق وهي ألف وستة مائة رطل بالعراق وفيما زاد بحسابه وفيها ان سقيت بماء السماء أو السبح العشر وان سقيت بدولاب أو نضح نصف العشر

(فصل) وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به ويخرج من ذلك ربع العشر وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه ربع العشر في الحال وما يوجد من الركاز ففيه الخمس (فصل) وتجب زكاة الفطر بثلاثة أشياء الاسلام وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان ووجود الفضل عن قوته وفوت عياله في ذلك اليوم ويترك عن نفسه وعن نكته من المسلمين صاعان قوت لاه وبغروب خمسة

الاتحاد في الحلب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الاناء الذي يحلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام (واحدا) وحكي للتووي اسكان اللام وهو اسم للبن المحلوب ويطلق على المصدر قال بعضهم وهو المراد هنا * (فصل ونصاب الذهب عشرون مثقالا) * تجدد ابو وزن مكة والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي نصاب الذهب (ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالا (بحسابه) وان قل الزائد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو الفضة (مائتا درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد) على المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولا شيء في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا (ولا يجب في الحلي المباح زكاة) أما المحرم كسوار أو خيل أو رجل أو خنثى فتجب الزكاة فيه * (فصل ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) * من الوسق مصدر بمعنى الجمع لان الوسق يجمع الصبيان (وهي) أي الخمسة أوسق (ألف وستة مائة رطل بالعراق) وفي بعض النسخ بالبغدادى (وما زاد في حسابها) ورطل بغداد عند التووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وفيها) أي الزروع والثمار (ان سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج (أو السبح) وهو الماء الجارى على الارض بسبب سيل النهر فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها (العشر وان سقيت بدولاب) بقسم الدال وفتحها ما يدبره الحيوان (أو) سقيت (بنضح) من نهر أو بئر بحيوان كبعير أو بقرة (نصف العشر) وفيما سقى بماء السماء والدولاب مثلا سواء ثلاثة أو أربع العشر

* (فصل) وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به) سواء كان ثمن مال التجارة نصابا ام لا فان بلغت قيمة العروض آخر الحول نصابا زكاه والافلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مال التجارة نصابا (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصابا (ربع العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن بفتح دالها وكسر هاء اسم لمكان يخلق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركاز) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) أي الركاز (الخمسة) ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابله أنه يصرف الى أهل الخمس المذكورين في آية النقيء

* (فصل وتجب زكاة الفطر) * ويقال طاز كاة الفطرة أي الخلفة (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلي الا في رقيقه وقريبه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحيث تفتتح خرج زكاة الفطر عن من مات بعد الغروب دون من ولد بعده (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي يوم عيد الفطر وكذا ليلته أيضا (ويترك) الشخص (عن نفسه وعن نكته) نفقته (من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبدا وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعان قوت بلده) ان كان بلديا فان كان في البلد اقوات غلب بعضها وجب الاخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت اقرب البلاد اليه ومن لم يوسر بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض (وقدره) أي الصاع (خمس أرتال وثلاث بالعراق) وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع * (فصل) * (وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليهم والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) الخ هو ظاهر غنى عن التشرح الامعرفة الاصناف المذكورة فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعه من حاجته أما فقير العرايا فهو من لا تقديده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعه من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشر دراهم وعنده سبعة والعامل من استعمله الامام على اخذ الصدقات ودفعها لمستحقها والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسلمين وهم من أسلم ونيته ضعيفة في

أرطال وثلاث بالعراق * (فصل) * (وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليهم والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل

والى من يوجد منهم ولا يقتصر على اقل من ثلاثة من كل صنف الا العامل وخمسة لا يجوز دفعها اليهم الغنى بمال او كسب والعبد وبنو هاشم وبنو المطلب والكافر ومن تلزم الزكاة لا يدفعها اليهم باسم الفقراء والمساكين ﴿كتاب الصيام﴾ وشرائط وجوب الصيام ثلاثة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم وفرائض الصوم اربعة اشياء النية والامساك عن الاكل والشرب والجماع وتعمد القيء والذي يفطر به الصائم عشرة اشياء ما وصل عمدا الى الجوف او الراس والحقة في احد السبيلين والقيء عمدا والوطء عمدا في الفرج والانزال عن مباشرة والحيض والنفاس والجنون والردة ويستحب في الصوم ثلاثة اشياء تعجيل الفطر وتأخير السحور وترك الهجر من الكلام ويحرم صيام خمسة ايام العیدان وايام التشريق الثلاثة ويكره

الاسلام فيتألف بدفع الزكاة وبقية الاقسام مذكورة في المبسوطات وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة اما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين والغارم على ثلاثة اقسام احدها من استدان دينه لتسكين فتنة بين طائفتين في قتيل لم يظهر قاتله فتحمل دينه بسبب ذلك فيقضى دينه من سهم الغارمين غنيا كان أو فقيرا وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين عليه فان ادياه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من سهم الغارمين وبقية اقسام الغارمين في المبسوطات واثماسيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد واما ابن السبيل فهو من ينشئ سفرا من بلد الزكاة أو يكون محتارا ببلدها ويشترط فيه الحاجة وعدم المعصية وقوله (والى من يوجد منهم) اى الاصناف فيه اشارة الى انه اذا فقد بعض الاصناف ووجد البعض تصرف لمن يوجد منهم فان فقدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) في اعطاء الزكاة (على اقل من ثلاثة من كل صنف) من الاصناف الثمانية (الا العامل) فانه يجوز ان يكون واحدا ان حصلت به الحاجة فان صرف لاثنتين من كل صنف غرم للثالث اقل متمول وقيل بغرم له الثلث (وخسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم الغنى) بمال أو كسب (والعبد وبنو هاشم وبنو المطلب) سواء منعوا حقهم من خمس الخمس أم لا وكذا عتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم اخذ صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن تلزم الزكاة شقته لا يدفعها) اى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة وغارمين مثلا ﴿كتاب﴾ بيان احكام (الصيام)

وهو والصوم مصدران معناهما لغة الامساك وشرعا امساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة اشياء) وفي بعض النسخ اربعة اشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على المتصف باضداد ذلك (وفرائض الصوم اربعة اشياء) احدهما (النية) بالقلب فان كان الصوم فرضا كرمضان او نذرا فلا بد من ايقاع النية ليلا ويجب التعيين في صوم الفرض كرمضان واكمل نية صومه ان يقول الشخص نويت صوم غد عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثانى (الامساك عن الاكل والشرب) وان قل الماء كقول وان شرب عند التعمد فان اكل ناسيا او جاهلا لم يفطر ان كان قريبا عهدا بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء والا ففطر (و) الثالث (الجماع) عامدا واما الجماع ناسيا فكالا كل ناسيا (و) الرابع (تعمد القيء) فلو غلبه القيء لم يبطل صومه (والذى يفطر به الصائم عشرة اشياء) احدها وثانيها (ما وصل عمدا الى الجوف) المنفتح (او) غير المنفتح كالوصول من مأمومة الى (الراس) والمراد امساك الصائم عن وصول عين الى ما يسمى خوفا (و) الثالث (الحقة في احد السبيلين) وهى دواء يحقن به المريض في قبل او دبر المعبر عنهما في اثنين بالسبيلين (و) الرابع (القيء عمدا) فان لم يتعمد لم يبطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوطء عمدا) في الفرج فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا كما سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع محرما كاخراجه بيد او غير محررم كاخراجه بيد زوجته او جاريته واحتراز بمباشرة عن خروج المني باحتلام فلا فطران به جزما (و) السابع الى آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) فتى طرأ شي منها في اثناء الصوم ابطاله (ويستحب في الصوم ثلاثة اشياء) احدها (تعجيل الفطر) ان تحقق الصائم غروب الشمس فان شك فلا يعجل الفطر وليس ان يفطر على عمر والافاء (و) الثانى (تأخير السحور) ما لم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل السحور بقليل الاكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) اى الفحش (من الكلام) الفاحش فيصون الصائم لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وان شتمه احد فلا يقل مرتين او ثلاثا لاني صائم اما بلسانه كما له النورى في الاذكار او بقلبه كما نقله الرافعى عن الائمة واقتصر عليه (ويحرم صيام خمسة ايام العیدان) اى صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى (وايام التشريق) وهى (الثلاثة) التى يعيد يوم الحرة (ويكره)

صوم يوم الشك

أن يوافق عادة له يوم وطى في نهار ومضا عايدا في الفرج فعلى القضاء والكفارة وهو عتق رقبة مؤمنة فإن يجد فصيام شهر يمتد متابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينة لكل مسكين مد ومن مات وعليه صيام من رمضان أطعم عنه لكل يوم مد والشيخ إذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مدا والحامل والمرضع إن خافتا على أنفسهما أفطرتا وعليهما القضاء وإن خافتا على أولاهما أفطرتا وعليهما القضاء والكفارة عن كل يوم مد وهو رطل وثلاث بالعمامة والمريض والمسافر سفر طويلا يفطران ويقضيان (فصل) والاعتكاف سنة مستحبة وله شرطان النية واللبث في المسجد ولا يخرج من الاعتكاف المنذور إلا لحاجة الإنسان أو عذر من حيض أو مرض لا يمكن المقام معه ويبطل بالوطء

﴿ كتاب الحج ﴾

وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء

تحرى بما (صوم يوم الشك) بلا سبب يقتضى صومه وأشار المصنف لبعض صور هذا السبب بقوله (الا أن يوافق عادته) في تطوعه يكن عادة صيام يوم وافطار يوم فوافق صومه يوم الشك وله صيام يوم الشك أيضا عن قضاء ونذرو يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلتها مع الصبح أو تحييت الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صبيان أو صبيد أو فسقة (ومن وطى في نهار رمضان) حال كونه (عايدا في الفرج) وهو مكلف بالصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لأجل الصوم (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب (فإن لم يجدها) (فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فاطعام ستين مسكينة) أو فقيرا (لكل مسكين مد) أي بما يجزى في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استتبرت الكفارة في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصال من خصال الكفارة فعلها (ومن مات وعليه صيام) فأت (من رمضان) بعذر كمن أفطر فيه لمرض ولم يتمكن من قضاؤه كأن استمر مرضه حتى مات فلا ثم عليه في هذا الفائت ولا تداركه بالقديرة وإن فات بغير عذر ومات قبل يتمكن من قضاؤه (أطعم عنه) أي أخرج الولي عن الميت من تركته (لكل يوم) فات (مد) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى وهو بالكيل نصف قدح مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديد والقديم لا يتعين الإطعام بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل يسن له ذلك كما في شرح المهذب وصوب في الروضة الجزم بالتقديم (والشيخ) الهرم العجوز والمرضى الذى لا يرجى برؤه (إذا عجز) كل منهم (عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مدا) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان ويجوز تأخير كل يوم (والحامل والمرضع إن خافتا على أنفسهما) ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض (أفطرتا) وجب (عليهما القضاء) (والكفارة) أيضا أى إسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في المرضع (أفطرتا) وجب (عليهما القضاء) (والكفارة) أيضا والكفارة أن يخرج (عن كل يوم مد وهو) كما سبق (رطل وثلاث بالعراق) ويعبر عنه بالبغدادى (والمرضى والمسافر سفر طويلا) مباحا أن تضرب بالصوم (يفطران ويقضيان) والمريض إن كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل وإن لم يكن مطبقا كالموكل كان يحرم وقتادون وقت وكان في الصوم محمولا فله ترك النية والا فعليه النية ليلا فإن عادت الحي واحتاج للفطر أفطرتا وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات ومنه صوم عرفة وعاشوراء وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال

﴿ فعل في أحكام الاعتكاف ﴾ وهو لغة الإقامة على الشيء من خيرا أو شرا إقامة بمسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعى رضى الله عنه منحصرة في العشر الاخير من رمضان فكل ليلة منه محتملة لها لكن ليالى الوتر أرجاها وأرجى ليالى الوتر ليلة الحادى أو الثالث والعشرين (وله) أى للاعتكاف المذكور (شرطان) أحدهما (النية) وينوى في الاعتكاف المنذور الفرضية والنذر (و) الثانى (اللبث) في المسجد ولا يكفي في اللبث قدر الطمأنينة بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوا وشرط المعتكف اسلام وعقل وتقاء عن حيض أو نفاس وجنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف المنذور) إلا لحاجة الإنسان (من نول وغائط وما في معناهما) كغسل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لأجلهما (أو) عذر من (مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج لقدر من وطيب أو يخاف تلويث المسجد كسهال وادرار بول وخروج بقول المصنف لا يمكن الحضر الخفيف كحمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختارا إذا كرر الاعتكاف علما بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه إن أنزل والأفلا

﴿ كتب ﴾ أحكام (الحج)

وهو لغة التقصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع

على حركته

خصال (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المتصف بذلك (ووجود الزاد) وأوعيته ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كشيخ قريبي من مكة ويشترط ايضا وجود الماء في المواضع المعتادة حمل الماء منها بمن المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لثقله بشرائطها واستتجار هذا اذا كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فإن كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي لزمه الحج بلا راحلة ويشترط كون ما ذكره فاضلا عن دينه وعن مؤثمين عليه مؤثمة ذهابهم وإياهم فاضلا ايضا عن مسكنه اللائق به وعن عبد يليق به (وتخليه الطريق) والمراد بالتخليه هنا من الطريق ظنا بحسب ما يليق بكل مكان فالولم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو وضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان ان يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود الى الحج فان أمكن إلا انه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الايام لم يلزمه الحج للضرورة (واركان الحج اربعة) احدها (الاحرام مع اية) اي نية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد حضور الحرم بالحج لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الواثقا أهلا للعبادة لا مجنونا ولا مغميا عليه ويستمر وقت الوقوف الى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلا في طوافه البيت عن يساره مبتدئا بالحجر الاسود محاذياله في مروره بجميع بدنه فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب له (و) الرابع (السعي بين الصفا والمروة) سبع مرات بشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا وينتهي بالمروة ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعودته منها اليه مرة أخرى والصفا بالقصر طرف جبل أبي قيس والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وتبقى من أركان الحج الحلق أو التقصير ان جعلها كلا منهما نسكا وهو المشهور فان قلنا ان كلا منهما استباحة محظورة فليس من الأركان ويجب تقديم الاحرام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة ثلاثة) كفاي بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (لاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قريبا والا فلا يكون من أركان العمرة (و) واجبات الحج غير الأركان الثلاثة (احدها) (الاحرام من الميقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لاحرامه والميقات المكاني للحج في حق المقيم بمكة نفس مكة مكيا كان أو أفاقيا وما غير المقيم بمكة فيمقات التوجه من المدينة الشريفة ذو الحليفة والمتوجه من الشام ومصر والمغرب الجحفة والمتوجه من تهامة اليمن يلم والميتوجه من الحجاز ونجد اليمن قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (و) الثاني من واجبات الحج (رمي الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم جرة العقبة ويرمي كل جرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة فلورمي حصتين دفعة واحدة حسب واحدة ولورمي حصاة واحدة بسبع مرات كفي ويشترط كون المرمي به حجرا فلا يكفي غيره كالألوان وجص (و) الثالث (الحلق) أو التقصير أو الافضل للرجل الحلق وللرأة التقصير أو اقل الحلق ازالة ثلاث شعرات من الراس حلقا أو تقصيرا أو تنفعا أو احراقا أو قصا ومن لا شعر براسه يسن له امرأه موسى عليه ولا يقوم شعر غير الراس من اللحية وغيرها مقام شعر الراس (وسنن الحج سبع) احدها (الافراد وهو تقديم الحج على العمرة) أن يحرم أولا بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج عن مكة الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأتي بعلمها ولو عكس لم يكن مفردا (و) الثاني (التلبية) ويسن الاكثر منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها ولفظها لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا فرغ من التلبية صلى على النبي ﷺ وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتزم اذا طاف للعمرة اجزا عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة) وعدد من السنن هو ما يقتضيه كلام الرانبي لكن الذي في زيادة الروضة وشرح المذهب ان المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس

الاسلام والبلوغ والعقل والحرية ووجود الزاد والراحلة وتخليه الطريق وامكان المسير وأركان الحج أربعة الاحرام مع التنية والوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة وأركان العمرة ثلاثة الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين وواجبات الحج غير الأركان الثلاثة أشياء الاحرام من الميقات ورمي الجمار الثلاثة والحلق وسنن الحج سبع الافراد وهو تقديم الحج على العمرة والتلبية وطواف القدوم والمبيت بمزدلفة

(ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلح ما خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسر بالقراءة فيهما نهارا ويحجر بهما ليلا واذا لم يصلح ما خلف المقام ففي الحجر والافقي المسجد والافقي أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (الميت بنى) هذا ما صححه الرافعي لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة لسفر حاجا كان أو لا طويلا كان السفر أو قصيرا وما ذكره المصنف من شنيته قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه (ويتجرد الرجل) حتما كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها وعن معقودها وعن غير الثياب من خف وتعل (ويلبس ازارا ورداء أبيضين) جديدين والافنطيين (فصل) في أحكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كقميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدرع أو المعقود كالبد في جميع بدنه (و) الثاني (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعد ساترا كعامة متوطن فان لم يعد ساترا لم يضر كوضع يده على بعض رأسه وكان غماسة في ماء واستظلاله بمحمل وان مس رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساترا ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس الا به ولها أن تسبل على وجهها ثوبا باستجافيا عنه بخشبة ونحوها واذا شئ كما قاله القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما الفدية فالذي عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية للشك وان سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أى تسريح (الشعر) كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذي في شرح المذهب أنه مكروه وكذا حاك الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أى الشعر أو تنفقه أو احرقه والمراد ازالته بأي طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الاظفار) أى ازالته من يدا أو رجل بتقليم أو غيره الا اذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أى استعماله قصدا بما يقصد منه رائحة الطيب نحو مسك وكافور في ثوبه بان يلصقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كأكله الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أخشم كان أو لا وخرج بقصد المال أو لقت عليه الریح طيبا أو أكرهه على استعماله أو جهل تحريمه أو نسي أنه محرم فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجهل للفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البري الماء كولد أو ما في أصله ما كولد من وحش وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد السكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد السكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في حج أو عمرة في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيما دون الفرج كلمس وقبلة (بشهوة) أما بغير شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أى المحرمات السابقة (الفدية) وسيأتي بيانها والجامع المذكور تفسد به العمرة المفردة أما التي في ضمن حج في قران فهي تابعة له صحة وفساد أو أما الجامع فيفسد الحج قبل التحلل الاول بعد الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الاول فلا يفسد (الاعقد السكاح) فانه لا ينعقد (ولا يفسده الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج فانها لا تفسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضى في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى النسك من حج أو عمرة بأن يأتي ببقية أعماله (ومن) أى والحاج الذي (فانه الوقوف بعرفة) بعذرو غيره (تحلل) حتما (بعمل عمرة) فيأتى بطواف وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذي فاته الوقوف (القضاء) فورا فرضا كان نسكه أو تقلا وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فان أحصر شخص وكان به طريق غير التي وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وان علم الفوات فان مات لم يقض عنه في الاصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ويوجد في بعض النسخ زيادة هي (ومن ترك ركنا) مما يتوقف عليه الحج (لم يحل من احرامه حتى يأتي به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجبا) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتي بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيء) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة

وركعتا الطواف والميت بنى وطواف الوداع ويتجرد الرجل عند الاحرام عن الخيط ويلبس ازارا ورداء أبيضين (فصل) ويحرم على المحرم عشرة أشياء لبس الخيط وتغطية الرأس من الرجل والوجه من المرأة وترجيل الشعر وحلقه وتقليم الاظفار والطيب وقتل الصيد وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة وفي جميع ذلك الفدية الا عقد النكاح فانه لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج ولا يخرج منه بالفساد ومن فاته الوقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة وعليه القضاء والهدى ومن ترك ركنا لم يحل من احرامه حتى يأتي به ومن ترك واجبا لزمه الدم ومن ترك سنة لم يلزمه بتركها شيء

فإن لم يجد فصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله والثاني الدم الواجب بالخلق والتزلفه وهو على التخيير شاة أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل ويهدى شاة وإبع الدم الواجب بقتل الصيد وهو على التخيير إن كان الصيد مما له مثل أخرج المثل من النعم أو قومه واشترى بقيمته طعاماً وتصدق به أو صام عن كل مد يوماً وإن كان الصيد مما لا مثل له أخرج به حته طعاماً أو صام عن كل مديوماً والخامس الدم الواجب بالوط وهو على الترتيب بدنة فإن لم يجدها فبقرة فإن لم يجدها فسميع من النعم فإن لم يجدها فقوم البدنة واشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به فإن لم يجد صام عن كل مديوماً ولا يحزئه الهدى ولا الإطعام إلا بالحرم ويجزئه أن يصوم حيث شاء ولا يجوز قتل صيد الحرم ولا قطع شجرة

والحمل والحرم في ذلك سواء

(فصل) في أنواع الدماء الواجبة في الاحرام بترك واجب أو فعل حرام (والدماء الواجبة في الاحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك) أي ترك مأمور به كترك الاحرام من الميقات (وهو) أي هذا الدم (على الترتيب فيجب) أولاً بترك المأمور به (شاة) تجزى في الأضحية (فإن لم يجد)ها أصلاً أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج) تسن قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذي الحجة وسابعه وثامن (و) صيام (سبعة إذا رجع إلى أهله) ووطنه ولا يجوز صيلها في أثناء الطريق فإن أراد الإقامة بمكة صامها كافي المحرر ولولم يصم الثلاثة في الحج رجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ومدة مكان السير إلى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتيب موافق لما في الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذي في المتأخر أن الدم ترتيباً وتعديل فيجب أولاً شاة فإن عجز عنها اشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به فإن عجز صام عن كل مديوماً (والثاني الدم الواجب بالخلق والتزلفه) كالطيب والدهن والخلق أما الجميع الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على التخيير) فيجب إما (شاة) تجزى في الأضحية (أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين) أو فقراء لكل منهم نصف صاع من طعام يجزى في الفطرة (والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل) المحرم بنية التحلل بأن يقصد الخروج من نسكه بالاحصار (ويهدى) أي يذبح (شاة) حيث أحصر ويحلق رأسه بعد الذبح (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم (على التخيير) بأن ثلاثة أمور (إن كان الصيد مما له مثل) والمراد بمثل الصيد ما يقار به في الصورة وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب في قتل النعامة بدنة وفي بقر الوحش وحماره بقرة وفي الغزال عنز وبقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات وذكر الثاني في قوله (أو قومه) أي المثل بدراهم بقيمة مكة يوم الأخراج (واشترى بقيمته طعاماً) يحز ثا في الفطرة (وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه وذكر المصنف الثالث في قوله (أو صام عن كل مديوماً) فإن بقي أقل من مد صام عنه يوماً (وإن كان الصيد مما لا مثل له) فيتخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج بقيمته طعاماً) وتصدق به (أو صام عن كل مديوماً) وإن بقي أقل من مد صام عنه يوماً (والخامس الدم الواجب بالوط) من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به أولاً (بدنة) وتطلق على الذكر والأنثى من الابل (فإن لم يجدها فبقرة) فإن لم يجدها فسميع من النعم فإن لم يجدها فقوم البدنة (بدرهم بسعر مكة وقت الوجوب) واشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به (على مساكين الحرم وفقرائه) ولا تقدير في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدراهم لم يحزه (فإن لم يجد) طعاماً (صام عن كل مديوماً) وأعلم أن الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يحزئه الهدى ولا الإطعام إلا بالحرم) وأقل ما يجزى أن يدفع الهدى إلى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرهاً على قتل ولو أحرمت ثم جن فقتل صيداً لم يضمنه في الظاهر (ولا) يجوز (قطع شجره) أي الحرم ويضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الأضحية ولا يجوز أيضاً قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل ببت نفسه أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قله (والحمل) بضم الميم أي الحلال (والمحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلاق فقال

(كتاب) أحكام (البيوع وغيرها من المعاملات)

كفراض وشركة والبيوع جمع بيع والبيع لغة مقابلة شيء بشيء قد دخل ماليس بمال كخمر وأما شرعاً فأحسن

ما قيل في تعريضه انه تملك عين مالية بمعاوضة باذن شرعي أو تملك منفعة مباحة على التأييد بشمن مالى فخرج بمعاوضة القرض و باذن شرعي الر باودخل في منفعة تملك حق البناء وخرج بشمن الاجرة في الاجارة فانها لا تسمى غنا (اليوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدية) أى حاضرة (جائر) اذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهر استغناء بمقدور اعلى تسليمه للعاقدة ولاية ولا بد في البيع من ايجاب وقبول فالاول كقول البائع أو القائم مقامه بعثك وتملكك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وتملكت ونحوهما (ر) الثاني من الاشياء (بيع شئ موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم (جائر اذا وجدت) فيه (الصفة على ما وصف) من صفات السلم الآتية في فصل السلم (و) الثالث (بيع عين غائبة لم يشاهد) للعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصحة وقد يشترط قوله لم تشاهد بانها ان شوهدت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل هذا في عين لا تتغير غالباً في المدة المتخللة بين الرؤية والشراء (ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك) وصرح المصنف بمفهوم هذه الاشياء في قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا متنجسة كخمر ودهن وخل متنجس ونحوها مما لا يمكن تطهيره (ولا) بيع (مالا منفعته فيه) كعقرب وعمل وسبع لا ينفع

فصل في الر بألف، ضرورة لغة الزيادة وشرعاً مقابلة عوض بأخر محمول التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما (والر با) حرام وانما يكون (في الذهب والفضة) في (المطعومات) وهي ما يقعد غالباً لا طعم اتياناً وتفكيها أو تداءوا ولا يجري الر باقي غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك) أى بالفضة مضروبة بين كائناً أو غير مضروبة بين (الامثلة) أى مثلاً بمثل فلا يصح بيع شئ من ذلك متفاضلاً وقولاً (تقدا) أى حادياً يدايد فلو بيع شئ من ذلك مؤجلاً لم يصح (ولا) يصح (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو لغيره (ولا) يجوز (بيع اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاه بشار ومن غير جنسه لكن من ما كول كبيع لحم بقرة بشاة (و يجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً) لكن (تقدا) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثله الامثلة تقداً) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق (و يجوز بيع الجنس منها بغير متفاضلاً) لكن (تقداً) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولان تقرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

فصل في احكام الخيار (والتبايعان بالخيار) بين امضاء البيع وفسخه أى ثبت لهما خيار المجلس في انواع البيع كالسلم (الم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقه ما عرفا أى ينقطع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين بينهما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختار احدهما لزوم العقد ولم يختار الآخر فوراً سقط حقه من الخيار وبقى الحق للآخر (ولهما) أى المتبايعين وكذلك إذا وافقه الآخر (ان يشترط الخيار) في انواع المبيع (الى ثلاثة أيام) ونحسب من العقد لامن التفرق فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد (واذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين نقه ما يفوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رفيق وسرقته واباته (فلا يشتري رد) أى المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجر (مطلقاً) أى عن شرط القطع (الا بعد بدو) أى ظهور (صلاحها) وهو فيما لا يتلون انتهاء حالها الى ما يقصد منها غالباً كحلالة قصب وجوصة رمان ولين نين وفيما يتلون بان يأخذ في حرة أو سوداً أو صفرة كالغراب والاجاص والبلح أما قبل بدو السلاح فلا يصح بيعها مطلقاً من صاحب الشجرة ولا من غيره الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الاخضر في الارض الا بشرط قطعه أو قلعه فان بيع الزرع مع الارض أو منفرداً عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمراً

اليوع ثلاثة أشياء بيع عين مشاهدة جائر و بيع شئ موصوف في لئمة جائر اذا وجدت الصفة على ما وصف به و بيع عين غائبة لم تشاهد فلا يجوز و يصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك ولا يصح بيع عين نجسة ولا مالا منفعته فيه

فصل في الر باقي الذهب والفضة والمطعومات ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة كذلك الامثلة تقداً ولا يصح ما ابتاعه حتى يقبضه ولا يصح اللحم بالحيوان و يجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً تقداً وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثله الامثلة تقداً و يجوز بيع الجنس منها بغير متفاضلاً تقداً ولا يجوز بيع الغرر

فصل في التبايعان بالخيار مالم يتفرقا ولها أن يشترط الخيار الى ثلاثة أيام وإذا وجد بالمبيع عيب فلا يشتري رده ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً الا بعد بدو صلاحها

أو زر عالم يبدل صلاحه لزمه سقيه قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم عن التلف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا) يجوز (بيع ما فيه الرابح جنسه رطباً) بسكون الطاء المهملة وأشار بذلك إلى أنه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلاً بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف عما سبق قوله (إلا اللبن) أي فإنه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تجيينه وأطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والمخيض والحامض والمعيار في اللبن السكيل حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلاً وإن تفاوتا وزناً

فصل في أحكام السلم وهو والسلف لغة بمعنى واحد وشرعاً بيع شيء موصوف في الذمة ولا يصح إلا بإيجاب وقبول (ويصح السلم حالاً ومؤجلاً) فإن أطلق السلم انعقد حالاً في الأصح وإنما يصح السلم (فيما) أي في شيء (تكامل فيه خمس شرائط) ^{التي} (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطاً بالصفة) التي يختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث يتقيد بالصفة الجاهلة فيه ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدي لغزوة أو جود في المسلم فيه كلؤلؤ كبار وجارية وأختها أو ولدها (و) الثاني (أن يكون جنساً لم يختلط به غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقصود الأجزاء التي لا تنضبط كهرينة ومعجون فإن انضبطت أجزاؤه صح السلم فيه كجبين وأقط والشرط الثالث مذكور في قوله (ولم تدخله النار لاجلته) أي بأن دخلته لطبخ أو نهي فإن دخلته النار للتميز كالعسل والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) المسلم فيه (معيناً) بل شيئاً فلو كان معيناً كاسلمت إليك هذا الثوب مثلاً في هذا العبد فليس بسلم قطعاً ولا ينقذ أيضاً في الظاهر (و) الخامس أن (لا يكون) (من معين) كما سلمت إليك هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم لصحة المسلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط الأول مذكور في قول المصنف (وهو أن يصفه بعدد كرجسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلاً نوعه كتركى أو هندي وذكورته أو أنثوته وسنه تفر يباوقده طولاً أو قصر أو ربعاً ولونه كأبيض ويصف بياضه بسمرة أو شقره ويذكر في الأبل والبقر والغنم والخيول والبغال والخيول الذكور والانوثه والسن واللون والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والانوثه والسن إن عرف ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي والطول والعرض والغلظة والدقة والشفافة والرقعة والعمومة والخشونة ويقاس بهذه الصور غير ما مطلق السلم في الثوب بحمل على الختام لأعلى المصور (و) الثاني (أن يذكر قدره بما ينفي الجهالة عنه) أي أن يكون المسلم فيه معلوم القدر كيلاً في مكيل ووزناً في موزون وعداً في معدود وذراعاً في منروع والثالث مذكور في قول المصنف (وإن كان) السلم (مؤجلاً ذكر) العاقد (وقت محله) أي الأجل كشهركذا فلأجل السلم تقويم زيد مثلاً لم يصح (و) الرابع أن يكون المسلم فيه (موجوداً عند الاستحقاق في الغالب) أي استحقاق تسليم المسلم فيه فلأسلم فيما لا يوجد عند المحل كرتب في الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذكر موضع قبضه) أي محل التسليم إن كان الموضع لا يصلح له أو صلح له ولكن لجهة إلى موضع التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثمن معلوماً) بالقدراً أو بالرؤية له (و) السابع (أن يتقابض) أي المسلم والمسلم إليه في مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفرق الصفقة والمعتبر القبض الحقيقي فلو أحال المسلم برأس مال المسلم وقبضه المحتمل وهو المسلم إليه من المحال عليه في المجلس لم يكف (و) الثامن (أن يكون عقد السلم ناجزاً لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فإنه يدخله

فصل في أحكام الرهن وهو لعة التثبيت وشرعاً جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر الوفاء ولا يصح الرهن إلا بإيجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن أن يكون مطلق التصرف وذكر المصنف ضابط المرهون في قوله (وكل ما جازد مع جازره في الديون إذا استقر ثبوتها في الذمة) واحترز المصنف بالديون عن الأعيان فلا يصح الرهن عليها كعين معصوبة ومستعارة ونحوهما من الأعيان المضمونة واحترز باستنقر

ولا يصح ما فيه الربا
بجنسه رطباً إلا اللبن
فصل ويصح السلم
حالاً ومؤجلاً فيما تكامل
فيه خمس شرائط أن
يكون مضبوطاً بالصفة
وأن يكون جنساً لم يختلط
به غيره ولم تدخله النار
لحالته وأن لا يكون
معيناً ولا من معين ثم
لصحة المسلم فيه ثمانية
شرائط وهو أن يصفه
بعدد كرجسه ونوعه
بالصفات التي يختلف بها
الثمن وأن يذكر قدره
بما ينفي الجهالة عنه وإن
كان مؤجلاً ذكر وقت
محله وأن يكون موجوداً
عند الاستحقاق في
الغالب وأن يذكر
موضع قبضه وأن يكون
الثمن معلوماً وأن
يتقاضا قبل التفرق
وأن يكون عقد السلم
ناجزاً لا يدخله خيار
الشرط
فصل وكل ما جاز
بيعه جاز رهسه في
الديون إذا استقر
ثبوتها في الذمة

والراهن الرجوع فيه

ما لم يقبضه ولا يضمنه
المرتهن الا بالتعدي
واذا قضى بعض الحق
لم يخرج شيء من الرهن
حتى يقضى جميعه

(فصل) والحجر على

سنة الصبي والمجنون

والسفيه المبذر لماله

والفلس الذي ارتكبه

الديون والمريض فيما

زاد على الثلث والعبد

الذي لم يؤذن له في

التجارة وتصرف

الصبي والمجنون والسفيه

غير صحيح وتصرف

الفلس يصح في ذمته

دون أعيان ماله

وتصرف المريض فيما

زاد على الثلث موقوف

على اجازة الورثة من

بعده وتصرف العبد

يكون في ذمته يتبع به

اذا عتق

(فصل) ويصح الصلح

مع الاقرار في الاموال

وما أفضى اليها وهو

نوعان ابراء ومعاوضة

فالابراء اقتصاره من

حقه على بعضه ولا يجوز

تعليقه على شرط

والمعاوضة عدوله عن

حقه الى غير ذلك ويجرى

عليه حكم البيع ويجوز

للانسان أن يشرع

روشاني طريق نافذ

بحيث لا يتضرر المار به

عن الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة الخيار (والراهن الرجوع فيه ما لم يقبضه) أي المرتهن فإن قبض العين المرهونة من يصح اقباضه لم يمتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه على الأمانة (و) حيث لا يضمن المرتهن (أي لا يضمن المرتهن المرهون) (الا بالتعدي) فيه ولا يسقط بتلفه شيء من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذك سببا لتلفه صدق بيمينه فإن ذكر سببا ظاهر لم يقبل الا بينة ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الا بينة (واذا قبض) المرتهن (بعض الحق) الذي على الراهن (لم يخرج) أي لم ينفك (شيء من الرهن حتى يقضى جميعه) أي الحق الذي على الراهن

(فصل) في حجر السفيه والمفلس (والحجر) لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فينفك من السفيه ويجعل المصنف الحجر (على ستة) من الأشخاص (الصبي والمجنون والسفيه) وفسره المصنف بقوله (المبذر لماله) أي الذي يصرفه في غير مصارفه (والمفلس) وهو لغته من صار ماله فلو سا ثم كفي به عن قلة المال أو عدمه وشرعا للشخص (الذي ارتكبه الديون) ولا يفي ماله بدينه أو ديونه (والمريض) المخوف عليه من مرضه والحجر عليه (فيما زاد على الثلث) وهو ثلث التركة لاجل حق الورثة هذا ان لم يكن على المريض دين فإن كان عليه دين يستغرق تركته حجر عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات منها الحجر على المرتد لحق المسلمين ومنها الحجر على الراهن لحق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غير هاتين التصرفات وأما السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلس يصح في ذمته) ولو باع سلما طعنا أو غيره أو اشترى كلاً منهما بمن في ذمته صح (دون) تصرفه في (أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح مثلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فإن اختلعت على عين لم يصح أو دين في ذمته يصح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة) فإن أجاز والزائد على الثلث صح والا فلا واجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبر ان وانما يعتبر ذلك (من بعده) أي من بعد موت المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال انما أجزت لظني ان المال قليل وقد بان خلافه صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به) بعد عتقه (اذا عتق) فإن أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

(فصل) في الصلح وهو لغة قطع المازعة وشرعا عقد يحصل به طعنها (ويصح الصلح مع الاقرار) أي اقرار المدعي عليه بالمدعي به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى اليها) أي الاموال كمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء ومعاوضة فالابراء) أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي دينه (على بعضه) فإذا صالحه من الالف الذي له في ذمة شخص على خمسمائة منها فكانه قال له أعطني خمسمائة وأبرأك من خمسمائة (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد صالحتك (والمعاوضة) أي صلحها (عدوله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه دار أو شقة عامتها أو قرله بذلك وصالحه منها على معين كثوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكانه في المثال المذكور باعه الدار بالثوب وحيث ثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على بعض العين المدعاة فبينة منه لبعضها المتروكة نها فثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا صلح الخطيئة ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروكة كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للانسان) المسلم (أن يشرع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضا باجتاح وهو اخراج خشب على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضا بالشارع (بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته المار

التام الطويل منتصبا واعتبرا ما وردى أن يكون على رأسه الجولة الغالبة وإن كان الطريق النافذ يمر فرسان وقوافل فليرفع الروشن بحيث يمر تحته المحمل على البعير مع أخشاب المظلة السكائنة فوق المحمل أما الذي فيمنع من اشراع الروشن والساباطوان جازله المرور في الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراع الروشن (في الدرب المشترك الا باذن الشركاء) في الدرب والمراد بهم من نقذ باب دارهم إلى الدرب وليس المراد بهم من لاصقه منهم جداره فلا نفوذ باب اليه وكل من الشركاء يستحق الاتفاع من باب داره إلى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخير الدرب) أي الباب (الا باذن الشركاء) حيث منعه لم يجز تأخير الدرب وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بمال صحيح

(فصل) في الحوالة بفتح الحاء وحق كسر هاء وهي لغة التحويل أي الاتقال وشرعا نقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه (وشرائط الحوالة أربعة) أحدها (رضا المحيل) وهو من عليه الدين (لا المحال) عليه فإنه لا يشترط رضاه في الأصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول المحتال) وهو مستحق الدين على المحيل (و) الثالث (كون الحق) المحال به (مستقرا في الذمة) والتقييد بالاستقرار موافق لما قاله الرافعي لكن النووي استترك عليه في الروضة وحيث قد اعتبر في دين الحوالة أن يكون لازما أو يؤول إلى الزوم (و) الرابع (اتفاق ما) أي الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والقدر (والنوع والحلول والتأجيل) والصحة والتكبير (وتبرأها) أي الحوالة (ذمة المحيل) أي على دين المحتال ويبرأ أيضا المحال عليه من دين المحيل ويحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه حتى لو تعذر أخذه من المحال عليه بئس أو وجد للدين ويحول ما يرجع على السيل ولو كان المحال عليه فلهذا عند الحوالة وجه له المحتال فلا رجوع له أيضا على المحيل

(فصل) في الضمان وهو مصدر ضمانت الشيء ضمانا إذا كفلته وشرعا التزام ما في ذمة الغير من المال وشرط الضامن أن يكون فيه أهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة إذا علم قدرها) والتقييد بالمستقرة يشكك عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فإنه حينئذ غير مستقر في الذمة ولهذا لم يعتبر الرافعي والنووي إلا كون الدين ثابتا لازما وخرج بقوله إذا علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح ضمانها كما سيأتي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من عليه الدين وقوله (إذا كان الضمان على ما بينا) يسقط في أكثر نسخ المتن (وإذا غرم الضامن رجع على المضمون عنه) بالشرط المذكور في قوله (إذا كان الضمان والقضاء) أي كل منهما (بأذنه) أي المضمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقا إذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله مع فلانا كذا ودلى ضمان الثمن (ولا ضمان) (ما لم يجب) كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل (الادراك المبيع) أي ضمان درك المبيع بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقا ويضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقا

(فصل) في ضمان غير المال من الأبدان ويسمى كفالة الوجه أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به) أي بيده (حق لا دمي) كقصاص وحد قذف وخرج بحق آدمي حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى كحد سرقة وحد خمر وحد زنا ويرأ الكفيل بتسليم المكفول ببدنه في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول له عنه وأما مع وجود الحائل فلا يبرأ الكفيل

(فصل) في الشركة وهي لغة الاختلاط وشرعا تبوت الحق على جهة الشيوع في شيء واحد لاثنين فأكثر (وللشركة خمس شرائط الأول أن تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) وإن كانا غنوسين واستمرروا جميعا في الباء ولا تصح في تبر وعلوى وسبائك وتكون الشركة أيضا على الملى كالخطة لا المتقوم كالعر وض من التياب ونحوها (و) الثاني (أن يتفق في الجنس والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وجرأ (و) الثالث (أن يخلط المالكين) بحيث لا يتميزان

الاصح متى أقر بمجهول وامتنع من يئانه بعد أن طوب به حبس حتى بين المجهول فإن مات قبل البيان طوب به الوارث وقب جميع التركة (ويصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله به) أى وصل المقر الاستثناء المستثنى منه فان فصل بينهما بسكوت أو كلام كثير أجنبي ضراً ما للسكوت اليسير كسكينة تنفس فلا يضر ويشترط أيضاً في الاستثناء أن لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه نحول يدعى عشرة الا عشرة ضر (وهو) أى الاقرار (في حال الصحة والمرض كلوا) حتى لو أقر شخص في صحته بدين لزيد وفي مرضه بدين لعمر ولم يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية - ١ م.

(فصل) في أحكام العارية وهي تشديد الباع في الاصح مأخوذة من عار اذا ذهب وحقيقتها الشرعية اباحة الاقتناع من أهل التبرع بما يحل الاقتناع به مع بقاء عينه ليرد على المتبرع بشرط المعبر صحة تبرعه وكونه مالاً كالمنفعة ما يعبر عن لا يصح تبرعه كسبي: مجنون لا تصح عارته ومجن لا يملك المنفعة كسبي لا تصح عارته الا باذن المعبر وذكر المصنف ضابط المعار في قوله (وكل ما يمكن الاقتناع به) منفعة مباحة (مع بقاء عينه جازت عارته) فخرج بمباحة آلة اللوم فلا تصح عارته وبقاء عينه أمانة للشبهة للوقود فلا تصح وقواه (اذا كانت منافعه لا تارة) مخرج للمنافع التي هي أعيان كعاراة شاة للبهاء وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه الشاة فقد أجبك درهما ونسبها فالاباحة صحيحة والشاة عارية (وتجوز العارية مطلقاً) من غير تقييد بوقت (ومقيداً بجهة) أى بوقت كأعز تلك هذا الثوب شهر او في بعض النسخ وتجوز العارية مطلقاً ومقيدة بجهة وللمعبر الرجوع في كل منهما متى شاء (وهي) أى العارية اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه (مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تباعها) لا بقيمتها يوم قبضها ولا باقصى القيم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كعاراة ثوب للبهاء فانسحق أو انجحق بالاستعمال فلا ضمان.

(فصل) في أحكام الغصب وهو لغة أخذ الشيء ظهراً مجاهرة وشرعاً الاستيلاء على حق الغير عدواناً ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق الغير ما يصح غصبه مما ليس بمال كجلد ميتة وخرج بعدواناً الاستيلاء على مال الغير بعقد (ومن غصب مالا لا حذر مزرده) لمالكه ولو غرم على رده أضعاف قيمته (و) لزمه أيضاً (أرض نقصه) ان نقص كمن غصب ثوباً فلبسه أو نقص بغير لبس (و) لزمه أيضاً (أجر مثله) أما لو نقص المغصوب برخص سعره فلا يضمنه الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر على رده (فان تلف) المغصوب (ضمنه) الغاصب (بمثله ان كان له) أى المغصوب (مثل) والاصح أن المثلي ما حصره كسل أو وزن وجاز السلم فيه كنهجاس وقطن لا غالية ومعجون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو) ضمنه (بقيمته ان لم يكن له مثل) ان كان متقوماً واختلفت قيمته (أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف) والعبرة في القيمة بالنقد الغالب فان غلب نقدان وتساو ياقال الراعي عين القاضي واحداً منهما.

(فصل) في أحكام الشفعة وهي يسكون للقاء وبعض الفقهاء يضمها ومعناها لغة الضم وشرعاً حق تملك فهرى ثبت للشريك القديم على الشريك الحادث بسبب الشركة بالعوض الذي ملك به شرعت لدفع الضرر (والشفعة واجبة) أى ثابتة للشريك (بالخلطة) أى خلطة الشيوع (دون) خلطة (الجوار) فلا شفعة لجار الدار ملاصقا كان أو غيره وانما ثبت الشفعة (فيما ينقسم) أى يقبل القسمة (دون) مالا ينقسم كحمام صغير فلا شفعة فيه فان أمكن انقسامه كحمام كبير يمكن جعله حامين ثبتت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضاً (في كل مالا يتل من الارض) غير الموثوقة والمحسرة (كالعقار وغيره) من البناء والشجر تبعاً للارض وانما بأخذ الشفع شقص العقار (لكن الذي وقع عليه البيع) فان كان الثمن مثالياً كحب وقد اخذه بمثله أو متقوماً كعبد وثوب اخذه بقيمته يوم البيع (وهي) أى الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحينئذ فليبادر الشفع ان اعلم بيع الشقص بأخذه والمبادرة في غلب الشفعة على العادة فلا يملك الاسراع على خلاف عادته بعد وأريره بل

ويصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله به وهو في حال الصحة والمرض سواء

(فصل) وكل ما يمكن الاقتناع به مع بقاء عينه جازت عارته اذا كانت منافعه آتاراً ونجوز العارية مطلقاً ومقيدة بجهة وهي مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تلفها

(فصل) ومن غصب مالا لا حذر مزرده وأرض نقصه وأجرة مثله فان تلف ضمنه بمثله ان كان له مثل أو بقيمته ان لم يكن له مثل أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف

(فصل) والشفعة واجبة بالخلطة دون الجوار فيما ينقسم دون مالا ينقسم وفي كل مالا ينقل من الارض كالعقار وغيره بالثمن الذي وقع عليه البيع وهي على الفور

الضابط في ذلك أن ما عدا توافيق طلب الشفعة أسقطها والا فلا (فإن آخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطات) فلو كان يريد الشفعة من يضا أو غائب عن بلد المشتري أو محبوباً أو خاتماً من عدو فليوكل إن قدر ولا فليشهد على الطلب فإن ترك المقدور عليه من التوكيل أو الألفاظ بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق يمينه (وإذا تزوج) شخص (امرأة على شخص أخذه) أي أخذ (الشفيع) الشخص (بمهر المثل) لتلك المرأة (وإن كان الشفعاء جماعة استحقوها) أي الشفعاء (على قدر) حصصهم من (الاملاك) فلو كان لأحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الآخران أثلاثاً

﴿فصل﴾ في أحكام القراض وهو لغة مشتق من القرض وهو التقطع وشرعاً دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويرجع المال بينهما (وللقراض أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) الخالصة فلا يجوز القراض على تبر ولا جلي ولا مغشوش ولا عروض ومنها الفلوس (و) الثاني (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) أذناً (مطلقاً) فلا يجوز للمالك أن يضييق التصرف على العامل كقوله لا تشتر شيئاً حتى تشاورني أو لا تشتر إلا الخنطة البيضاء مثلاً ثم عطف المصنف على قوله سابقاً مطلقاً قوله هنا (أو فيما) أي في التصرف في شيء (لا ينقطع وجوده غالباً) فلو شرط عليه شراء شيء ينذر وجوده كالتجديد البلق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له) أي يشترط المالك للعامل (جزأ معلوماً من الربح) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيباً منه فسد القراض أو على أن الربح بيننا صح ويكون الربح نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض (بمدة) معلومة كقوله قارضتك سنة وإن لا يعلق بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك والقراض أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الابعدوان) فيه وفي بعض النسخ بالعدوان (وإذا حصل) في مال القراض (ربح وخسران جبر الخسران بالربح) وأعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين فكل من المالك والعامل فسخه

﴿فصل﴾ في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرعاً دفع الشخص نخلاً أو شجرة غيب لمن يتعهده بسقي وتربية على أن له قدر معلوماً من ثمره (والمساقاة جائزة على) شتين فقط (النخل والبكرم) فلا تجوز المساقاة على غيرها كتين ومشمش وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو أسلمته اليك لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها) أي للمساقاة (شرطان أحدهما أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح والثاني (أن يعين) المالك (للعامل جزأ معلوماً) من الثمرة كنصفها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح به من الثمرة يكون بيننا صح وجل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شيء من طلع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كنصب الدرابيب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط المالك على العامل شيئاً ليس من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط أفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح وأعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقاً كأن أوصى بثمره النخل المساقى عليها للعامل على رب المال أجره المثل لعمله

﴿فصل﴾ في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعاً عقد على منفعة معلومة بمقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الإكراه وخرج بمعلومة الجعالة وبمقصودة استئجار تفاحة اسمها وقابلة للبذل منفعة البضع فالعقد عليها لا يسمى اجارة وبالإباحة اجارة الجوارى للوطء وبعوض الاعارة معلوم عوض المساقاة ولا تصح الاجارة إلا بإيجاب

فإن آخرها مع القدرة عليها بطلت وإذا تزوج امرأة على شخص أخذه الشفع بمهر المثل وإن كان الشفعاء جماعة استحقوها على قدر الاملاك

﴿فصل﴾ وللقراض أربعة شرائط أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير وأن يأذن رب المال للعامل في التصرف مطلقاً أو فيما لا ينقطع وجوده غالباً وأن يشترط له جزأ معلوماً من الربح وأن لا يقدر بمدة ولا ضمان على العامل إلا بعد وإن وإذا حصل ربح وخسران جبر الخسران بالربح

﴿فصل﴾ والمساقاة جائزة على النخل والبكرم ولها شرطان أحدهما أن يقدرها بمدة معلومة والثاني أن يعين للعامل جزأ معلوماً من الثمرة ثم العمل فيها على ضربين عمل يعود نفعه إلى الثمرة فهو على العامل وعمل يعود نفعه إلى الأرض فهو

على رب المال
﴿فصل﴾

وكل ما أمكن الاتفاق به مع بقاء عينه صحت اجارته اذا قدرت منفعة بأحد أمرين مدة أو عمل واطلاقها يقتضي تعجيل الأجرة لأن يشترط التأجيل ولا تبطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين وتبطل بتلف العين المستأجرة ولا ضمان على الأجير الابد وان

﴿فصل﴾ والجعالة جائزة وهو أن يشترط في رد ضالته عوضا معلوما فإذا ردها استحق ذلك العوض المشروط

﴿فصل﴾ واذادفع الى رجل أرضا ليزرعها وشرط له جزأ معلوما من ريعها لم يجز وان اكراه اياها بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز

﴿فصل﴾ واحياء الموات جائز بشرطين أن يكون المحي مسلما وأن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك لمسلم وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للمحيا

كاجرتك وقبول كاستأجرت وذكر المصنف غايضا ما تصح اجارته بقوله (وكل ما أمكن الاتفاق به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت اجارته) والا فلا ولصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها بقوله (اذا قدرت منفعة بأحد أمرين) اما (بمدة) كاجرتك هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد (واطلاقها يقتضي تعجيل الاجرة الا ان يشترط) فيها (التأجيل) فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل) الاجارة (بموت أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت الى انقضاء مدتها و يقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستأجرة) كأنه دابة المعينة أو بطلان الاجارة بما ذكر بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار أجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فاذا قيل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانقضاء في الماضي مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة و بعدمضي مدة لها أجرة والا فنسخ في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة ما اذا كانت الدابة المؤجرة في النعمة فان المؤجر اذا أحضرها وماتت في أثناء المدة فلا تنفسح الاجارة بل يجب على المؤجر ابدائها واعلم أن يد الأجير على العين المؤجرة بدأ مائة (و) حينئذ (لا ضمان على الأجير الا بعدوان) فيها كأن ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصا أثقل منه

﴿فصل﴾ في أحكام الجعالة وهي بتلخيص الجيم ومعناها العنة ما يجعل لشخص على شيء يفعله وشرعا التزام مطلق التصرف عوضا معلوما على عمل معين أو مجهول لمعين أو غيره (والجعة جائزة) من الطرفين طرف الجاعل والمجعل له (وهو أن يشترط في رد ضالته عوضا معلوما) كقول مطلق التصرف من رد ضالتي فله كذا (فاذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

﴿فصل﴾ في أحكام المخاربة وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل (واذا دفع) شخص (الى رجل أرضا ليزرعها وشرط له جزأ معلوما من ريعها لم يجز) ذلك لكون النوى تبعالا بن المندر اختار جواز المخاربة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك (وان اكراه) أي شخصا (اياها) أي أرضا (بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز) أمالودفع الشخص أرضا فيها نخل كثيرا وقليل فساقاه عليه وزايرعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعالا لمساقاة

﴿فصل﴾ في أحكام احياء الموات وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد (واحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحي مسلما) فيس له احياء الأرض الميتة سواء أذن له الامام أم لا اللهم الا ان يتعلق بالموات حق كان حي الامام قطعة منه فأحياء شخص فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح أما الذي والمعاهد المستامن فليس لهم احياء ولو أذن لهم الامام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك لمسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف ان ما كان معمورا وهو الآن خراب فهو لملكه ان عرف مسلما كان أو دمييا ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف مالكة والعمارة اسلامية فهذا المعمور مال ضائع الامر فيه لرأي الامام في حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه وان كان المعمور جاهلية ملك بالاحياء (وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للمحيا) ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده المحي فاذا أراد المحي احياء الموات مسكنا اشترط فيه تحويط البقعة بسياج حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب واشترط أيضا سبب بعضها ونصب باب وان أراد المحي احياء الموات زراعية دواب فيكفي تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان أراد المحي احياء الموات مزرعة فيجمع التراب حولها ويسوى الأرض بكسح مستعمل فيها وطم مخفص وترتيب ساء لها بشق ساقية من بئر أو حفرة أو فان كفها المطر المعتدل لم يحتج لترتيب الساء على الصحيح وان أراد المحي احياء الموات بستانا فجمع التراب

والتحويط حول ارض البستان ان جرت به عادة و يشترط مع ذلك الغرس على المذهب واعلم أن الماء المختص
 بشخص لا يجب بذله لماشية غيره مطلقاً (و) انما (يجب بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته)
 أي صاحب الماء فان لم يفضل لم يذأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (ان يحتاج اليه غيره) أما (لنفسه أو
 لبييمته) هذا اذا كان هناك كلاً ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره
 ولا لشجره (و) الثالث (أن يكون) الماء على مقره وهو (ما يستخلف في ثرا وعين) فإذا أخذ هذا الماء في
 اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها للبئر ان لم
 يتضرر صاحب الماء في زرع أو ماشيته فان تضرر بوزرها منعت منه واستحق لها الرعاة كما قاله الماوردي
 وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

(فصل في أحكام الوقف وهو لغة الحبس وشرعاً حبس مال معين قابل للنقل يمكن الاتقاع به مع بقاء عينه
 وقيل انصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقرر بالي الله تعالى وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع
 (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الموقوف
 (مما ينفع به مع بقاء عينه) ويكون الاتقاع مباحاً مقصوداً فلا يصح وقف آلة الله ولا وقف دراهم للزينة
 ولا يشترط الانع في الحال فيصح وقف عبد وجهش صغير بن وأما الذي لا يبقى عينه كقطعوم وريحان فلا يصح
 وقفه (و) الثاني (أن يكون الوقف على أصل موجود وفرع لا ينقطع) فخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم
 على الفقراء وسمى هذا منقطع الأول فان لم يقل ثم على الفقراء كان منقطع الأول والآخر وقوله لا ينقطع
 احتراز عن الوقف المقطوع الآخر كقوله وقف هذا على زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه
 باطل كمنقطع الأول وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الراجح الصحة (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف (في
 محذور) بظاء مثلاً أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد أو فهم كلام المصنف أنه لا يشترط في
 الوقف ظهور رقعة القرية بل اتقاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور رقعة القرية كالوقف على الفقراء
 أم لا كالوقف على الأغنياء ويشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتاً كوقف هذا سنة وان لا يكون معلقاً كقوله
 اذا جاء رأس الشهر فقد وقف كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف
 عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادى فاذا انقرضوا فعلى أولادهم
 (أو تسوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم (أو تفضيل) لبعض الأولاد على بعض
 كوقف على أولادى للذكور منهم مثل حظ الأنثيين

(فصل في أحكام الهبة وهي لغة مأخوذة من هبوب الريح ويجوز أن تكون من هب من نومه اذا استيقظ
 فكان فاعلها استيقظت الاحسان وهي في الشرع تملك منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من
 الاعلى فخرج بالمنجز الوصية وبالمطلق التملك المؤقت وخرج بالعين هبة المافع وخرج بحال الحياة الوصية
 ولا تصح الهبة الا بايجاب وقبول لفظاً وذكراً المصنف ضابطاً للموهوب في قوله (وكل ما جاز بيعه جاز هبته) وما
 لا يجوز بيعه كجهول لا تجوز هبته الاحتي حنطة ونحوهما فلا يجوز بيعهما وتجاوز هبتهما وملك (ولا
 تلزم الهبة الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبض الهبة لم تنسخ الهبة وقام وارثه
 مقامه في القبض والقباض (واذا قبضها الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والداً) وان علا
 (واذا أعمر) شخص (شيئاً) أي داراً مثلاً كقوله أعمرتك هذه الدار (أو أرقبه) أيها كقوله أرقبتك هذه
 الدار وجعلتها لك رقي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فقبض وقبض (كان) ذلك السى
 (للمعروف أو للرقب) لفظ اسم المفعول فيهما (ولورثته من بعده) ويلغو الشرط المذكور

(فصل في أحكام اللقطة وهي بفتح القاف اسم للشيء المتقطوع منها شرعاً مال ضاع من مالكه بسقوط
 أو غفلة ونحوهما (واذا وجد) شخص بالعا كان أو لا مسلماً كان أو لا فاسقاً كان أو لا (لقطة في موات أو طريقين

ويجب بذل الماء بثلاثة
 شرائط أن يفضل
 عن حاجته وان يحتاج
 اليه غيره لنفسه أو
 لبييمته وأن يكون
 مما يستخلف في ثرا
 وعين

(فصل في الوقف جائز
 بثلاثة شرائط أن يكون
 مما ينفع به مع بقاء
 عينه وأن يكون على
 أصل موجود وفرع
 لا ينقطع وان لا يكون
 في محذور وهو على
 ما شرط الواقف من
 تقديم أو تأخير أو
 تسوية أو تفضيل
 (فصل في ما جاز
 بيعه جاز هبته ولا تلزم
 الهبة الا بالقبض واذا
 قبضها الموهوب له لم
 يكن للواهب أن يرجع
 فيها الا أن يكون والداً
 واذا أعمر شيئاً أو أرقبه
 كان للمعمر أو للرقب
 ولورثته من بعده

(فصل في موات أو طريقين
 لقطة في موات أو طريقين

فله أخذها وتركها وأخذها أولى من (٣٨) تركها إن كان على ثقة من القيام بها وإذا أخذها وجب عليه أن يعرف ستة أشياء

وعاءها وعفاصها
ووكاءها وجنسها
وعدها ووزنها
ويحفظها في حوز مثلها
ثم إذا أراد تملكها
عرفها سنة على أبواب
المساجد وفي الموضع
الذي وجدها فيه فإن
لم يجد صاحبها كان
له أن يملكها بشرط
الضمان واللقطة على
أربعة أضرب أحدها
ما يبقى على الدوام فهذا
حكمه والثاني ما لا يبقى
كالطعام الرطب فهو
مخير بين أكله وغرمه
أو بيعه وحفظ ثمنه
والثالث ما يبقى بعلاج
كالرطب فيعمل مافيه
المصلحة من بيعه وحفظ
ثمنه أو تجفيفه وحفظه
والرابع ما يحتاج إلى
نفقة كالحيوان وهو
ضرر إن حيوان لا يمتنع
بنفسه فهو مخير بين
أكله وغرم ثمنه أو تركه
والتطوع بالانفاق عليه
أو بيعه وحفظ ثمنه
وحيوان يمتنع بنفسه
فإن وجدته في الصحراء
تركه وإن وجدته في
الحضر فهو مخير بين
الأشياء الثلاثة فيه

فله أخذها وتركها (لكن) (أخذها أولى من تركها إن كان) (أخذها) (على ثقة من القيام بها) فلا تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الا الشهادة على التقاطها لملك أو حفظو ينزع القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطة بل يضم القاضي اليه قريبا عدل لا يمنع من الحيانة فيها وينزع الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها ثم بعد التعريف يتهلك اللقطة للصبي إن رأى المصلحة في تملكها (وإذا أخذها) أي اللقطة (وجب عليه أن يعرف) في اللقطة عقب أخذها (ستة أشياء وعاءها) من جلد أو خرقة مثلا (وعفاصها) هو بمعنى الوعاء (ووكاءها) بالمد وهو الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعدها ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة لا من التعريف (وأن) (يحفظها) حتما (في حوز مثلها) بعد ما ذكر (إذا أراد) المتقط (تملكها عرفها) بتشديد الراء من التعريف لا من المعرفة (سنة على أبواب المساجد) عند خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الأسواق ونحوهما من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زما أو مكانا أو ابتداء السنة بحسب من وقت التعريف لا من وقت الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا ولا وقت القيالة ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر المتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها فإن بالغ فيها ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف إن أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترضها على المالك وإن أخذ اللقطة ليملكها وجب عليه تعريضها لمؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن اللقطة شيئا حقيرا لا يعرفه سنة بل يعرفه فزمننا بظن إن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فإن لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له أن يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها المتقط بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه الملقطة فإن تملكها وظهر مالكها وهي باقية وانفقنا على رد عينها أو بدلها فالأمر فيه واضح وإن تنازع عاقل بملكها المالك وأراد المتقط العدول إلى بدلها اجيب المالك في الأصح وإن تلفت اللقطة بعد تملكها غرم المتقط مثلها إن كانت مثلية أو قيمتها إن كانت متقومة يوم التملك لها وإن نقصت بعيب ذله أخذها مع الارش في الأصح (واللقطة) وفي بعض النسخ وجلة اللقطة (على أربعة أضرب أحدها ما يبقى على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة (حكمه) أي حكم ما يبقى على الدوام (و) الضرب (الثاني ما لا يبقى) على الدوام (كالطعام الرطب فهو) أي المتقط له (مخير بين) خصليين (أكله وغرمه) أي غرم قيمته (أو بيعه وحفظ ثمنه) إلى ظهور مالكه (والثالث ما يبقى بعلاج) فيه (كالرطب) والعنب (فيعمل مافيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه) إلى ظهور مالكه (والرابع ما يحتاج إلى نفقة كالحيوان وهو ضرر إن) أحدهما (حيوان لا يمتنع بنفسه) من صغار السباع كغنم وعجل (فهو) أي المتقط (مخير) فيه (بين) ثلاثة أشياء (أكله وغرم ثمنه أو تركه) بلا كل (والتطوع بالانفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه) إلى ظهور مالكه (و) الثاني (حيوان يمتنع بنفسه) من صغار السباع كعبر وفرس (فإن وجدته) المتقط (في الصحراء تركه) وحرم التقاطه للتملك فلا أخذه لملك ضمنه (وإن وجدته) المتقط (في الحضر فهو مخير بين الأشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع

(فصل) في أحكام القبط وهو صبي منبذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى منقوط (بقارعة الطريق فأخذه) منها (وتريقته وكفالتة) واجبة على الكفاية) فإذا النقطه بعض ممن هو أهل لحضنة القبط سقط الاسم عن الباقي فإن لم يلتقطه أحد ثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الأصح الا الشهادة على التقاطه وأشار المصنف لسرط الملقط بقوله (ولا يقر) القبط (إلا بين أمين) حر مسلم رشيد (فإن وجد معه) أي القبط (مال أنفق عليه الخا كم منه) ولا ينفق المتقط عليه منه إلا بآذن الخا كم (وإن لم يوجد معه) أي القبط (مال فنقته) كائنه (في بيت المال) إن لم تكن له

واجبة على الكفاية ولا يقر إلا في يد أمين فإن وجد معه مال أنفق عليه الخا كم منه وإن لم يوجد معه مال فنقته في بيت المال مال

(فصل) والوديعة أمانة ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها ولا يضمن الاب بالتعدي (٣٩) وقول المودع مقبول في ردها على المودع

وعليه أن يحفظها في
حزم مثلها وإذا طوب
بها فلم يخرجها مع القدرة
عليها حتى تلفت ضمن
﴿ كتب القرائض
والوصايا ﴾

والوارثون من الرجال
عشرة الابن وابن الابن
وان سفل والاب والجد
وان علا والاخ وابن
الاخ وان تراخي والعم
وابن العم وان تباعد
والزوج والمولى المعتق
والوارثات من النساء
سبع البنت وبنت الابن
والام والجدة والاخت
والزوجة والمولاة المعتقة
ومن لا يسقط بحال
خسة الزوجان والابوان
وولد الصلب ومن لا
يرث بحال سبعة العبد
والمدير وأم الولد
والمكاتب والقائل
والمرتد وأهل ملتين
وأقرب العصبات الابن
ثم ابنة ثم الاب ثم أبوه ثم
الاخ للاب والام ثم الاخ
للاب ثم ابن الاخ للاب
والام ثم ابن الاخ للاب
ثم العم على هذا الترتيب
ثم ابنة فان عدت
العصبات فالمولى المعتق
﴿ فصل ﴾ والقروض
الذكورة في كتاب
الله تعالى ستة النصف

مال عام كالوقف على اللقطة
﴿ فصل ﴾ في أحكام الوديعة هي فعيلة من ودع اذا ترك ونطق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ
وتطلق شرعا على العقد المقتضى للاستحفاظ (والوديعة أمانة) في يد المودع (ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة
فيها) ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما أطلقه جمع قال في الروضة كأصلها وهذا المحمول على أصل القبول
دون الاف منفعتهم وزهيجانا (ولا يضمن) المودع الوديعة (الاب بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة
مذكورة في المطولات منها أن يودع الوديعة عند غيره بلا اذن من المالك ولا عن مودع ومنها أن ينقلها
من محله أو دار الى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح الدال (مقبول في ردها على المودع) بكسر
الدال (وعليه) أي المودع (أن يحفظها في حزم مثلها) فان لم يفعل ضمن (واذا طوب) المودع (بها) أي
بالوديعة (فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فان أخرها جها العذر لم يضمن
﴿ كتاب ﴾ احكام (القرائض والوصايا) ﴿

والقرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من القرض بمعنى التقدير والقريضة شرعا اسم نصيب مقدر مستحقه
والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلت به الوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون
من الرجال) المجمع على ارثهم (عشرة) بالاختصار وبالسط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله (الابن
وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعد والزوجة
والمولى المعتق) ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوجة فقط ولا يكون الميراث في هذه
الصورة الا امرأة (والوارثات من النساء) المجمع على ارثهن (سبع) بالاختصار وبالسط عشرة وعد المصنف
السبع في قوله (البنت وبنت الابن) وان سفلت (والام والجدة) وان علت (والاخت والزوجة والمولاة المعتقة)
الح ولو اجتمع كل النساء فقط ورث منهن خمس البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة ولا
يكون الميراث في هذه الصورة الا رجلا (ومن لا يسقط) من الورثة (بحال خسة الزوجان) أي الزوج والزوجة
(والابوان) أي الأب والام (وولد الصلب) ذكر اكان أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والأمة ولو عبر
بالرفيق لكان أولى (والمدير وام الولد والمكاتب) وأما الذي بعثه حرا ذمات عن مال ملكه يبعثه الحر ورثه
قريبه الحر وزوجته ومعتق بعضه (والقاتل) لا يرث من قتله سواء كان قتله مضمونا أم لا (والمرتد) ومثله
الزنديق وهو من تخفى الكفر وظهر الاسلام (وأهل ملتين) لا يرث مسلم من كافر ولا عكسه ويرث الكافر
الكافر وان اختلفت ملتهما كيهودي ونصراني ولا يرث حربي من ذمي وعكسه والمرتد لا يرث من مرتد ولا
من مسلم ولا من كافر (وأقرب العصبات) وفي بعض النسخ والعصبة وأقربها من ليس له حال تعصبيه سهم
مقدر من المجمع على تورثهم وسبق بياتهم وانما اعتبر السهم حال التعصيب ليدخل الاب والجد فان لكل
منهما سهم مقدر في غير التعصيب ثم عد المصنف الأقرب بنية في قوله (الابن ثم ابنة ثم الاب ثم أبوه ثم الاخ للاب
والام ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام ثم ابن الاخ للاب) ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنة أي
فيقدم العم للابوين ثم للاب ثم بنو العم كذلك ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوها كذلك ثم
يقدم عم الجد من الابوين ثم من الاب وهكذا (فاذا عدت العصبات) من النسب والميراث عتيق (فالمولى المعتق)
يرثه بالعصوبة ذكر اكان المعتق أو أنثى فان لم يوجد لليت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء فعليه لبيت المال
﴿ فصل ﴾ والقروض المقدرة) وفي بعض النسخ والقروض المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يزداد عليها ولا
ينقص منها الا لعارض كالعول والستة هي (النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس) وتقدر
الفرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث ونصف كل ونصف كل (فالنصف فرض خسة البنت
وبنت الابن) اذا انفرد كل منهما عن ذكر بعصبتها (والاخت من الأب والام والاخت من الأب) اذا انفرد كل

والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس فالنصف فرض خسة البنت وبنت الابن والاخت من الاب والام والاخت من الأب

والزوج اذا لم يكن معه ولد والرابع فرض اثنين الزوج مع الولد او ولد الابن وهو فرض الزوجة والزوجات مع عدم الولد او ولداه بن واحد من فرض الزوجة والزوجات مع الولد (٤٠) او ولد الابن والثلاث فرض أربعة البنات وبنات الابن والاختين من الأب والأم

والاختين من الاب
والثالث فرض اثنين
الام اذا لم تحجب وهو
للاثنين فصاعدا من
الاخوة والاخوات من
ولد الام والسادس فرض
سبعة الام مع الولد او
ولد الابن او اثنين
فصاعدا من الاخوة
والاخوات وهو للجددة
عند عدم الام ولبنت
الابن مع بنت الصلب
وهو للاخت من الاب
مع الاخت من الاب
والام وهو فرض الاب
مع الولد او ولد الابن
وفرض الجد عند
عدم الاب وهو فرض
الواحد من ولد الام
وتسقط الجدات بالام
والاجداد بالاب ويسقط
ولد الام مع أربعة الولد
وولد الابن والاب والجد
ويسقط الاخ للاب
والام مع ثلاثة الابن
وابن الابن والاب
ويسقط ولد الاب بهؤلاء
الثلاثة وبالاخ للاب
والام وأربعة يعصبون
أخواتهم الابن وابن
الابن والاخ من الاب
والام والأخ من الاب
وأربعة يرثون دون
أخواتهم وهم الأعمام

منهما عن ذكر يعدها (والزوج اذا لم يكن معه ولد) ذكر اكان الولد أو أنثى ولا ولد ابن (والربع فرض اثنين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان ذلك الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والافصح في الزوجة حذف التاء ولكن اثباتها في الفرائض أحسن للتمييز (والثمن فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كلهن في الثمن (والثلاث فرض أربعة البنات) فاكثر (وبنتي الابن) فاكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن (والاختين من الاب والأم) فاكثر (والاختين من الأب) فاكثر وهذا عندنا فكل منهما عن اخوتهم فان كان معهن ذكر فقد يزدن على الثلثين كما لو كن عشر والد كروا حقلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبنتين مع ابنتين (والثالث فرض اثنين الام اذا لم تحجب) وهذا اذا لم يكن لبيت ولد ولا ولد ابن أو اثنتان من الاخوة والاخوات سواء كن اشقاء أو اب أو لام (وهو) أي الثالث (للاثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام) ذكر اكانوا أو اناثا أو خنثى أو البعض كذا والبعض كذا (والسادس فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السادس (للجددة عند عدم الام) وللجدتين والثلاث (ولبنت الابن مع بنت الصلب) لتكملة الثلثين (وهو) أي السادس (للاخت من الاب مع الاخت من الاب والام) لتكملة الثلثين (وهو) أي السادس (فرض الاب مع الولد او ولد الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا أو ابنة الصلب والاب السادس فرض الباقي تعصبا (وفرض الجد) الوارث (عند عدم الاب) وقد يفرض للجد السادس أيضا مع الاخوة كما لو كان معه ذو فرض وكان سدس المال خيرا لا من انقاسمة ومن ثلث الباقي كبنتين وجد وثلاثة اخوة (وهو) أي السادس (فرض الواحد من ولد الام) ذكر اكان أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء قر بن أو بعدن (بالام) فقط (و) تسقط (الاجداد بالاب ويسقط ولد الام) أي الاخ للام (مع) وجود (أربعة الولد) ذكر اكان أو أنثى (و) مع (ولد الابن كذلك) مع (الاب والجد) وإن علا (ويسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وإن سفل (و) مع (الاب ويسقط ولد الاب) بأربعة (بهؤلاء الثلاثة) أي الابن وابن الابن والاب (وبالاخ للاب والام وأربعة يعصبون اخواتهم) أي الاناث للذكر مثل حظ الانثيين (الابن وابن الابن والأخ من الاب والام والأخ من الأب) أما الاخ من الام فلا يعصب اخته بل لهما الثلث (وأربعة يرثون دون اخواتهم وهم الأعمام وبنو الأعمام وبنو الاخ وعصبات المولى المعتقد) وإنما انفردوا عن اخواتهم لانهم عصبة وارثون وأخواتهم من ذوى الارحام لا يرثون

فصل في احكام الوصية وسبق معناها لغة وشرعا وأصل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كاللبن في الضرع (وبالموجود والمعدوم) كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصى (فإن زاد) على الثلث (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين التصرف فإن أجازوا وأجازتهم تنفذ الوصية بالزائد وإن رده بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لوارث) وإن كانت ببعض الثلث (الأن يجيزها باقي الورثة) المتالفين التصرف وذكر المصنف شرط الموصى في قرأ (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز الوصية (من كل بائع عاق) أي مختار حر وإن كان كافرا أو محجورا عليه فلا تصح وصية مجنون ومغشى عليه وبى ومكره وكر شرط الموصى له اذا كان عينا في قوله (لكل من ملك) أي لكل من يتدور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون رجل موجود عد الوصية بان يفعل لاقال من ستة أشهر رقت الوصية وخرج معين ما اذا كان الموصى له حية

و بنو الأعمام وبنو الاخ وعصبات المولى المعتقد (فصل) وتجوز الوصية بالمعلوم والمجهول وبالموجود والمعدوم عامة

وهي من الثلث فإن زاد وقف على اجازة الورثة ولا تجوز الوصية لوارث إلا أن يجيزها باقي الورثة وتصح الوصية من كل بالغ عاقل لكل من ملك

عامة فان الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر للتعبد فيها (و) نصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للغزاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البرأى كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (ونصح الوصية) أي الايضاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والظفر في أمر الاطفال (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة) واكتفى بها المصنف عن العدالة فلا يصح الايضاء لأحد من ذكر لكن الأصح جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على أولاده الكفار ويشترط أيضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز هو الكبير أو هرم مثلا لا يصح الايضاء اليه وإذا اجتمعت في أم الطفل الشرائط المذكورة فهي أولى من غيرها

﴿كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به﴾

وفي بعض النسخ وما يتصل به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعا على عقد مشتمل على الأركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه) بتوقان نفسه للوطء ويجوز أهبة كهر وثقة فان فقد الالهة لم يستحب له النكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر فقط) الا ان تعين الواحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) يجوز (للعبد) ولو مدبرا أو مبعضا أو مكاتباً أو له لمقاة بصفة (ان يجمع بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحر أمة) لغيره (الابشرطين عدم صداق الحرية) أو فقد الحرية أو عدم رضاها به (وخوف العنت) أي الزنا مدة فقد الحرية وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلمة أو كتابية تملح للاستمتاع والثاني اسلام الأمة التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم أمة كتابية وإذا نكح الحر أمة بالشروط المذكورة ثم أيسر ونكح حرة لم يفسخ نكاح الأمة (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة اضرب احدها نظره) ولو كان شيخا هرا ماعجزا عن الوطء (الى اجنبية لغير حاجة) الى نظرها (غير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها جاز (والثاني نظره) أي الاجل (الى زوجته وأمه فيجوز) أن ينظر من كل منهما (الى ماعد الفرج منهما) اما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والأصح جواز النظر اليه لكن مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو أمته المزوجة فيجوز) ان ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة اما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الأجنبية (لاجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهر أو باطنا وان لم تأذن له الزوجة في ذلك وينظر من الأمة على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرية (والخامس النظر للداواة فيجوز) نظر الطبيب من الأجنبية (الى المواضع التي يحتاج اليها) في الداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وان لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) أي نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة والمعاملة (والسابع النظر الى الأمة عند ابتياعها) أي شرائها (فيجوز) النظر (الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها) فينظر اطرافها وشعورها لاعورتها

﴿فصل﴾ فيما لا يصح النكاح الابه (ولا يصح عقد النكاح الابولي) عدل وفي بعض النسخ بولي ذكر وهو احتراز عن الاثني فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (ولا يصح عقد النكاح أيضا بالبحر) (شاهدي عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله (ويقتقر الولي والشاهدان الى ستة شرائط) الأول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستشبه المصنف بعد (و) الثاني (البلوغ) فلا يكون ولي المرأة صغيرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء اطبق جنونه أو قطع (و) الرابع (الحرية)

﴿كتاب النكاح﴾
يتعلق به من الاحكام والقضايا
مستحب لمن يحتاج اليه ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر وللعبد أن يجمع بين اثنتين ولا ينكح الحر أمة الابشرطين عدم صداق الحرية وخوف العنت ونظر الرجل الى المرأة على سبعة اضرب احدها نظره الى اجنبية لغير حاجة فغير جائز والثاني نظره الى زوجته وأمه فيجوز ان ينظر الى ماعد الفرج منهم والثالث نظره الى ذوات محارمه أو أمته المزوجة فيجوز فيما عدا ما بين السرة والركبة والرابع النظر لاجل النكاح فيجوز الى الوجه والكفين والخامس النظر للداواة فيجوز الى المواضع التي يحتاج اليها والسادس النظر للشهادة او للمعاملة فيحوز النظر الى الوجه خاصة والسابع النظر الى الامة عند ابتياعها فيجوز الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها
﴿فصل﴾ ولا يصح عقد النكاح الابولي وشاهدي عدل وثقة

والد كورة والعدالة
 الا أنه لا يقتصر نكاح
 الذمية الى اسلام الولي
 ولا نكاح الامة الى
 عدالة السيد وأولى الولاة
 الأب ثم الجد أبو الأب
 ثم الأخ للاب والأم ثم
 الأخ للاب ثم ابن الأخ
 للاب والأم ثم ابن الأخ
 للاب ثم العم ثم ابنه على
 هذا الترتيب فإذا
 عدت العصبية
 فالولي المعتق ثم عصباته
 ثم الحاكم ولا يجوز أن
 يصرح بخطبة معتدة
 ويجوز أن يعرض لها
 وينكحها بعد انقضاء
 عدتها والنساء على
 ضربين ثيبات وأبكار
 فالبكر يجوز للاب
 والجد اجبارها على
 النكاح والتيب لا يجوز
 تزويجها الا بعد بلوغها
 واذنها

فصل في المحرمات
 بالنص أربع عشرة
 سبع بالنسب وهن الأم
 وان علت والبنت وان
 سفلت والاخت والحالة
 والعمة وبنت الأخ
 وبنت الاخت واثنتان
 بالرضاع الام المرضعة
 والاخت من الرضاع
 وأربع بالمصاهرة أم
 الزوجة والريبة اذا
 دخل بالأم وزوجة

فلا يكون الولي عبدا في ايجاب النكاح ويجوز أن يكون قابلا في النكاح (و) الخامس (الد كورة) فلا تكون
 المرأة والخنثى وليين (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي فاسقا واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله
 (الا أنه لا يقتصر نكاح الذمية الى اسلام الولي ولا) يقتصر (نكاح الامة الى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسقا
 وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شأه في النكاح وأما العمى فلا يقدر في الولاية في الأصح (وأولى الولاة) أي
 أحق الأولياء بالتزويج (الأب ثم الجد أبو الأب) ثم أبوه وهكذا ويقدم الأقرب من الأجداد على الأبعد (ثم الأخ
 للاب والأم) ولو عبر بالشقيق لكان أخصر (ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والأم) وان سفل (ثم ابن الأخ
 للاب) وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم للاب (ثم ابنه) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب)
 فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب (فإذا عدت العصبية) من النسب (فالولي المعتق) الذي ذكر (ثم
 عصباته) على ترتيب الارث أما المولاة المعتقة اذا كانت حرة فيزوج عتيقها من يزوج المعتقة بالترتيب السابق
 في أولياء النسب فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقها من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) يزوج
 عند فقد الأولياء من النسب والولاية * ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخطاب
 من المخطوبة للنكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي والتصرح
 ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (أن
 يعرض لها) بالخطبة (وينكحها بعد انقضاء عدتها) والتعريض ما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها
 كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أما المرأة الخلية من موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها
 تعريضاً وتصريحاً (والنساء على ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام
 والبكر عكسها (فالبكر يجوز للاب والجد) عند عدم الاب أصلاً أو عدم أهليته (اجبارها) أي البكر (على
 النكاح) ان وجدت شروط الاجبار بكون الزوجة غير موطوءة بقبل وان تزوج بكفء بمهر مثلها من نقد
 البلد (والتيب لا يجوز) لوليها (تزوجها الا بعد بلوغها واذنها) نطقاً لا سكوتاً

فصل في المحرمات أي المحرم نكاحهن (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ اربع عشرة (سبع بالنسب
 وهي الام وان علت والبنت وان سفلت) أما المخلوقة من ماء زنا شخص فتحل له على الأصح لكن مع الكراهة
 وسواء كانت المزني بها موطوءة أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والاخت) شقيقة كانت أو لاب
 أو لام (والحالة) حقيقة أو بتوسط كخالة الاب والام (والعمة) حقيقة أو بتوسط كعمة الاب (وبنت الأخ)
 وبنات اولاده من ذكروا نثي (وبنت الاخت) وبنات اولاده من ذكروا نثي وعطف المصنف على قوله سابقاً
 سبع قوله هنا (واثنتان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والاخت من الرضاع) وإنما
 اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والا فالسمع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سيأتي
 التصريح به في كلام المتن (و) المحرمات بالنص (أربع بالمصاهرة) وهي (أم الزوجة) وان علت أمها سواء من
 نسب أو رضع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والريبة) أي بنت الزوجة (اذا دخل بالام وزوجة الاب)
 وان علا (وزوجة الابن وان سفل) والمحرمات السابقة حرمها على التأييد (وواحدة) حرمها على التأييد
 بل (من جهة الجمع) فقط (رمي أخت الزوجة) فلا يجمع بينهما بين أختها من أب أو أم أو بينهما نسباً أو رضاعاً
 ولورغبت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم
 الجمع بينهما بعد واحد كجمعهم فيه بطل نكاحهما أو لم يجمع بينهما بل نكحهما مراً تبا فالإنا في هو الباطل
 ان علمت السابقة فان جهلت بطل نكاحهما وان علمت السابقة ثم نسيت منع منهما من حرم جمعهما بنكاح
 حرم جمعهما أيضاً في الوطء بملك الميمن وكذا لو كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة من
 المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بطريق من الطرق كيجهما أو تزويجها وأشار لضابط كلتي بقوله

(ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرداع تلك السبع أيضاً ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها (بالجنون) سواء أطبق أو تقطع قبل العلاج أو لا تخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام خلافاً لما تولى (و) ثانياً بوجود (الجدام) بزال معجمة وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يتر (و) الثالث بوجود (البرص) وهو بياض في الجاريد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع بوجود (الرتق) وهو انسداد محل الجماع بلحم (و) الخامس بوجود (القرن) وهو انسداد محل الجماع معظم وماعدا هذه العيوب كالبحر والصنان لا يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أي إذا أي الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الحب) وهو قطع الذكر كله أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فإن بقي قدرها فأكثر فلا خيار (و) بوجود (العنة) بضم العين وهو عجز الزوج عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشرة لضعف في قلبه أو آلت له ويشتري في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه فيلزم في أحكام الصداق وهو بفتح الصاد أفصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرعاً اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر في) عقد (النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته وبكفي تسمية أي شيء كان ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهماً خالصة وأشعر قوله يستحب يجوز إخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فإن لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها وليها زوجني بلامهر أو على أن لامهري فيزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة لشخص زوجتك أمتي ونفي المهر أو سكت (و) إذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (ثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضي بقدره أما رضا الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أي الزوج (بها) أي الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فيجب) لها (المهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهره مثل في الأظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلها عادة (وليس لأقل الصداق) حدمعين في القلة (ولأكثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء صح جعله ثمناً من عين أو منفعة صح جعله صداقاً وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهماً (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتحليمها القرآن (ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراماً كوطء الزوج زوجته حال إحرامها أو حيضها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا بخلاوة الزوج بها في الجديد وإذا قتلت الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلت الأمة نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فإنه يسقط مهرها (فصل) في الوليمة على العرس مستحبة والمراد بها إعطاء ما يتخذ للعرس وقيل الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور وأقلها المثل الكثير شاة وللقمل ما يسروا أنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة اليها) أي وليمة العرس (واجبة) أي فرض عين في الأصح ولا يجب الاكل منها في الأصح أم الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي سنة وإنما يجب اجابة الدعوة الوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يخص الداعي الأغنياء بالدعوة بل يدعوهم والنقراء وأن يدعوهم في اليوم الأول فإن أؤلم ثلاثة أيام لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث وبقية الشروع مذكورة في المطولات وقوله (الامن عذر) أي مانع من الاجابة لا لوليمة كأن يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا يليق به مجانسته

ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
وترد المرأة بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص والرتق والقرن ويرد الرجل بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص والعنة (فصل) ويستحب تسمية المهر في النكاح فإن لم يسم صح العقد ووجب المهر بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه أو يفرضه الحاكم أو يدخل بها فيجب مهر المثل وليس لأقل الصداق ولا أكثره حد ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر (فصل) والوليمة على العرس مستحبة والاجابة اليها واجبة الامن عذر

(فصل) والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المقسوم لها لغير حاجة وإذا اراد السفر أقرع بينهما وخرج بالتي تخرج لها القرعة وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليال إن كانت بكر أو ثلاث إن كانت ثيبا وإذا خاف نشوز المرأة وعظها فإن أبت إلا النشوز هجرها فإن أقامت عليه هجرها وضربها ويسقط بالنشوز قسمها ونفقها (فصل) والخلع جائز على عوض معلوم وتملك به المرأة نفسها ولا رجعة عليها إلا بنكاح جديد ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض ولا يلحق المختلعة الطلاق (فصل) والطلاق ضربان صريح وكناية فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق والفراق والسراح ولا يفتقر صريح الطلاق إلى النية والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر إلى النية والنساء فيه ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن

(فصل) في أحكام القسم والنشوز والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتقاها عن أداء الحق الواجب عليها وإذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما أو بينهما حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبت عندهن أو عندها لم يأنم ولكن يستحب أن لا يعطلهن من المبيت ولا الواحدة أيضا إن يبيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة (والسوية في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد إلا بالرضا وأما الزمان فمن لم يكن حارسا مثلا فعماد القسم في حقه الليل والنهار مع له ومن كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل مع له (ولا يدخل) الزوج ليلا على غير المقسوم لها لغير حاجة) فإن كان الحاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحيث أن طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه فإن جامع قضى زمن الجماع لا نفس الجماع إلا أن يقصر زمنه فلا يقضيه (وإذا اراد) من في عصمته زوجات (السفر أقرع بينهما وخرج) أي سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للتخلف مدة سفره ذهابا فإن وصل مقصده وصار مقبلا بان نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة إن ساكن المصحوبة معه في السفر كما قاله الماوردي والالم يقص أما مدة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد إقامته (وإذا تزوج الزوج جديدة خصها) حتما ولو كانت أمة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (سبع ليال) متواليات (إن كانت) ملك الجديدة (بكر) ولا يقضى للباقيات (و) خصها (ثلاث) متواليات (إن كانت) ملك الجديدة (ثيبا) فلو فرق الليالي بنومه ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلا لم يحسب ذلك بل يوفي الجديدة حقها متواليات ويقضى ما فرقه للباقيات (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجها بلا ضرب ولا هجرها كقوله لها اتقي الله في الحق الواجب عليك واعلمي أن النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج في الأصح ولا يرفعها إلى القاضي (فإن أبت) بعد الوعظ (إلا النشوز هجرها) في مضجعها وهو فراشها فلا يضجعها فيه وهجرها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام وقال في لروضة أنه في ألهجر غير عن شرمي والأفلا تحرم الزيادة على الثلاثة (فإن أقامت عليه) أي النشوز بتكرره منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وإن أفضى ضربها إلى التلف وجب الغرم (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقها) (فصل) في أحكام الخلع وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بفتحها وهو النزع وشرعا فرقة بعوض مقصود يخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدور على تسليمه فإن كان على عوض مجهول كأن خالعه على ثوب غير معين بات بمهر المثل (و) الخلع الصحيح (تملك به المرأة نفسها ولا رجعة له) أي الزوج (عليها) سواء كان العوض صحيحا أو لا وقوله (الابتنكاح جديد) ما سقط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراما (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف الرجعية فليحقها

(فصل) في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشرعا اسم لحل قيد النكاح ويشترط لنفوذ التكليف والاختيار وأما السكران فينفذ طلاقه عقوبة (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق والكناية ما تحتل به ولو تلاطف الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل قوله (فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما استتمه كطأقتك وأب طالي ومطلعة (والفراق والسراح) كفارتك وأنت مفارقة وسرحتك وأنت مسرحة ومن أصرح أيضا الخلع أن ذكر المال وكذا المقاداة (ولا يفتقر صريح الطلاق إلى النية) ويستثنى المكره على أصح فصرحه كناية في حقه إن نوى وقع والأفلا (والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره) ويفتقر إلى النية فإن نوى بالكناية الطلاق وقع والأفلا وكناية الطلاق كأت برية خلمة ألقى بأهلك وغير ذلك مما هرب المطر (والتسوية فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن

ذوات الحيض فالسنة
 أن يوقع الطلاق في طهر
 غير مجامع فيه والبدعة
 أن يوقع الطلاق في
 الحيض أو في طهر
 جامعها فيه وضرب
 ليس في طلاقهن سنة
 ولا بدعة وهي أربع
 الصغيرة والآيسة والحامل
 والمختلعة التي لم يدخل
 بها
 (فصل) ويملك الحر
 ثلاث تطليقات والعبد
 تطليقتين ويصح
 الاستثناء في الطلاق إذا
 وصله ويصح تعليقه
 بالصفة والشرط ولا يقع
 الطلاق قبل النكاح
 وأربع لا يقع طلاقهم
 الصبي والمجنون والنائم
 والمكره
 (فصل) وإذا طلق
 امرأته واحدة أو ثنتين
 فله مراجعتها ما لم ينقض
 عدتها فإن انقضت عدتها
 حل له نكاحها بعقد
 جديد وتكون معه
 على ما بي من الطلاق
 فإن طلقها ثلاثا لم تحل له
 إلا بعد وجود خمس
 شرائط انقضاء عدتها
 منه وتزويجها غيره
 ودخوله بها وأصابتها
 وبنوها ما وانقضت
 عدتها منه
 (فصل)

ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة الطلاق الحرام (فالسنة أن يوقع) الزوج (الطلاق في طهر غير مجامع فيه والبدعة أن يوقع) الزوج (الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهي أربعة الصغيرة والآيسة) وهي التي انقطع حيضها (والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر إلى واجب كطلاق المولى ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسيدة الخلق ومكره كطلاق مستقيمة الحال وسحرام كطلاق البدعة وقد سبق وأشار الإمام للطلاق المباح بطلاق من لا يهواها الزوج ولا يسميها نفسه بمؤثراتها بلا استمتاع بها

(فصل) في طلاق الحر والعبد وغير ذلك (ويملك) الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات و) يملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة أو أمة والمبعض والمكاتب والمذبح كالعبد الفتن (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله) أي وصل الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بأن يعبد في العرف كالأما أو احداو يشترط أيضا أن ينوي الاستثناء قبل فراغ اليمين ولا يكفي التلفظ به من غير نية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فإن استغرقه كانت طلاق ثلاثا لا ثلاثا بطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخل الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع إلا على زوجة وحيث (لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تنجيزا كقوله طاه طاه طاه ولا تعليقا كقوله لها إن تزوجتك فانت طالق وإن تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المغنى عليه (والنائم والمكره) أي بغير حق فإن كان بحق وقع وصورته كما قال جمع أكرهه القاضي للولي بعد مدة الإيلاء على الطلاق وشرط الإكراه قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما هدد به المكره بفتحها بولادة أو تغلب وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر هاءه برب منه أو استغاثته بمن يخلصه ونحو ذلك وظنه أنه إن امتنع مما أكرهه عليه فعل ما خوفه به ويحصل الإكراه بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو آثام مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة اختيار بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا مرة لم يبق الطلاق بصفة من مكلف ووجبت تلك الصفة في غير تكليف فإن الطلاق المعلق بها يقع بها والسكران ينفذ طلاقه كما سبق

(فصل) في أحكام الرجعة الرجعة بفتح الراء وحكي كسر ها وهي لغة المرة من الرجوع وشرع الرد الزوجة إلى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج إطلاق وطء الشبهة والظهار فإن استباحة الوطء فيهما بعد زوال المانع لا تسمى رجعة (وإذا طلق) شخص (امرأته واحدة أو ثنتين وله) غيرها ذنبا (مراجعة ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منهار اجعتك وما تصرف منها والأصح أن قول المرتجع رددتك لسكاحي وأمسكتك عليه صريحان في الرجعة وإن قوله تزوجتك أو مسكتك كنايةتان وشرط المرتجع أن لم يكن محرما أهلية السكاح بنفسه وحيث قد تصح رجعة السكران لا رجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لأن كلا منهما غير أهل للنكاح بنفسه بخلاف السفينة والعبد فرجعتهم ما صحبة من غير إذن الولي والسيد وإن توقف ابتداء نكاحهما على إذن الولي والسيد (فإن انقضت عدتها) أي الرجعية (حل له) أي زوجها (بما كانا بعد بدوتك ومن معه) بعد العقد (على ما بقي من الطلاق) سواء أسلمت بزواج غيره أم لا (فإن طلقها) زوج (ألا) إن كان حرا أو ثنتين إن كان عبدا قبل الدخول أو بعده (لم تحل له إلا بعد وجود خمس شرائط) أحدها (انقضاء عدتها منه) أي المطلق (و) الثاني (تزويجها غيره) تزويجها صحيحا (و) الثالث (دخوله) أي الغير (مهاوئا بها) بن يولج حشفته أو قدرها من مقتوعها قبل المرأة لا بدبرها بشرط الإتيان في الذكروكون الموجب لمن يمكن جباؤه لا دفلا (و) الرابع (ينوتها منه) أي الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها منه)

(فصل) في بيان أحكام الإيلاء وهو لغة مصدر آلى يولى إيلاء إذا حلف وشرعا حلف الزوج يصح طلاقه لم يتنع

ثم يخير بين الفينة والتكفير أو الطلاق فإن امتنع طلق عليه الحاكم

(فصل) والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي فإذا قال لها ذلك ولم يتبعه بالطلاق صار عاتداً لزمته الكفارة والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً كل مسكين مد ولا يحل للظاهر وطؤها حتى يكفر

(فصل) وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف الآن قيم البينة أو يلاعن فبقول عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس أشهد بالله أنني لمن اتصادين بمارميت به زوجته ثلاثة من الزنا وإن هذا الولد من الزنا وليس مني أربع مرات ويقول الخامسة بعد أن يوطئه الحاكم وعلى لعنة الله من كذب الكاذبين يتعلق لعنه جسده

من وطئه زوجته في قبلها مطلقاً أو فوق أربع أشهر وهذا المعنى مأخوذ من قول المصنف (وإذا حلف أن لا يطار زوجته) وطأ (مطلقاً ومدة) أي وطأ مقيداً بمدة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أي الحالف المذكور (مؤجل) من زوجته سواء حلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته أو علق وطئه زوجته بطلاق أو عتق كقوله إن وطلقتك فأنت طالق أو فعبدني حر فذاوطي طلقت وعتق العبد وكذا لو قال إن وطلقتك فقلتك أو عتقتك كقوله إن وطلقتك أو عتقتك فإنه يكون مؤجلاً أيضاً (ويؤجل له) أي يمهّل المولى - كما حراً كان أو عبداً في زوجته طيلة اللوط (إن سأل ذلك أربعة أشهر) وأبداً أو هاتفي الزوجة من الأيلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعدا بقضاء المدة (بخير) المولى (بين الفينة) بأن يوجع المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل المرأة (والتكفير) لليمين إن كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للحالوف عليها (فإن امتنع) الزوج من الفينة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلاقاً واحدة رجعية فإن طلق أكثر منها لم يقع فإن امتنع من الفينة فقط أمره الحاكم بالطلاق

(فصل) في بيان أحكام الظهار وهو لغة مأخوذ من الظهر وشرعاً نسبته الزوج زوجته غير البائن بانئ لم تكن حلالاً (والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي) وخص الظهر دون البطن مثلاً لأن الظاهر موضع الركوب والزوجة مركوب الزوج (فإذا قال لها ذلك) أي أنت علي كظهر أمي (ولم يتبعه بالطلاق صار عاتداً) من زوجته (ولزمته) حيث (الكفارة) وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسعدة ولو باسلام أحد أبويها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) اضراً رايدينا (فإن لم يجد) المظاهر الرقبة المذكورة بان عجز عنها حساً أو شرعاً (فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوماً ويكون صومهما بنية الكفارة من الليل ولا يشترط نية تنابع في الأصح (فإن لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أو لم يستطع تنابعهما (فاطعام ستين مسكيناً) أو فقيراً (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الحب المخرج في زكاة الفطر وحينئذ فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبير وشعير لادقي وسويق وإذا عجز المكفر عن الخصال الثلاث أسقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصاله فعلم أو لو قدر على بعضها كمد طعام أو بعض مد أخرجه (ولا يحل للظاهر وطؤها) أي زوجته التي ظاهر منها (حتى تكفر) بالكفارة المذكورة

(فصل) في بيان أحكام القذف واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ من اللعن أي البعد وشرعاً كلمات مخدوعة جعلت حجة للضطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق العار به (وإذا رمى) أي قذف (الرجل زوجته الزنا فعليه حد القذف) وسياق أنه ثمانون جادة (الآن يقيم) الرجل القاذف (البينة) نزل المقذوفة (أو يلاعن) زوجته المقذوفة في بعض النسخ أو يتعن بأمر الحاكم أو من في حكمه كالحكم (فيقول عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس) أقسم بالله أنني لمن اتصادين بمارميت به زوجته ثلاثة من الزنا وإن هذا الولد من الزنا وليس مني أربع مرات ويقول الخامسة بعد أن يوطئه الحاكم وعلى لعنة الله من كذب الكاذبين (فيأمر ميت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (ويتعلق لعنه) أي الزوج وإن لم تلاعن الزوجة (خسة أحكام) أحداها (سقوط الحد) أي حد القذف للملاءمة (عنه) إن كانت محبة وتسقط التعزير عنه إن كانت غير محبة (و) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسامة كانت أو كافرة إن لم تلاعن (و) الثالث (زوال الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة ظاهراً وباطناً وإن كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفى الولد) من الملاعن أما الملاعنة فلا يفي عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) للزوجة الملاعنة (على الولد) فلا يحل للملاعن نكاحها

ولاوطؤها يملك اليمين ولو كانت أمة واشترها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصاتها في حق الزوج إن لم تلاعن حتى لو قد فها بزنا بعد ذلك لا يحد (ويستقط الحدة عنها بان تلتعن) أي تلاعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول) في لعانها إن كان الملاعن حاضرا (أشهد بالله أن فلانا هذا من الكاذبين فيأرماني به من الزنا أربع مرات وتكرر الملاعنة هذا الكلام) (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن يعظها الحاكم) أو المحكم بتخوفه طامن عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله أن كان من الصادقين) فيأرماني به من الزنا وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الآخر فيلاعن بإشارة من مهمته ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف كقول الملاعن: أيلف بالله أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله على وقوله غضب الله نلى أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

﴿فصل﴾ في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي لغة الاسم من اعتد وشرعاً ربع المرأة المعتدة يعرف فيها براءة زوجها بأقراء أو أشهر أو وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها) (وغير متوفى عنها فالتوفى عنها) زوجها (إن كانت) حرة (حاملًا فعدها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى تأتي توأمين مع إمكان نسبة الحمل لبيت ولو أحمالاً لاكتفى بلعان فلو مات صبي لا يولد مثله عن حامل فعدها بالأشهر لا بوضع الحمل (وإن كانت حائلاً فعدها أربع أشهر وعشر) من الأيام ليليا لها وتعتبر الأشهر بالأهلة ما مكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوماً (وغير المتوفى عنها) زوجها (إن كانت حاملًا فعدها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة (وإن كانت حائلاً وهي من ذوات) أي مواجب (الحيض فعدها ثلاثة قروء وهي الاطهار) وإن طلقت طاهرًا بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها نقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضاً ونفساء نقضت عدتها بطعنها في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وإن كانت) تلك المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلاً ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متحيرة (أو آيسة فعدها ثلاثة أشهر) هلاكية إن انطبق طلاقها على أول الشهر فإن طلقت في اثناء شهر فبعده هلالاً ولا يكمل المنكسر ثلاثين يوماً من الشهر الرابع فإن حاضت المعتدة في الأشهر وجب عليها العدة بالأقراء أو بعداً تقضاء الأشهر لم تجب الأقراء (والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها) سواء باشرها الزوج فيما دون الفرج أم لا (وعدة الامه) الحامل إذا طلقت طلاقاً رجعياً أو بائناً (بالجل) أو بوضع شرط نسبته إلى صاحب العدة وقوله (عدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالأقراء أن تعتد قرأين) والمبعدة والمكاتبه وأم الولد كالامة (وبالشهور عن الوفاة أن تعتد بشهرين وخمس ليال) عدتها (عن الطلاق أن تعتد بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي ترجيحه وأما المصنف فجعله أولى حيث قال (فإن اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي رضي الله عنه وعليه جمع من الأصحاب

﴿فصل﴾ في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها إن لاقى بها (والنفقة) والكسوة إلا أن تكون ناشرة قبل طلاقها أو في اثناء عدتها وكما يجب لها نفقة يجب لها نفقة المؤن إلا آلة التظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملًا) فتجب لها النفقة بسبب الحمل على الصحيح وقيل إن النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها لاحتداد وهو) لغة مأخوذ من الحد وهو المنع وشرعاً (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به الزينة كشوب أصفر أو أحمر يباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبريسم ومصبوغ لا قصد له زينة (و) الامتناع من (الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم أما المحرم كالأكتحال بالأنم الذي لا يصيب فيه فحرام إلا الحاجة كرمده في رخص فيه للاحتداد ومع ذلك فقتل عمله ليلاً وتمسحه نهاراً إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهاراً أو للمرأة أن تحمد على غير زوجها من قريب لها أو اجنبي ثلاثة أيام فالواجب ونحر من الزيادة أي بها أن قصدت ذلك فإن زادت عليها فلا قصد

﴿فصل﴾ في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها إن لاقى بها (والنفقة) والكسوة إلا أن تكون ناشرة قبل طلاقها أو في اثناء عدتها وكما يجب لها نفقة يجب لها نفقة المؤن إلا آلة التظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملًا) فتجب لها النفقة بسبب الحمل على الصحيح وقيل إن النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها لاحتداد وهو) لغة مأخوذ من الحد وهو المنع وشرعاً (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به الزينة كشوب أصفر أو أحمر يباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبريسم ومصبوغ لا قصد له زينة (و) الامتناع من (الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم أما المحرم كالأكتحال بالأنم الذي لا يصيب فيه فحرام إلا الحاجة كرمده في رخص فيه للاحتداد ومع ذلك فقتل عمله ليلاً وتمسحه نهاراً إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهاراً أو للمرأة أن تحمد على غير زوجها من قريب لها أو اجنبي ثلاثة أيام فالواجب ونحر من الزيادة أي بها أن قصدت ذلك فإن زادت عليها فلا قصد

السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملًا ويجب على المتوفى عنها لاحتداد وهو الامتناع من الزينة والطيب

والمبتوتة ملازمة البيت
والحاجة

(فصل) ومن استحدث

ملك أمة حرم عليه

الاستمتاع بها حتى

يستبرئها إن كانت

من ذوات الحيض

بحيضة وإن كانت من

ذوات الشهور بشهر

فقط وإن كانت من

ذوات الحمل بالوضع وإذا

مات سيد أم الولد

استبرأت نفسها كالامة

(فصل) وإذا أرضعت

المراة بلبنها ولدا صار

الرضيع ولدها بشرطين

أحدهما أن يكون له

دون الحولين والثاني

أن ترضعه خمس

رضعات متفرقات

ويصير زوجها أباه

ويحرم على الموضع

التزويع إليها إلى كل

من ناسبها ويحرم عليها

التزويع إلى الموضع

وولده دون من كان في

درجته أو أعلى طبقة

منه

(فصل) ونفقة

العمودين من الأهل

واجبة للسوالدين

والمولودين فأم الولد دون

فتجب نفقتهم بشرطين

الفقر والزمانة أو الفقر

والجنون وأم الولد دون

فتجب نفقتهم ثلاثة

شروط أنفق والصغر أو الفقر والزمانة

لم يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمتبوتة ملازمة البيت) أي وهو المسكن الذي كانت فيه عند
الفرقة إن لاقى بها وليس لزوجه ولا غيره أخراجها من مسكن فراقها ولا لها آخر وج منه وإن رضى زوجها (الا
لحاجة) فيجوز لها الخروج كأن تخرج في النهار لشراء طعام أو كتان أو بيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز
لها الخروج ليلا إلى دار جارتها الغزل وحديث ونحوهما بشرطان ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج
أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات

(فصل) في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشرعا رخص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله
عنها تعبدًا أو لبراءة زوجها من الحمل والاستبراء يجب بشيئين أحدهما زوال الفرائض وسيأتي في قول المتن وإذا
مات سيد أم الولد الخ والسبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدث ملك أمة) بشرائه
لا خيار فيه أو بارتائه أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه) عند إرادته
وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرئها) إن كانت من ذوات الحيض بحيضة ولو كانت بكرًا ولو استبرأها بابتعائها قبل
بيعها ولو كانت منقولة من صبي أو امرأة (وإن كانت) الأمة (من ذوات الشهور) فعدتها (بشهر فقط وإن كانت
من ذوات الحمل) فعدتها (بالوضع وإذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها وأم الأمة المزوجة أو المعتدة إذا
اشترى شخص فلا يجب استبرأؤها حالًا فإذا زالت الزوجة والعدة كأن طلقت الأمة قبل الدخول أو بعده
انقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (وإذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت)
حتمًا (نفسها كالامة) أي فيكون استبرأؤها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر والأفبحيضة إن كانت من
ذوات الأقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم أعتقها فلا استبراء وعليها ولها أن تزوج في الحال

(فصل) في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعًا وصول لبن آدمية
مخصوصة لجوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وإنما ثبت الرضاع بابن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية
بكرًا كانت أو ثيبًا خلية كانت أو مزوجة (وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب منها اللبن في حياتها
أو بعد موتها وكان محلو باقي حياتها (صار الرضيع ولدها بشرطين أحدهما أن يكون له) أي الرضيع (دون
الحولين) بالاهلة وأبدانها من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحررهما (و) الشرط
(الثاني أن ترضعه) أي المرضعة (خمس رضعات متفرقات) وأصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف فما قضى
بكونه رضعة أو رضعت اعتبر والا فلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخس اعراضا عن الثدي تعدد
الارتضاع (ويصير زوجها) أي المرضعة (أباه) أي الرضيع (ويحرم على الموضع) بفتح الضاد (التزويع إليها)
أي المرضعة (وإلى كل من ناسبها) أي انتسب إليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المرضعة (التزويع إلى
الموضع وولده) وإن سفل من انتسب إليه وإن علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخوته الذين لم
يرضعو أمه (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع كأعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح
ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا فارجع إليه

(فصل) في أحكام نفقة الأقارب وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من
الاتفاق وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في الخير والنفقة أسباب ثلاثة القرابة واليمين والزوجية وذكر المصنف
السبب الأول في قوله (ونفقة العمودين من الأهل واجبة للوالدين والمولودين) أي ذكورا كانوا أو إناثا انفقوا
في الدين أو أحتملوا فيه واجبة على أولادهم (فأم الولد دون) وإن علا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر)
لهم وهو عدم قدرتهم على الكسب (والزمانة أو الجنون) والزمانة هي مصدر من الرجل زمانة إذا
حصل له فتان قدر وأعلى من الكسب تحب نفقتهم (أم المولود دون) وإن سفلوا (فتجب نفقتهم) على
الوالدين (ثلاثة شرائط أحدها) الفقر (والآخر) غلغلي الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر والرسالة) فلتنفق

القوي لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالغنى العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهرا أراحه ليلا وعكسه ويربحه صيفا وقت القيالولة ولا يكاد يشبه أيضا لا تطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا) ويعتبر يساره بطول فجر كل يوم (فدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجه مسلعة كانت أو نسية حرة كانت أو رقيقة والمدان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرهما حتى الاقط في أهل بادية يقتاتونه (ويجب للزوجة من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منها فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشيرج وجبن ونحوها اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد أدم غالب فيجب اللاتق بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيهم من الادم ويجب للزوجة أيضا لحم يليق بحال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة لثل الزوج بكتان أو حرير وجب (وان كان) الزوج (معسرا) ويعتبر اعساره بطول فجر كل يوم (فد) أي فالواجب عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه بطول فجر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (فد) أي فالواجب عليه لزوجه مد (ونصف) من طعام غالب قوت البلد (و) يجب لها (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج تمليك زوجته الطعام حبا وعليه طحنته وخبره ويجب لها آلة كل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وان كانت ممن يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (اخذامها) بحرة أو أمة له أو أمة مستأجرة أو بالانفاق على من صحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمة ان رضى الزوج بها (وان أعسر بنفقته) أي المستقبل (فلها) الصبر على اعساره وتنفق على نفسها من مالها وتقرض ويصير ما نفقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) وإذا فسخت حصلت المفاارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان اعسر) زوجها (بالصداق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد ام لا

﴿فصل﴾ في احكام الحضانة وهي لغة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بامر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (واذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بحضانه) أي بترتيبه بما يصلحه بتعهده بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وتربيته وغير ذلك من مصالحه ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل وإذا امتنعت الزوجة من حضانه ولدها انتقلت الحضانه لامهاتها وتستمر حضانه الزوجة (الي) مضي (سبع سنين) وعبر بها المصنف لان التمييز يقع فيها غالبا لكن المدار انما هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين او بعدها (ثم) بعدها (يخير) المميز (بين ابويه فايهما اختار سلم اليه وشرائه الحضانه سبع سنين) فان كان في أحد الابوين قصص كجنون فالحق للآخر مادام النقص قائما به وإذا لم يكن الاب موجودا خير الولد بين الجد والام وكذا يقع التخير بين الام ومن على حاشية النسب كأخ وعم (وشرائط الحضانه سبع) احدها (العقل) فلا حضانه للمجنونة اطبق جنونها وتقطع فان قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل حق الحضانه بذلك (و) الثاني (الحرية) فلا حضانه لرقيقة وان اذن لها سيدها في الحضانه (و) الثالث (الدين) فلا حضانه لكافر على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والامانة) فلا حضانه لفاسقة ولا يشترط

أو الفقر والجنون
ونفقة الرقيق والبهائم
واجبة ولا يكفون من
العمل ما لا يطيقون
ونفقة الزوجة الممكنة
من نفسها واجبة وهي
مقدرة فان كان الزوج
موسرا فدان من غالب
قوتها ويجب من الادم
والكسوة ما جرت به
العادة وان كان معسرا
فدم من غالب قوت البلد
وما يتأدم به المعسرون
ويكسونه وان كان
متوسطا فدم ونصف
ومن الادم والكسوة
الوسط وان كانت ممن
يخدم مثلها فعليه
اخذامها وان أعسر
بنفقته فلها فسخ
النكاح وكذلك ان
اعسر بالصادق قبل
الدخول

﴿فصل﴾ وإذا فارق
الرجل زوجته وله منه
ولد فهي أحق بحضانتها
الى سبع سنين ثم يخير
بين ابويه فايهما اختار
سلم اليه وشرائه
الحضانه سبع سنين
والحرية والدين والعفة
والامانة

وكل عضو أخذ من

مفصل فقيه القصاص

ولا قصاص في الجروح

الأنفي الموضحة

(فصل والدية) على

ضرر بين مغلظة ومخففة

فالمغلظة مائة من الإبل

ثلاثون حقة وثلاثون

جذعة وأربعون خلفة

في بطونها وأولادها

والمخففة مائة من الإبل

عشرون حقة وعشرون

جذعة وعشرون بنت

لبون وعشرون ابن

لبون وعشرون بنت

مخاض فإن عدمت

الإبل انتقل إلى قيمتها

وقيل ينتقل إلى ألف

دينار أو اثني عشر ألف

درهم وإن غلظت زيد

عليها الثلث وتغلظ دية

الخطأ في ثلاثة مواضع

إذا قتل في الحرم أو قتل

في الأشهر الحرم أو قتل

ذارحم محرم ودية المرأة

على النصف من دية

الرجل ودية اليهودي

والنصراني ثلث دية

المسلم وأما المجوسي فقيه

ثلثا عشر دية المسلم

وتكامل دية النفس في

قطع اليدين والرجلين

والأنف والأذن والعينين

والجفون الأربع

واللسان والشفتين

وذهب الكلام وذهب

للبصر

بالصحيحة على المشهور الآن يقول عدلان من أهل الخبرة إن السلاء إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم ويشتد مع هذا أن يمنع بها مستوفيا ولا يطلب أرباشا للشلل ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل عضو أخذ) أي قطع (من مفصل) كرفق وكوع (فقيه القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه * وأعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا ودائمة تدميه وباضعة تقطع اللحم وتبلاحة تفورض فيه وسمحاق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوضحته أم لا ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر ومأمومة تبلغ خريطة الدماغ المسماة أم الرأس ودامغة بغير معجمة تخرق تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الأنفي الموضحة) فقط لاني غيرها من بقية العشرة

(فصل) في بيان الدية وهي المال الواجب بالجناية على حرفي نفس أو طرف (والدية على ضرر بين مغلظة ومخففة) لا ثالث لهما (فالمغلظة) بسبب قتل الذكركر المسلم عمدا (مائة من الإبل) والمائة مثلثة (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناهما في كتاب الزكاة (و أربعون خلفة) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف بقوله (في بطونها وأولادها) والمعنى إن الأرباعين حوامل ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالإبل (والمخففة) بسبب قتل الذكركر المسلم (مائة من الإبل) والمائة خمسة (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) ومتى وجبت الإبل على قاتل ارعاقلة أخذت من إبل من وجبت عليه وإن لم يكن له إبل فتؤخذ من غالب إبل بلدة بلدى أو قبيلة بدوى فإن لم يكن في البلدة أو القبيلة إبل فتؤخذ من غالب إبل أقرب البلاد أو القبائل إلى موضع المؤدى (فإن عدمت الإبل انتقل إلى قيمتها) وفي نسخة أخرى فإن أعوزت الإبل انتقل إلى قيمتها هذا ما في القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) في القديم ينتقل (إلى ألف دينار) في حق أهل الذهب (أو) ينتقل إلى (اثني عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة وسواء فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة (وإن غلظت) على القديم (زيد عليها الثلث) أي قدره في الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثون دينارا وثلث دينار وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع) أحدها (إذا قتل في الحرم) أي حرم مكة أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام فلا تغليظ فيه على الأصح والثاني مذکور في قول المصنف (أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والحرم ورجب والثالث مذکور في قوله (أو قتل) فرياله (ذارحم محرم) بسكون المهملة فإن لم يكن الرحم محرما لكنت العم فلا تغليظ في قتلها (ودية المرأة) والخنثى المشكل (على النصف من دية الرجل) نفسا وجرحا في دية حرة مسلمة في قتل عمدا وشبه عمدا خمسون من الإبل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون خلفة إبل حوامل وفي قتل خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وعشر بنات لبون وعشر حقائق وعشر جذاع (ودية اليهودي والنصراني) والمستأمن والمعاهد (ثلث دية المسلم) نفسا وجرحا (وأما المجوسي فقيه ثلثا عشر دية مسلم) وأخصر منه ثلث خمس دية المسلم (وتكامل دية النفس) وسبق أنها مائة من الإبل (في قطع) كل من (اليدين والرجلين) فيجب في كل يداورجل خمسون من الإبل وفي قطعهما مائة من الإبل (و) تكامل الدية في قطع (الأنف) أي في قطع ما لا ن منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية (و) تكامل الدية في قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير إيضاح فإن حصل مع قلعهما إيضاح وجب أرشه وفي كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أيسر الأذنين بحاية عليهما ففهي مادية (والعينين) وفي كل منهما نصف دية وسواء في ذلك عين أحول أو أعور أو أعمش (و) في (الجهون الأربع) في كل جفن منها ربع دية (واللسان) لناطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا تنفع وأرت (والشفتين) وفي قطع أحدهما نصف دية (وذهب الكلام) كله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية والخرف التي تورع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب (وذهب البصر)

وذهب السمع وذهب
الشم وذهب العقل
والذكر والاثني وفي
الموضحة والسن خمس
من الابل وفي كل عضو
لامتفعة فيه حكومة
ودية العبد قيمته ودية
الجنين الحر غرة عبد
او أمة ودية الجنين
الرقيق عشر قيمة امه
(فصل) واذا اقترن
بدعوى الدم لوث يقع
به في النفس صدق
المدعي حلف المدعي
خمين يمينا واستحق
الدية وان لم يكن هناك
لوث فاليمين على المدعي
عليه وعلى قاتل النفس
المحرمة كفارة عتق
رقبة مؤمنة سليمة من
العيوب المضرة فان لم
يجد فصيام شهرين
متتابعين
(كتاب الحدود)
والزاني على ضربين
محسن وغير محسن
فالمحسن حده الرجم
وغير المحسن حده مائة
جدة وتغريب عام الى
مسافة القصر وشرايط
الاحصان اربع البلوغ
والعقل والحرية ووجود
الوطء

أى اذهابه من العنين أما اذهابه من احدهما ففيه نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة وعين المتعمد
وطفل (وذهب السمع من الاذنين) وان نقص من اذن واحدة سدت وضبطت به سماع الأخرى ووجب قسط
التفاوت وأخذ بنسبته من تلك الدية (وذهب الشم) من المنخرين وان نقص الشم وضبط قدره ووجب قسطه
من الدية والاحكومة (وذهب العقل) فان زال بجرح على الرأس له أرش مقدرا وحكومة وجبت الدية مع
الارش (والذكر) السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعين وقطع الحشفة كالدكر ففي قطعها وحدها دية
(والاثني) أى البيضتين ولو من عنين ومحبوب وفي قطع احدهما نصف دية (وفي الموضحة) من الذكر
الحر المسلم (وفي) (الذن) منه (خمس) من الابل (وفي) اذهاب (كل عضو لا منفعة فيه حكومة) وهي جزء من
الدية نسبتته الى دية النفس نسبة نقصها أى الجنابة من قيمة المجنى عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها فلو كانت
قيمة المجنى عليه بلا جنابة على يده ثلاث عشرة و بدونها تسعة فالتقص عشر فيجب عشر دية النفس (ودية)
العبد المعصوم (قيمه) والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكر عبدا وبنياده وجبت
قيمتان في الاظهر (ودية الجنين الحر) المسلم تبعا لأحد أبويه ان كانت أمه معصومة حال الجنابة (غرة) أى
نسمة من الرقيق (عبد أو أمة) سليم من عيب مبيع ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية فان فقدت الغرة
وجب بدلها وهو خمسة أبعرة وتجب الغرة على عاقلة الجاني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجنابة
عليها ويكون ما وجب لسيدها ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني غرة كثلث غرة مسلم وهو يعبرون ثلثا بعير
(فصل) في أحكام القسامة وهي أيمان الدماء (واذا اقترن بدعوى الدم لوث) بثلاثة وهو لغة الضعف وشرعا
قرينة تدل على صدق المدعي بان توقع تلك القرينة في القلب صدقه الى هذا أشار المصنف بقوله (يقع به في
النفس صدق المدعي) بان وجد قتل أو بعضه كراسه في محلة منفصلة عن بلد كبير كما في الروضة رأس لها أو وجد
في قرية صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم (حلف المدعي خمسين يمينا) ولا يشترط موالاتها على
المذهب ولو تخلل بين الايمان جنون من الخالف أو اغواء منه بنى بعد الافاقة على ماضى منها ان لم يعزل القاضي
الذي وقعت القسامة عنده فان عزل وولى غيره وجب استئنافها (و) اذا حلف (المدعي استحق الدية) ولا
تقع القسامة في قطع طرف (وان لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعي عليه) فيحلف خمسين يمينا (وعلى قاتل
النفس المحرمة) عمدا او خطأ او شبه عمدا (كفارة) ولو كان القاتل صبيا او مجنونا فيعتق الولي عنهما من مالهما
والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أى الخلة بالعمل والكسب (فان لم يجد) ها فصيام
شهرين باطلال (متتابعين) بنية الكفارة ولا يشترط نية التمتع في الاصح فان عجز المكفر عن صوم شهرين
طهرم او لحقه بالصوم مشقة شديدة او خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين مسكينا او فدية بدع لـ كل واحد
منهم مدام طعام يجزى في الزطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا

(كتاب) احكام (الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لانهما من ارتكاب الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بحديث الزنا
المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين محسن وغير محسن فالمحسن) وسيأتى قرينا انه البالغ العاقل الحر
الذي غيب حشفته وقصرها من مقطوعها قبل في نكاح صحيح (حده الرجم) بحجارة معتدلة لا بحصى
صغيرة ولا بصخر (وغير المحسن) من رجل او امرأة (حده مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالجلد
(وتغريب عام الى مسافة القصر) فأكثر برأى الامام وتحسب مدة العام من اول سفر الزاني لامن وصوله مكان
التغريب والارزاق كون بعد الجا (وشرايط الاحصان اربع) الأول والدني (البلوغ والعقل) الا حد على
صبي ومجنون بل يؤدى بان يميز جرمهما عن الوقوع في الزنا (و) لثا (الحرية) فلا يكون الرقيق والمبعض
والكاتب وام الولد محصنا وان وطئ كل منهم في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم او ذمي

والعبد والامة حدما
نصف حد الحر وحكم
اللوأ واتبان البهائم
كحكم الزنا ومن وطئ
فيما دون الفرج عزز
ولا يبلغ بالتعزير ادنى
الحدود

﴿فصل﴾ وإذا قذف
غيره بالزنا فعليه حد
القذف بثمانية شرائط
ثلاثة منها في القاذف
وهو ان يكون بالغاً عاقلاً
وان لا يكون والداً
للقذوف وخسة في
المقذوف وهو ان يكون
مسالم بالغاً عاقلاً حراً
عقياً ومحد الحر ثمانين
والعبد اربعين ويسقط
حد القذف بثلاثة
أشياء اقامة البينة او
عفو المقذوف او
اللعان في حق الزوجة
﴿فصل﴾ ومن شرب
خراً او شرباً مسكراً
يحد اربعين ويجوز ان
يبلغه ثمانين على وجه
التعزير ويجب عليه
بأحد امرين بالبينة
او الاقرار ولا يحد بالقيء
والاستنكاه

﴿فصل﴾ وتقطع يد
السارق بثلاثة شرائط
ان يكون بالغاً عاقلاً
وان يسرق نصاً باقيته
ربع دينار من حزم مثله
لاملك له فيه ولا شبهة في

(في نكاح صحيح) وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تعقيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها بقبول وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به التحصين (والعبد والامة حدما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين جلة ويغرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيسرق حده الخ كان اولى ليعم المكاتب والمبعض وأم الولد (وحكم اللواط واتبان البهائم كحكم الزنا) فمن لاط بشخص بان وطئه في دبره حد على المذهب ومن أتى بهيمة حد كما قال المصنف لكن الراجح أنه يعزّر (ومن وطئ) أجنبية (فيما دون الفرج عزز ولا يبلغ) الامام (بالتعزير أدنى الحدود) فان عزز عبد اوجب أن ينقص في تعزيره عن عشرين جلة أو عزز حراً اوجب أن ينقص في تعزيره عن أربعين جلة لانه أدنى حد كل منهما

﴿فصل﴾ في بيان أحكام القذف وهو لغة الرمي وشرعاً الرمي بالزنا على جهة التعيير لتخرج الشهادة بالزنا (وإذا قذف) بذال معجمة (غيره بالزنا) كقوله زيت (فعليه حد القذف) ثمانون جلة كما سيأتي هذا ان لم يكن القاذف أباً أو أماً وان علياً كما سيأتي (ثمانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً) فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما شخصاً (وان لا يكون والد للمقذوف) فلو قذف الاب او الام وان علا ولده وان سفل لا حد عليه (وخمس في المقذوف وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عقياً) عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافر او صغير او مجنون او رقيقاً او زانياً (ويحد الحر) القاذف (ثمانين) جلة (و) يحد (العبد اربعين) جلة (ويسقط) من القاذف (حد القذف بثلاثة أشياء) احدها (اقامة البينة) سواء كان المقذوف اجنبياً او زوجة واثاني مذكور في قوله (او عفو المقذوف) اى عن القاذف والثالث مذكور في قوله (او اللعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل واذا رمى الرجل الخ

﴿فصل﴾ في أحكام الاشربة وفي الحد المتعلق بشربها (ومن شرب خماً) وهي المتخذة من عصير العنب (أو شرباً مسكراً) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حراً (اربعين) جلة وان كان رقيقاً عشرين جلة (ويجوز أن يبلغ) الامام (به) اى حد الشرب (ثمانين) جلة والزيادة على اربعين في حرو عشرين في دفين (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا يمنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) اى شارب المسكر (بأحد امرين بالبينة) اى رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (او الاقرار) ان الشارب بانه شرب مسكراً فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمينين مردودة ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره (ولا يحد) اى الشارب (بالقيء والاستنكاه) اى بان يشم منه رائحة الخمر

﴿فصل﴾ في أحكام قطع السرقة وهي لغة اخذ المال خفية وشرعاً اخذه خفية ظاهراً من حزم مثله (وتقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بستة شرائط (ان يكون) السارق (بالغاً عاقلاً) مختاراً مسلماً او ذمياً فلا قطع على صبي ومجنون ومكره وتقطع يده مسلم وذمى بمال مسلم وذمى واماً المعاهد فلا قطع عليه في الاظهر وما تقدم شرط في السارق وذكر المصنف شرط القلع بالطر للسروق في قوله (وان يسرق نصاً باقيته ربع دينار) اى خالصاً ضرراً او يسرق قسراً مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار ضرراً وقيمه (من حزم مثله) فان كان المسروق بصحراء او مجد أو شارع اشترط في احرازه دوام الملاحظ وان كان بحصن كبيت كفى لحاظ معتاد في مثله وثوب ومتاع وضعه شخص بقر به بصحراء مثلاً ان لاحظته بنظره له وقتاً فوقتاً ولم يكن هاتكاً اذ دام طارقين فهو محرز والا فلا وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق ومن شرط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لاملك له فيه ولا شبهة) اى لا سارق (في مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال اصل وفرع للسارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتقطع) من السارق (يد اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعها منه بحبل يجر بعنف وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فان سرق ثالثاً قطعت اليسرى) بعد خلعها (فان سرق رابعاً

مال المسروق منه وتقطع يده اليمنى من مفصل الكوع فان سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى فان سرق رابعاً

قطعت رجله اليمنى) بعد خلعها من مفصل القدم كما فعل باليسرى ويعيش محل القطع زيت أو دهون
سرق بعد ذلك) أي بعد الرابعة (عزرو قيل يقتل صبوا) وحديث الأئمة يقتله في المرة الخامسة
(فصل) في أحكام قاطع الطريق وسمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو مسلم مكلف
له شوك فلا يشترط فيه ذكرورة ولا عدد نخرج بقاطع الطريق المختلس الذي يتعرض لأخذ اللقافة ويعتمد
الهرب (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الأول مذكور في قوله (ان قتلوا) أي عمداً وعدواً من يكافؤنه (ولم
يأخذوا المال قتلوا) حتماً وإن قتلوا خطأ أو شبه عمداً أو من لم يكافؤنه لم يقتلوا والثاني مذكور في قوله (فإن قتلوا
وأخذوا المال) أي نصاب السرقة فكثر (قتلوا وصلبوا) على خشبة ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم
والصلاة عليهم والثالث مذكور في قوله (وإن أخذوا المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فكثر من حرز مثله ولا شبهة
لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي تقطع منهم أواليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فیسراهم
ويعملهم بقطعان فإن كانت اليمنى أو الرجل اليسرى مبقودة أكنى بالموجود في الأصح والرابع مذكور في قوله
(فإن أخافوا) المارين في الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مألولاً لم يقتلوا) نفساً (حبسوا) في غير موضعهم
(وعزروا) أي حبسهم الإمام وعزروهم (ومن تاب منهم) أي قاطع الطريق (قبل القسرة) من الإمام عليه
(سقط عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي تحميم قتله وصلبه ووطع يده ورجله ولا يسقط
بأحد الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقة بعد التوبة وفهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي تتعلق
بالأدبين كقصاص وحد قذف ورد مال أنه لا يسقط شيء منها عن قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك
(فصل) في أحكام الصيال والتلاف البهائم (ومن قصد) بضم أوله (بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه) فإن صال عليه
شخص يريد قتله أو أخذ ماله وإن قتل أو وطء حريمه (فقاتل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حريمه (وقتل)
الصائل عن ذلك دفاعاً للصياله (فلا ضمان عليه) قصاص ولا دية ولا كفارة (وعلى راكب الدابة) سواء كان
مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها (ضمان ما ألفتته دابته) سواء كان الألف يديها أو رجلها أو
غير ذلك ولو نالت أو رأت بطريق فقتل بذلك نفس أو مال فلا ضمان

(فصل) في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون مخالفون للإمام العادل ومفردين البغاة باغ من البغي وهو الظلم
(ويقابل) ففتح ما قبل آخر (أهل البغي) أي يقابلهم الإمام (بثلاثة شرائط) أحدها (أن يكونوا في منعة)
بأن يكون لهم شوك بقوة وعدو بمطاع فيهم وإن لم يكن المطاع اماماً منصوباً بحيث يحتاج الإمام العادل في
ردهم لطاعته إلى كلمة من بذل مال وتحصيل رجال فإن كانوا أفراداً ليس لهم ضبطهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (أن
يخرجوا عن قبضة الإمام) العادل إما بترك الألقاب له أو بمعصية حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً أو غيره كحد
وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائغ) أي محتمل كما عبر به بعض الأصحاب بكطابة أهل
صفين بدم عثمان حين اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم
يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقال الإمام البغاة حتى يبعث إليهم رسولاً أميناً فليأمرهم ما يكرهونه فإن ذكره أو أنه
مطاعة عن السبب في امتناعهم من طاعته أو إظهاره لم يرد كروا شيئاً أو أصرروا بعد إزالة المظلمة على البغي نصحتهم
ثم أعصمهم بالقتل (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فإن قتل شخص عادلاً لا قصاص عليه في الأصح ولا يطلق
أسماءهم وإن كانوا عبيداً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطيع أسيرهم مختاراً بمتابعته للإمام
(ولا يبيعهم) ويرى سلاحهم وخيلهم إليهم إذا انقضى الحرب وأمنت غالتهم تفرقهم أو ردهم للطاعة
ولا يقاتلون مضيق كساروه جنين الضرورة فيقاتلون بذلك كأهل ألبابيه أو أحاطوا بنا (ولا يذفع على
رعيهم) والله في تبيين القتل وتعجيله

(فصل) في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون مخالفون للإمام العادل ومفردين البغاة باغ من البغي وهو الظلم
(ويقابل) ففتح ما قبل آخر (أهل البغي) أي يقابلهم الإمام (بثلاثة شرائط) أحدها (أن يكونوا في منعة)
بأن يكون لهم شوك بقوة وعدو بمطاع فيهم وإن لم يكن المطاع اماماً منصوباً بحيث يحتاج الإمام العادل في
ردهم لطاعته إلى كلمة من بذل مال وتحصيل رجال فإن كانوا أفراداً ليس لهم ضبطهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (أن
يخرجوا عن قبضة الإمام) العادل إما بترك الألقاب له أو بمعصية حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً أو غيره كحد
وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائغ) أي محتمل كما عبر به بعض الأصحاب بكطابة أهل
صفين بدم عثمان حين اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم
يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقال الإمام البغاة حتى يبعث إليهم رسولاً أميناً فليأمرهم ما يكرهونه فإن ذكره أو أنه
مطاعة عن السبب في امتناعهم من طاعته أو إظهاره لم يرد كروا شيئاً أو أصرروا بعد إزالة المظلمة على البغي نصحتهم
ثم أعصمهم بالقتل (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فإن قتل شخص عادلاً لا قصاص عليه في الأصح ولا يطلق
أسماءهم وإن كانوا عبيداً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطيع أسيرهم مختاراً بمتابعته للإمام
(ولا يبيعهم) ويرى سلاحهم وخيلهم إليهم إذا انقضى الحرب وأمنت غالتهم تفرقهم أو ردهم للطاعة
ولا يقاتلون مضيق كساروه جنين الضرورة فيقاتلون بذلك كأهل ألبابيه أو أحاطوا بنا (ولا يذفع على
رعيهم) والله في تبيين القتل وتعجيله

(فصل) في أحكام الردة ردي أخس أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعاً قطع

الاسلام بنية كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على جهة الاستهزاء أو العناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث الصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب رسوله من رسل الله أو حلل محرما بالاجماع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالا بالاجماع كالنكاح والبيع استتبت وجوب باقي الحال في الاصح فيهما ومقابل الاصح في الاولى انه يسن الاستتابة وفي الثانية انه يجهل (ثلاثا) اي الى ثلاثة ايام (فان تاب) بعوده الى الاسلام بان يقر بالشهادتين على الترتيب بان يؤمن بالله واوليائه برسوله فان عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء (والا) اي وان لم يقب المرتد (قتل) اي قتله الامام ان كان حرا بضرب عنقه لا باحراق ونحوه فان قتله غير الامام عزروا ان كان المرتد رقيقا جاز للسيد قتله في الاصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فقد ذكره هنا فقال

﴿فصل﴾ (وتارك الصلاة) المعهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد لوجوبها فحكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) ومسبق قريبا بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة (والا) أي وان لم ينب (قتل جدا) لا كفرا (وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضا في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

﴿كتاب﴾ أحكام (الجهاد)

وكان الامر به في عهد رسول الله ﷺ بعد الهجرة فرض كفأته وأما بعده فلا كفار حالان أحدهما أن يكونوا ببلادهم فالجهاد فرض كفأته على المسلمين في كل سنة فاذا ذه من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقيين والثاني أن يدخل الكفار بلاد من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريبا منها فالجهاد حينئذ فرض عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها (الاسلام) فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أمره سيده ولا مبعوض ولا مدبر ولا مكاتب (و) الخامس (الكورية) فلا جهاد على امرأة وخشي متشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على مريض بمرض يمنعه عن قتال وركوب الأبدشة شديدة كحمى مطبقة (و) السابع (الطاقة على القتال) فلا جهاد على أقطع يده ولا على من عدم أهبة القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن أسر من الكفار فعلى ضربين ضرب) لا تخير فيه للامام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يبر (رفيقا بنفس السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار ونساءهم ويلحق بما ذكر الخنثى والمجانين وخرج الكفار نساء المسلمين لان الاسر لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي وهم) الكفار الاصليون (الرجال البالغون) الاحرار العاقلون (والامام مخير فيهم بين أربعة أشياء) أحدها (القتل) بضرب رقبته لا بتحرير ولا تغريق مثلا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم مدالا استرقاقا كبقية أموال الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بتخليفة سبيلهم (و) الرابع (الفدية) اما بالمال أو بالرجال أي الاسرى من المسلمين ومال ندائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم (يفعل) الامام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فان خفي عليه لاحظ حدهم حتى يطم له لاحظ فيفعله وخرج بقوله لاساها الاصليون الكفار غير الاصليين كالمرتدين فيطالبهم الامام بالاسلام فان امتنعوا قتلهم (من أسلم) من الكفار (قبل الاسر) أي اسر الامام له (احرز ماله ودمه وصغار اولاده) عن السبي وحكم بالسلامة لهم نهجا بخلاف البالغين من اولاده فلا يبعدهم اسلام أبيهم واسلام الجديعهم أيضا الولد الصغير واسلام الكافر لا يصمم زوجه عن استرقاقها ولو كانت حاملا فان

ومن ارتد عن الاسلام استتبت ثلاثا فان تاب والاقتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين

﴿فصل﴾ (وتارك الصلاة) المعهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد لوجوبها فحكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) ومسبق قريبا بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة (والا) أي وان لم ينب (قتل جدا) لا كفرا (وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضا في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

﴿كتاب الجهاد﴾ وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والصحة والطاقة على القتال ومن أسر من الكفار فعلى ضربين ضرب يكون رفيقا بنفس السبي وهم الصبيان والنساء وضرب لا يرق بنفس السبي وهم الرجال البالغون والامام مخير فيهم بين أربعة أشياء القتال والاسترقاق والفدية والامن والفدية بالمال او بالرجال يفعل من ذلك ما فيه المصلحة ومن أسلم قبل الاسر أحرز ماله ودمه وصغار اولاده

ويحكم للصبي بالاسلام
عند وجود ثلاثة أسباب
أن يسلم أحد أبويه
وأن يسلم مسلم متفردا
عن أبويه أو يوجد
لقبطا في دار الاسلام
﴿فصل﴾ ومن قتل
قبيلة أعطى سلبه
وتقسم الغنيمة بعد
ذلك على خمسة أخماس
فيعطى أربعة أخماسها
لمن شهد الواقعة ويعطى
للقارس ثلاثة أسهم
وللراجل سهم ولا يسهم
الامن استكمل فيه
خمس شرائط الاسلام
والبالوغ والعقل والحرية
والذكورية فان اخل
شرط من ذلك رضح
له ولم يسهم ويقسم
الخمس على خمسة أسهم
سهم لرسول الله صلى
الله عليه وسلم يصرف
بعده للمصالح وسهم
لنوى القربي وهم
بنوهائهم وبنو المطلب
وسهم لليتامى وسهم
للمساكين وسهم لآبناء
السبيل

﴿فصل﴾ ويقسم مال
النبي على خمس فرق
يصرف خمسة على من
يصرف عليهم خمس
الغنيمة ويعطى أربعة
أخماس المقاتلة

استوفت انقطع نكاحه في الحال (ويحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها (ان يسلم أحد أبويه)
فيحكم بالاسلام تبعاً لها وأما من بلغ مجنوناً أو بلغ عاقلاً ثم جن فكالصبي والسبب الثاني مذكور في قوله
(أو يسلم مسلم) حال كون الصبي (متفرداً عن أبويه) فان سبي الصبي مع أحد أبويه فلا يتبع الصبي السابى له
ومعنى كونه مع أحد أبويه ان يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة لان مالكم ما يكون واحد ولو سباه ذى
وجاه الى دار الاسلام لم يحكم بالاسلام في الأصح بل هو على دين السابى له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد)
أى الصبي (لقبطا في دار الاسلام) وان كان فيها اهل ذمة فانه يكون مسلماً وكذا لو وجد في دار كفر وفيها مسلم
﴿فصل﴾ في بيان احكام السلب وقسم الغنيمة (ومن قتل قبيلة أعطى سلبه) فتح اللام بشرط كون القاتل
مسلماً ذكراً كان أو أنثى حراً أو عبداً شرطه الامام له أولاً والسلب ثياب القتيل التي عليه والخف والران وهو
خف بلا قسم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والمركوب الذي قاتل عليه أو امسكه بعنانه والسرير واللباس
ومقود الدابة والسوار والطوق والمنطقة وهي التي يشدها الوسط والخاتم والنفقة التي معه والجنبة التي تقاد معه
وانما يستحق القاتل سلب الكافر اذا غر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكفي بر كوب هذا الغرر شر ذلك
الكافر فلو قتله وهو اسير أو نائم أو نائم بعد انهمز ام الكفار فلا سلب له وكفاية شر الكافر ان يزيل امتناعه كأن
يفقأ عينيه أو يقطع يديه أو رجليه والغنيمة لغتة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وشرع المال الحاصل للمسلمين من
كفار اهل حرب بقتال وإيجاب خيل أو ابل وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من المرتدين فانه في الغنيمة
(وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أى بعد أخراج السلب ثم (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها) من عقار
ومنقول (لمن شهد) أى حضر الواقعة من الغنائم بنية القتال وان لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لآنية
القتال وقاتل في الأظهر ولا شيء لمن حضر بعد انتهاء القتال (ويعطى للقارس) الحاضر الواقعة وهو من أهل
القتال بفرس ميبأ للقتال عليه سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين لفرسه وسهميه ولا يعطى الا لفرس واحد
ولو كان معه أفراس كثيرة (وللراجل) أى المقاتل على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم الامن) أى شخص
(استكمل فيه خمس شرائط الاسلام والبالوغ والعقل والحرية والذكورية) فان اخل شرط من ذلك
رضخ له ولم يسهم له) أى لمن اخل فيه الشرط اما لكونه صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً أو أنثى أو ذمياً والرضخ لغتة
العطاء القليل وشرعاً شئ دون سهم يعطى للراجل ويجهد الامام في قتل الرضخ بحسب رأيه فيزيد للمقاتل على
غيره والاكثر قتلاً على الأقل قتلاً ومحل الرضخ الا خمس الاربعة في الأظهر والثاني محله أصل الغنيمة
(ويقسم الخمس) الباقي بعد الا خمس الاربعة (على خمسة أسهم سهم) منه (لرسول الله صلى الله عليه وسلم)
وهو الذي كان له في حياته (يصرف بعد للمصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكمين في البلاد أما قضاة
العسكر فيرزقون من الا خمس الاربعة كما قاله الماوردي وغيره وكذا الثنور وهي المواضع المخوفة من
أطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقدم الأهم من المصالح
فالأهم (وسهم لنوى القربي) أى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو بنوهائهم وبنو المطلب) يشترك
في ذلك الذكور والأنثى والغنى والفقير ويفضل الذكور فيعطى مثل حظ الانثيين (وسهم لليتامى) المسلمين جمع
يتيم وهو غير لأب له سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له جداً ولا قتل أبوه في الجهاد أولاً ويستترط فقر اليتيم
(وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل) وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام

﴿فصل﴾ في قسم النبي على مستحقيه والنبي لغتة مأخوذة من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار
الى المسلمين وشرعاً هو مال حصل من كفر بلا قتال ولا إيجاب خيل ولا ابل كالجزية وعشر التجارة
(وتقسم ما للنبي على خمس فرق يصرف خمسة) يعنى النبي (على من) أى الخمسة الذين (يصرف عليهم
خمس الغنيمة) وسبق قريباً بيان الخمسة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ أخماسه أى النبي (للمقاتلة)

وهم الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان المرتزة بعد انصافهم بالاسلام والتكليف والحرية والصحة فيفرق الامام عليهم الاحسان الاربعة على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعي في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) الى انه يجوز للامام أن يصرف الفاضل عن حاجات المرتزة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والثغور ورومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

(فصل في أحكام الجزية وهي لغة اسم تخرج مجعول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل أي كفت عن قتلهم وشراعمال يلزمه كافر بعقد مخصوص ويشترط أن يعقده الامام أو نائبه لا على جهة التأقيت فيقول أقرر لكم بدار الاسلام غير المحجاز أو أذنت في اقامتكم بدار الاسلام على أن تبدلوا الجزية وتنقادوا لحكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء أقررني بدار الاسلام كفي (وشرايط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على الصبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية أو تقطع جنونه كثيرا عن ذلك كيوم يحن فيه ويوم يفيق فيه لفقت أيام الافاقة فان بلغت سنة وجب جزيتها (و) الثالث (الحرية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده أيضا والمكاتب والمذبر والمبعوض كالرفيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على امرأة وخنثى فان بانت ذكورية أخذت منه الجزية للسنين الماضية كما بحثه النووي في زيادة الروضة وجزءه في شرح المهذب (و) الخامس (أن يكون) الذي تعقده الجزية (من أهل الكتاب) كاليهودي والنصراني (أو من له شبهة كتاب) وتعقد أيضا الاولاد من يهود أو نصر قبل النسخ أو سكننا في وقته وكذا تعقد لمن أحد أبويه وثني والآخر كتابي ولزاعم التمسك بصحف ابراهيم المنزلة عليه أو بزبور داود المنزل عليه (وأقل) ما يجب في (الجزية) على كل كافر (دينار في كل حول) ولا حدا كثيرا للجزية (و يؤخذ) أي يسن للامام أن يما كس من عقبت له الجزية وحينئذ يؤخذ (من المتوسط) الحال (ديناران ومن الموسر اربعة دنانير) استحبابا اذا لم يكن كل منهما سفيهاً فان كان سفيها لم يما كس الامام ولي السفيه والعبرة في المتوسط اليسار بأخر الحول (ويجوز) أي يسن للامام اذا صالح الكفار في بلدهم لا في دار الاسلام (ان يشترط عليهم الضيافة) لمن يمر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة ان رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن عقد الجزية) بعد صحته (اربعة اشياء) أحدها (ان يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برقي كما قاله الجمهور لا على وجه الاهانة (و) الثاني (ان تجرى عليهم احكام الاسلام) فيضمنون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا قيم عليهم الحد (و) الثالث (ان لا يذكروا دين الاسلام الا بخبر) (و) الرابع (ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) أي بان أو وامن يطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلادنا وفي بلاد مجاور لنا لزمنا دفع أهل الحرب عنهم (و يعرفون بلبس الغيار) بكسر الغين المعجمة وهو تغير اللباس وأن يخطط الذمي على ثوبه شيئا يخال لون ثوبه ويكون ذلك على الكتف والاولى باليهودي الاصفر وبالنصراني الازرق وبالمجوسي الاسود والاجر وقول المصنف يعرفون عبر به المولى أي اضافي الروضة بعباد صلها السكنى في المنهاج قال ويؤمر أي الذمي ولا يعرف من كلامه أن الامر لا وجوب أو التنب لکن مدة ضي كلام الجمهور الاول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد الزنار) وهو برزاي معجمة خيط ضليظ يشد في الوسط فرق الثياب ولا يكفي جعله تحتها (و يمنعون من ركوب الخيل) النفيسة وغيرها ولا يمنعون من ركوب الجير ولو كانت نفيسة و يمنعون من اسماءهم المسلمين قون الشرك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

وفي مصالح المسلمين
(فصل في شرائط وجوب
الجزية خمس خصال
البلوغ والعقل والحرية
والذكورية وأن يكون
من أهل الكتاب أو
من له شبهة كتاب
وأقل الجزية دينار في
كل حول ويؤخذ من
المتوسط ديناران ومن
الموسر اربعة دنانير
ويجوز ان يشترط
عليهم الضيافة فضلا
عن مقدار الجزية
ويتضمن عقد الجزية
اربعة اشياء ان يؤدوا
الجزية وان تجرى
عليهم احكام الاسلام
وان لا يذكروا دين
الاسلام الا بخبر وان
لا يفعلوا ما فيه ضرر
على المسلمين ويعرفون
بلبس الغيار وشد
الزنار و يمنعون من
ركوب الخيل

مؤكد ويجزى قيم
الجدع من الضأن والنحر

من المعز والثني من

الابل والثني من البقر

وتجزى للبدنة عن

سبعة والبقرة عن

سبعة والشاة عن واحد

وأربع لا تجزى في

الضحيا العوراء البين

عورها والعرجاء البين

عرجها والمريضة البين

مرضها والعجفاء التي

ذهب غنها من الهزال

ويجزى الخصي

والمكسور القرن ولا

تجزى المقطوعة الاذن

والذنب ووقت الذبح

من وقت صلاة العيد

الى غروب الشمس

من آخر أيام التشريق

ويستحب عند الذبح

خسة أشياء التسمية

والصلاة على النبي صلى

الله عليه وسلم واستقبال

القبلة والتكبير والدعاء

بالقبول ولا يأكل

المضحي شيئا من

الأضحية المنذورة

ويأكل من الأضحية

المتطوع بها ولا يبيع

من الأضحية ويطعم

الفقراء والمساكين

﴿فصل﴾ والعقيقة

مستحبته وهي الديبة

عن المولود يوم سابعه

ويذبح عن الغلام

شاتان وعن الجارية شاة ويطعم الفقراء والمساكين

ثلاثة أقسام أحدها مالا يؤكل فديحته وميته سواه والثاني ما يؤكل فلا يحل الا بالتذكية الشرعية والثالث ما تحل ميتته كالسمك والجراد

﴿فصل﴾ في أحكام الأضحية بضم الهمزة في الأشهر وهي اسم الذبح من النعم يوم عيد النحر وإيام التشريق تقر بالي الله تعالى (والأضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الأضحية الا بالنحر (ويجزى فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنين وطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله سنتان وطعن في الثالثة (وتجزى البدنة عن سبعة) اشتركوها في التضحية بها (و) تجزى (البقرة عن سبعة) كذلك وتجزى (الشاة عن) شخص (واحد) هي أفضل من مشاركتها في بيع وأفضل أنواع الأضحية بل ثم بقر ثم غنم (وأربع) وفي بعض النسخ وأربعة (لا تجزى في الضحايا) أحدها (العوراء البين) أي الطاهر (عورها) وان بقيت الحذقة في الأصح (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اضجاءها للتضحية بها بسبب اضطرارها (و) الثالث (المريضة البين مرضها) ولا يضر يسير هذه الأمور (و) الرابع (العجفاء) وهي (التي ذهب غنها) أي ذهب دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزى الخصي) أي المقطوع الخصيتين (والمكسور القرن) لم يؤثر في ما يحرم ويجزى أيضا فاقدة القرون وهي المسماة بالجلحاء (ولا تجزى المقطوعة) كل (الاذن) ولا بعضها ولا الخاتمة بلا اذن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا بعضه (و) يدخل (وقت الذبح) للأضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيد النحر وعبرة الروضة وأهلها يدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين انتهى ويستمر وقت الذبح (إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشرا الحجة (ويستحب عند الذبح خسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح بسم الله والآخر بسم الله الرحمن الرحيم فلو لم يسم حل المذبوح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره ان يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أي يوجه الذابح مذهبها للقبلة ويتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال الماوردي (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك قبل أي هذه الأضحية نعمة منك على وتقربت بها إليك فتقبلها مني (ولا يأكل المضحي شيئا من الأضحية المنذورة) بل يجب عليه التصديق بجمع لجها فلو أخرها شلت لزمه ضمانه (و) يأكل من الأضحية المتطوع بها (لما على الجديد) أو المثلثان فقيل يتصدق بهما ويرجعه الووي في تصحيح التنبيه وقيل يهدي ثلثا للمساكين الأغنياء ويتصدق بثلث على الفقراء من لجها ولم يرجع الووي في الروضة وأصلها شاة من هذين الوحيين (ولا يبيع) أي يحرم على المضحي بيع شيء (من الأضحية) أي من لجها أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا جملها أجزاها ولو كانت الأضحية تطوعا (ويطعم) خنما من الأصحة المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والأفضل المداة بجميعها أو اللقمة أو لقما تبرك المضحي بأكليها لأنه يسر له ذلك وإذا أكل البعض ونصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بأجمع والنصدق بالبعض

﴿فصل﴾ في بيان أحكام العقيقة وتوحي لغة اسم الشعر على رأس المولود وشرعا ما سبذ كره المصنف بقوله (والعقيقة) عن المولود (مستحبة) وفسر المصنف العقيقة بقوله (وهي الديبة عن المولود يوم سابعه) أي يوم سابع ولا توحي يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت بالماحبر بعده فان تأخرت أو غممة حكمها في حق العات عن المولود أما هو في خير في العق عن نفسه والتركة (ويذبح عن الغلام شاتان) (و) يذبح (عن الجارية شاة) لأنها منهن أما الخثي فيحتمل الحاقه بالعلام أو بالجارية فلا بد ذكر ربه أمر بالسار له وسبعة عقيقة عما والاولاد (ويطعم) المازن العقيقة (الفقراء والمساكين) فيطبخها بحلو ويهدي سبعة عقيقة إرا المساكين ولاية خذ هادعة ولا يكسر عظامها واعلم ان سن العقيقة وسلامتها من عب

شاتان وعن الجارية شاة ويطعم الفقراء والمساكين

كتاب السبق

والرمي

وتصح المسابقة على
الدواب والمناسلة
بالسهم اذا كانت
المسابقة معلومة وصفة
المناسلة معلومة ويخرج
العوض أحد المتسابقين
حتى انه اذا سبق
استرده وان سبق
أخذه صاحبه وان
أخرجه معاهم بجزا ان
يدخلا بينهما محلا فان
سبق اخذ العوض
وان سبق لم يغرم
كتاب الإيمان

والنذور

لا ينعقد اليمين الا بالله
تعالى او باسم من اسمائه
او صفة من صفاته
ومن حلف بصدقة ماله
فهو مخير بين الصدقة
او كفارة يمين ولا شيء
في لغو اليمين ومن حلف
ان لا يفعل شيئا فامر
غيره بفعله لم يحنث
ومن حلف على فعل
امرين ففعل احدهما
لم يحنث وكفارة اليمين
هو مخير فيها بين ثلاثة
اشياء عتق رقبة
مؤمنة او اطعام عشرة
مساكين كل مسكين
مد او كسوتهم ثوبا
فان لم يجد

ينقص لجها والا كل منها ان صدق ببعضها وامتناع ببعضها وتعينها بالنذر حكمه على ما سبق في الاضحية ويسن
ان يؤذن في اذن المولود اليماني حين يولد ويقيم في أذنه اليسرى وأن يحنك المولود بتمر فيمضغ ويدلك به خنكه
داخله لينزل منه شيء الى جوفه فان لم يوجد تمر فربط بالاقشي حلو وأن يسمى المولود يوم سابع ولادته
وتجوز تسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع من تسميته
كتاب أحكام السبق والرمي

أي سهم ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الاصل أي في المسابقة عليها من خيل وابل جزما
وفيل وبغل وحصان في الاظهر ولا تصح المسابقة على بقر ولا على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة
لا بعوض ولا غيره (و) تصح (المناسلة) أي المراماة (بالسهم اذا كانت المسابقة) أي مسابقة ما بين موقف الرامي
والغرض الذي يرمى اليه (معلومة) كانت (صفة المناسلة معلومة) أيضا بان يبين المتناصلان كيفية الرمي من قرع
وهو إصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من صرق وهو
أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض واعلم ان عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج به أحد
المتسابقين وقد يخرج جانه معا وذكروا المصنف الاول في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى انه اذا سبق)
بفتح السين غيره (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (أخذه) أي العوض (سماحه)
السابق (له) وذكروا المصنف الثاني في قوله (وان أخرجه) أي العوض المتسابقان (معاهم بجزا أي) لم يصح
أخواجهما للعوض (الا أن يدخلا بينهما محلا) بكسر اللام الاولى وفي بعض النسخ الا أن يدخل بينهما محلا
(فان سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ العوض) الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم) لهما
شيئا

كتاب أحكام الإيمان والنذور

والإيمان بفتح الهمزة جمع بين واصلها العدة اليمين ثم اطلق على الحلف وشرعا تحقيق ما يحتمل المخالفة أو
تأكيده بذكر اسم الله تعالى او صفته من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسيأتي معناه في الفصل الذي بعده (لا
ينعقد اليمين الا بالله تعالى) أي بذاته كقول الخالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التي لا تستعمل في غيره
تخالف الخلق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه وقدرته وضابط الخالف كل مكاف مختار ناطق قاصد لليمين
(ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أصدق بمالي ويبر عن هذا اليمين تارة يمين اللجاج والغضب
وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الخالف أو الناذر (مخير بين الوفاء بما حلف عليه) والتزيم بالنذر (من
الصدقة) بماله (او كفارة اليمين) في الاظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا شيء في
لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو غلبته أو عجلته
لا والله مرة وبلى والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل شيئا) أي كبيع عبده (فامر غيره بفعله)
ففعله بان اع عبد الخالف (لم يحنث) ذلك الخالف بفعل غيره الا ان يريد الخالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنث
بفعل مأموره اما لو حلف ان لا تنكح فوكل غيره في السكاح فإنه يحنث بفعل وكيله في النكاح (ومن حلف على
فعل امرين) كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين (ففعل) أي لبس (أحد هاتين) فان لبسهما معا ومربا
حنث فان قال لا ألبس هذا ولا هذا حنث باحد هاتين لا ينحل بيمينه بل اذا فعل الآخر حنث ايضا (وكفارة اليمين
هو) أي الخالف اذا حنث (مخير فيها بين ثلاثة اشياء) احدها (عتور رقبة مؤمنة) سليمة من عيب ينحل
بعمل أو كسب ثابها مذكور في قوله (واطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا) أي رطلا وثلاثا من حب
من غالب قوت لـ لا أكفر ولا يحزى فيه غير الحب من تمر وراقة وبالثابها مذكور في قوله (او كسوتهم) أي يدفع
المكسر لكل من المساكين (ثوبا) أي شأ يسى كسوة مما يعتاد لبسه كقميص او عمامة او خمار او كساء
ولا يكتفى حنث ولا غاراز ولا يشترط في العميص كونه صالحا للدفع اليه فيجزى أن يدفع للرحل ثوب
صغير وثوب امرأ ولا يشترط ايضا كون المدفوع جديدا فيجوز دفعه ملبوسا لم يذهب قوته (فان لم يجد)

المكفر شيئا من الثلاثة السابقة (فصيام) أي فيلزم صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب متابعتها في الأظهر

﴿فصل﴾ في أحكام النذر جمع نذر وهو بذل معجزة ساكنة وحكي فتحها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرع التزام قربة غير لازمة حاصل الشرع والنذر ضرر بان أحدهما نذر اللجاج بفتح أوله وهو التماهي في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج الممين بأن يقصد النذر منع نفسه من شيء ولا يقصد القر به وفيه كفارة يمين أو ما يلزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شيء كقوله ابتداء لله على صوم أو عتيق والثاني أن يعلقه الناذر على شيء وأشار المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أي الناذر (أن شئ الله مريض) وفي بعض النسخ مريض أو كفتيت شر عدوى (فلة على أن أصلي أو أصوم أو أصدق ويلزمه) أي الناذر (من ذلك) أي مما نذر من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم) من صلاة أو قلها ركعتان أو الصوم أو قلها يوم أو الصدقة وهي أقل شئ عما يتناول وكذا النذر التصديق بمال عظيم كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله ولا نذر في معصية) أي لا ينعقد نذرها (كقوله إن قتل فلانا) بغير حق (فلة على كذا) وخروج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص صوم الدهر فينعقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العين كالصلاة الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينعقد (على ترك مباح) أو فعله فالأول (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا لبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا واللبس كذا وإذا حالف النذر المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البغوي وتبعه المحرر والمنهاج لكن قضية كلام الروضة وأصلها عدم لزوم

﴿كتاب﴾ (أحكام) (الأقضية) (والشهادات) ﴿

والأقضية جمع قضاء بالماء وهو لغة أحكام الشيء واماؤه شرعا فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد مأخوذ من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلي القضاء الامن استكملة فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خصلة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكفار ولو كانت على كافر مثله قال الماوردي وما جرت به عادة لولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسة وزعامة لا تقليد حكم ونضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزمام بل بالزمام (و) والثاني والثالث (البلوغ والعقل) والولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولا يقر قيود كله أو بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل فحكم ثم بان ذكر الم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي بيانه في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق شئ لا شبهة له فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ آيات الأحكام ولا احاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخروج بالأحكام القصص والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والقدم من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على امر من الامور ولا يشترط معرفته لكل فرد من افراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتي بها ويحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة وصرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن يكون سميعا) ولو بصياح في أذنيه فلا يصح تولية اصم (و) الثالث عشر (أن يكون بصيرا) فلا يصح تولية أعمى ويجوز كونه أعور كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً) وما ذكر المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجهه مرجوح والأصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستيقظاً) لا يصح تولية مغفل بان اختلف نظر أو فكره مال كبير أو مرض أو غيره ﴿ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدابه فقال﴾ (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ ان ينزل أي القاضي (في وسط البلد)

فصيام ثلاثة أيام
﴿فصل﴾ والنذر يلزم
في المجازاة على مباح
وطاعة كقوله ان شئ
الله مريض فلة على
أن أصلي أو أصوم أو
أصدق ويلزم من ذلك
ما يقع عليه الاسم ولا
نذر في معصية كقوله
ان قتل فلانا فلة على
كذا ولا يلزم النذر على
ترك مباح كقوله
لا آكل لحما ولا أشرب
لبناً وما أشبه ذلك

﴿كتاب الأقضية
والشهادات﴾

ولا يجوز أن يلي القضاء
الامن استكملة فيه
خمس عشرة خصلة
الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورة
والعدالة ومعرفة أحكام
الكتاب والسنة ومعرفة
الاجماع أو معرفة
الاختلاف ومعرفة
طرق الاجتهاد ومعرفة
طرف من لسان
العرب ومعرفة تفسير
كتاب الله تعالى وأن
يكون سميعاً وأن يكون
بصيراً وأن يكون كاتباً
وأن يكون مستيقظاً
ويستحب أن يجلس
في وسط البلد

وقد عدا لاعدى وحلفت المدعى وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا ويشترط في شهود الكتاب
والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضي الكاتب ايهم
﴿فصل﴾ في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشيء قسما بفتح القاف وشرعا يميز بعض
الانصباء من بعض بالطريق الآتي (ويفتقر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (الى سبعة) وفي بعض النسخ
الى سبع (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة والحساب) فمن اتصف بضد ذلك لم
يكن قاسما واما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان تراضى) وفي بعض
النسخ فان تراضيا (الشريكان بمن يقسم بينهما) المال المشترك (لم يفتقر) في هذا القاسم (الى ذلك) أي الى
الشروط السابقة واعلم أن القسمة على أنواع أحدها القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة
المثليات من حبوب وغيرها فتجزأ الانصباء كيلا في مكيل ووزن في موزون ووزن في منروع ثم بعد ذلك
يقرع بين الانصباء ليتعين لكل نصيب منها واحد من الشركاء وكيفية الاقراع ان تؤخذ ثلاث رقاع متساوية
ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء يميز من غيره منها وتدرج تلك الرقاع في
بنادق متساوية من طين مثلا بعد تجفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم
يحضر همارقة على الجزء الاول من تلك الأجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد
فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول من تلك فيعطى
من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر
الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقاع أجزاء الانصباء ثم على اسم خالد ويتعين
الجزء الباقي للثالث النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم وهي الانصباء بالقيمة كأرض تختلف قيمة
أجزائها بقوة نبات أو قرب ماء وتكون الأرض بينهما نسفين ولساوى ثلث الأرض مثلا لحودته ثلثها
فيجعل الثلث سهمًا والثلثان سهمًا ويكتفى في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد النوع الثالث القسمة بالرد
بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر مثلا لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه بالقسمة التي
أخرجتها القرعة قسط قيمة كل من البئر أو الشجر في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر
ألواها النصف من الأرض ردا لأخذ ما فيه ذلك خسما تقولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في
القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أي في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكما كافي
التقويم بمعرفة فان حكم في التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعلمه والاصح جواره بعلمه (واذا عا أحد
الشريكين شريكه الى قسمة مالا ضرر فيه لمزم) الشريك (الآخر اجابته) الى القسمة أما الذي في قسمته ضرر
كعدمه لا يمكن جعله جامعا اذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمته في الاصح
﴿فصل﴾ في الحكم بالينة (واذا كان مع المدعى يئنه سمعها الحاكم وحكم بها) ان عرف عدتها والاطلب
منها النزكية (وان لم يكن له) أي المدعى (ينة فالقول قول المدعى عليه يمينه) والمراد بالمدعى من يخالف قوله
الطاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الطاهر (ان نكل) أي امتنع المدعى عليه (عن اليمين) الطلوة منه
(ودت على المدعى في حلف) حينئذ (ويستحق) المدعى به والنكول ان يقول المدعى عليه بعد عرض
القاضي عليه اليمين أنا ناك كل عنها ويقول القاضي احلف فيقول لا احلف (واذا ادعى) أي ائنه (شيأ في
يد أحدهما القول قول صاحب اليمين) أي ان الذي في يده (وان كان في أيديهما) أو لم يكن في يد
واحد منهما (تحالفا وجا) المدعى به (بينهما) زعمين (ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا أو نفيا (حلف على
البينة) البينة بوحده وسات بوقية معناه القطع وحينئذ فعطى المصنف القطع على البينة من نصف
التفسير (ومن حلف على فعل غيره) ففيه تفصيل (وان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيا)
الاثبات على نفى الم) وهو انه لا بد أن غيره فعل كذا أما لنفى المحصور فيحلف فيه الشخص على البت

﴿فصل﴾ ويفتقر
القاسم الى سبعة شرايط
الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية
والذكورية والعدالة
والحساب فان تراضى
الشريكان بمن يقسم
بينهما لم يفتقر الى ذلك
وان كان في القسمة
تقويم لم يقتصر فيه
على أقل من اثنين واذا
دعا أحد الشريكين
شريكه الى قسمة مالا
ضرر فيه لمزم الآخر
اجابته

﴿فصل﴾ واذا كان
مع المدعى يئنه سمعها
الحاكم وحكم بها وان
لم تكن له يئنه فالقول
قول المدعى عليه
يمينه فان نكل عن
اليمين ردت على المدعى
فيحلف ويستحق واذا
دعا عياشيأ يدا أحد
فالقول قول صاحب
اليدين يمينه وان كان في
أيديهما تحالفا وجعل
بينهما ومن حلف على
فعل نفسه حلف على
البت والقطع ومن حلف
على فعل غيره فان كلف
اثباتا حلف على البت
والقطع وان كان نفيا
حلف على نفى العلم

فصل في شروط الشهادة (ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت فيه خمس خصال احدها الاسلام) ولو بالشبهة فلا تقبل شهادة كافر على مسلم او كافر (و) الثاني (البلوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو مراهقا (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولو بالديار فلا تقبل شهادة رقيق قويا كان او مدبرا او مكاتبا (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط وشرعا ملكة في النفس تمنعها من اقرار الكيثر والذائل المباحة (والعدالة خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمسة شروط احدها (أن يكون) العدل (مجتبا للكيثر) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون العدل (غير مصر على القليل من الصغائر) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد الكيثر مذكور في المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم السريرة) أي العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق ببدعته فالاول كمنكر البعث والثاني كساب الصحابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذا الخطاوية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون عند الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظا على مروءة مثله) والمروءة تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يلبس بذلك أما كشف العورة فحرام

فصل في الحقوق ضربان أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) أما حقوق الآدميين فتلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال وضرب يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهد وبين المدعي ما كان القصد منه المال وضرب يقبل فيه رجل وامرأتان أو أربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال واما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء وهي على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربع وهو الزنا وضرب يقبل فيه اثنتان وهو ما سوى الزنا من الحدود وضرب يقبل فيه واحد وهو هلال رمضان ولا يقبل شهادة الاعمي الا في خمسة أنواع الموت والنسب والملك المطلق والترجة وما شهد به قبل العي وعلى المنبر

فصل في شروط الشهادة (ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت فيه خمس خصال احدها الاسلام) ولو بالشبهة فلا تقبل شهادة كافر على مسلم او كافر (و) الثاني (البلوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو مراهقا (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولو بالديار فلا تقبل شهادة رقيق قويا كان او مدبرا او مكاتبا (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط وشرعا ملكة في النفس تمنعها من اقرار الكيثر والذائل المباحة (والعدالة خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمسة شروط احدها (أن يكون) العدل (مجتبا للكيثر) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون العدل (غير مصر على القليل من الصغائر) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد الكيثر مذكور في المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم السريرة) أي العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق ببدعته فالاول كمنكر البعث والثاني كساب الصحابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذا الخطاوية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون عند الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظا على مروءة مثله) والمروءة تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يلبس بذلك أما كشف العورة فحرام

فصل في الحقوق ضربان أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) أما حقوق الآدميين فتلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال وضرب يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهد وبين المدعي ما كان القصد منه المال وضرب يقبل فيه رجل وامرأتان أو أربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال واما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء وهي على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربع وهو الزنا وضرب يقبل فيه اثنتان وهو ما سوى الزنا من الحدود وضرب يقبل فيه واحد وهو هلال رمضان ولا يقبل شهادة الاعمي الا في خمسة أنواع الموت والنسب والملك المطلق والترجة وما شهد به قبل العي وعلى المنبر

ولا تقبل شهادة جاهر
لنفسه فها ولا دافع
عنها ضررا

﴿ كتاب العتق ﴾

ويصح العتق من كل

مالك جائز الامر في

ملكه ويقع العتق

بصرح العتق والكناية

مع النية واذا أعتق

بعض عبد عتق عليه

جميعه وان أعتق شركا

له وهو في عبد موسر

سرى العتق الى باقيه

وكان عليه قيمة نصيب

شريكة ومن ملك

واحدا من والديه أو

مولوديه عتق عليه

﴿ فصل ﴾ والولاء من

حقوق العتق وحكمه

حكم التعصيب عند

عدمه وينتقل الولاء

من المعتق الى الذكور

من عصبته ورتيب

العصبات في الولاء

كترتيبهم في الارث ولا

يجوز بيع الولاء ولا

هبته

﴿ فصل ﴾ ومن قال

لعبد اذامت فانت حر

فهو مدبر يعتق بعد

وفاته من ثلثه ويجوز له

أن يبيعه في حال حياته

ويبطل تديره وحكم

المدبر في حال حياة

السيد حكم العبد القن

﴿ فصل ﴾

او طلاق لشخص يعرفه اسمه ونسبه ويد ذلك الاعمى على رأس ذلك المقر فيتعلق الاعمى به ويضبطه حتى
يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه فها ولا دافع عنها ضررا) وحيث
ترد شهادة السيد لعبد المأذون له في التجارة ومكاتب

﴿ كتاب ﴾ أحكام (العتق)

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرح اذا طار واستقل وشرعا ازالتك عن آدمي لا الى مالك تقربا الى الله
تعالى وخرج بآدمي الطير والبهيمة فلا يصح حبسهما (ويصح العتق من كل مالك جائز الامر) وفي بعض النسخ
جائز التصرف (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله (ويقع بصريح
العتق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويقع العتق بصريح العتق واعلم ان صريحه الاعتناق والتحرير
وما تصرف منهما كانت عتق أو محرر ولا فرق في هذا بين هاتين وغيره ومن صرح في الأصح فك الرقبة
ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق ايضا بغير الصريح كما قال (والكناية مع النية) كقول السيد لعبد هلا ملك
لي عليك لا سلطان لي عليك ونحو ذلك (واذا أعتق) جائز التصرف (بعض عبد) مثلا (عتق عليه جميعه)
موسرا كان السيد أو لامعينا كان ذلك البعض أولا (واذا أعتق) وفي بعض النسخ عتق (شركا) أي نصيبا (له
في عبد) مثلا أو أعتق جميعه (وهو موسر) بباقيته (سرى العتق الى باقيه) أي العبد أو سرى الى ما يسره من
نصيب شريكه على الصحيح وتقع السراية في الحال على الاظهر وفي قول باداء القيمة وليس المراد بالموسر هنا
هو الغنى بل من له من المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في
يومه وليته وعن دست ثوب يلحق به وعن سكنى يومه (وكان تليه) أي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم
اعتاقه (ومن ملك واحدا من والديه أو) من (مولديه عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع
أولا كصبي ومجنون

﴿ فصل ﴾ في أحكام الولاء وهو لغة مشتق من الموالة وشرعا عصبوبة سببها زال الملك عن رقيق معتق والولاء
بالمدة (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق معنى التعصيب
في الفرائض (وينتقل الولاء عن المعتق الى الذكور من عصبته) المتعصبين بانفسهم لا كبد المعتق وأخته
(وترتب العصبات في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء أن أخت المعتق وابن أخيه مقدمان
على جد المعتق بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجد شريكان ولا يرث المرأة بالولاء الا من شخص بانسرت
عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحيث لا ينتقل الولاء عن مستحقه
﴿ فصل ﴾ في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرعا عتق عن دبر الحياة وذكره المصنف بقوله
(ومن) أي السيد اذا (قال لعبد) مثلا (اذا مت) أنا (فانت حر فهو) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أي
السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة
وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه أعتقتك بعدموتي ويصح التدبير بالكناية ايضا مع النية كخليت
سبيلك بعدموتي (ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدبر (في حال حياته ويبطل تديره) وله أيضا
التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبه بعد قبضها وجعله صداقا والتدبير تعليق عتق بصفة في الاظهر وفي قول
وصية للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه لسيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة
السيد حكم العبد القن) وحيث تكون أكساب المدبر للسيد وان قتل المدبر فالسيد القيمة أو قطع المدبر
فالسيد الارش ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن

﴿ فصل ﴾ في أحكام الكتابة كسر الكاف في الاشهر وقيل بفتحها كالعقاة وهي لغة مأخوذة من الكتب
وهو بمعنى الضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم وشرعا عتق معلق على مال منجم بوقتین معلومین فاكثر

والكتابة مستحبة اذا
سأط العبد وكان مأمونا
مكتسبا ولا تصح الا بمال
معلوم ويكون مؤجلا الى
أجل معلوم اقله نجهان
وهي من جهة السيد
لازمة ومن جهة
المكاتب جائزة فله
فسخها متى شاء
وللمكاتب التصرف فيما
في يده من المال ويجب
على السيد أن يضع عنه
من مال الكتابة ما
يستعين به على أداء
مجوم الكتابة ولا يعتق
الاباء جميع المال
﴿فصل﴾ واذا اصاب
السيد امته فوضعت
ماتبين فيه شيء من
خلق آدمي حرم عليه
بيعها ورهنها وهبتها
وجار له التصرف فيها
بالاستخدام والوطء
واذا مات السيد عتقت
من رأس ماله قبل
الديون والوصايا وولدها
من غيره بمنزلها ومن
اصاب امته غيره بنكاح
فالولد منها مملوك لسيدها
وان اصابها بشبهة فولده
منها حر وعليه قيمته
للسيد وان ملك الامة
المطلقة بعد ذلك لم يصر
ام ولده بالوطء في
النكاح وصارت ام
ولده بالوطء بالشبهة على
احد القولين والجدلة
رب العالمين

(والكتابة مستحبة اذا سأط العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (مأمونا) أي أميناً (مكتسبا) أي قويا على
كسب يوفى بما التزم من اداء النجوم (ولا تصح الا بمال معلوم) كقول السيد لعبد كابتك على دينارين
مثلا (ويكون المال المعلوم مؤجلا الى أجل معلوم اقله نجهان) كقول السيد في المثال المذكور لعبد تدفع
الدينارين في كل نجهم دينار فاذا أدبت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد
لازمة) فليس له فسخها بعد لزومها الا أن يعجز المكاتب عن اداء النجوم وبعضه عند المحل كقوله عجزت عن
ذلك فللسيد حينئذ فسخها وفي معنى العجز امتناع المكاتب من اداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من
جهة) العبد (المكاتب جائزة فله) بعد عقد الكتابة تعجز نفسه بالطريق السابق وله أيضا (فسخها متى شاء)
وان كان معه ما يوفى به نجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء ان له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة
فجائزة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) يبيع وشراء ويأجر ونحو ذلك
لا يهبة ونحوها وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال والمراد أن المكاتب يملك بعقد
الكتابة منافعها كسأبه الا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة
كتابة عبده (ان يضع) أي يحط (عنه من مال الكتابة) أي شيئا (يستعين به على أداء نجوم الكتابة)
ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزءا معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لان القصد من
الخط الإعانة على العتق وهي محققة في الخط موهومة في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الاباء جميع المال) أي
مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد .

﴿فصل﴾ في أحكام أمهات الاولاد (واذا اصاب) أي وطئ (السيد) مسلما كان أو كافرا (أتمته) ولو كانت
حائضا أو محرمة له أو مزوجة أو لم يصحها ولكن استدخلت ذكره أو ماءه المحترم (فوضعت) حيا أو ميتا وما يجب
فيه غرة وهو (ما) أي لحم (تبين فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق آدميين لكل أحد أولاهل
الخبرة من النساء ويثبت بوضعها ما ذكر كونها مستولدة لسيدها وحينئذ (حرم عليه بيعها) مع بطلانها أيضا الا
من نفسها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضا (رهنها وهبتها) والوصية به (وجاز له التصرف فيها بالاستخدام
والوطء) أو بالاجارة والاعارة وله أيضا أن يرش جباية عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتها اذا قتلت وقيمتهم اذا
قتلوا وتزويجها بغير اذنها الا اذا كان السيد كافرا وهي مساعة فلا يزوجه (واذا مات السيد) ولو بقتلها (عتقت
من رأس ماله) وكذا عتق أولادها (قبل دفع الديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها) أي
المستولدة (من غيره) أي غير السيد بان ولدت بعد استيلا دها ولدا من زوج أو من زنا (بمنزلتها) وحينئذ
فالولد الذي ولدته للسيد يعتق بموته (ومن اصاب) أي وطئ (أمة غيره بنكاح) أو زنا وأجلها فولدت منه
(نولده منها مملوك لسيدها) أمالو غير شخص بمحرمة أو ولدته لولد حر وعلى المهرور قيمته لسيدها (وان
اصابها) أي أمة غيره (بشبهة) مذسوبة للفاعل كظنه انها امته أو زوجته الحرة (فولده منها حر) وعليه قيمته
للسيد ولا يصير أم ولد في الحال بلا خلاف (وان ملك) الواطئ بالسكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولده
بالوطء في النكاح السابق وصارت أم ولده بالوطء بالشبهة على احد القولين) والقول الثاني لا تدبر أم ولده
وهو الراي في المذهب والله اعلم بالصواب وقد حتم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق رجاء لعتق الله تعالى
له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار البرار وهذا آخر شرح الكتاب غاية الاختصار بلا طنب فالجد
ربنا المسموع الوهاب وقد أتمته عاجلا في مدة يسيرة والمرجو من اطالع فيه على هفوة صغيرة أو كبيرة ان يصلحها
ان لم يمكن الجواب عنها بي وجه حسن ليكون ممن يدفع الله عنه بالتى هي احسن وان يقول من اطالع فيه على
الانواء من جاء بالخيرات ان اخسنت يذهب السيئات جعلها الله واياكم بحسن النية في أليفهم مع النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا في دار الجنان ونسأل الله الكريم ان الموت على

الاسلام والايمان بجاء سيد المرسلين وخاتم النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم السيد الكمال العاتق الخاتم والحمد لله الهادي الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً الى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين .

﴿ يقول راجي غفران المساوي رئيس لجنة التصحيح بمطبعة دار احياء الكتب العربية
محمد الزهري الغمراوي ﴾

نحمدك يا من تنزهت عن الجور في الاحكام وأقت القسط بما بينته من شرائع الاسلام ونسألك أن تديم
صلواتك وكامل تسليمتك على امام حضرتك سيدنا محمد روح رحمتك وعلى آله ذوى السداد
وأصحابه أهل التقى والرشاد ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم طبع شرح العلامة الشيخ محمد بن قاسم
الغزى على متن التقرير للعلامة أحمد بن الحسين الشهير بأبي شجاع
في مذهب الامام الشافعى رضى الله عن الجميع وأسكنهم
من جنته المقام الرفيع وذلك بمطبعة دار احياء الكتب
العربية مصححاً بعناية لجنة التصحيح بها
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم



فهرست

(شرح العلامة الشيخ ابن قاسم الغزي المسمى بفتح القريب المجيب)

صحيفة

- ٣ كتاب أحكام الطهارة
- ١١ كتاب أحكام الصلاة
- ٢١ كتاب أحكام الزكاة
- ٢٤ كتاب أحكام الصيام
- ٢٥ كتاب أحكام الحج
- ٢٧ كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات
- ٣٩ كتاب أحكام القرائض والوصايا
- ٤١ كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به
- ٥٠ كتاب أحكام الجنائيات
- ٥٢ كتاب أحكام الحدود
- ٥٥ كتاب أحكام الجهاد
- ٥٧ كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والأطعمة
- ٦٠ كتاب أحكام السبق والرمي
- كتاب أحكام الايمان والندور
- ٦١ كتاب أحكام الاقضية والشهادات
- ٦٥ كتاب أحكام العتق

﴿ تمت ﴾

